سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 769 – الأحد 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة

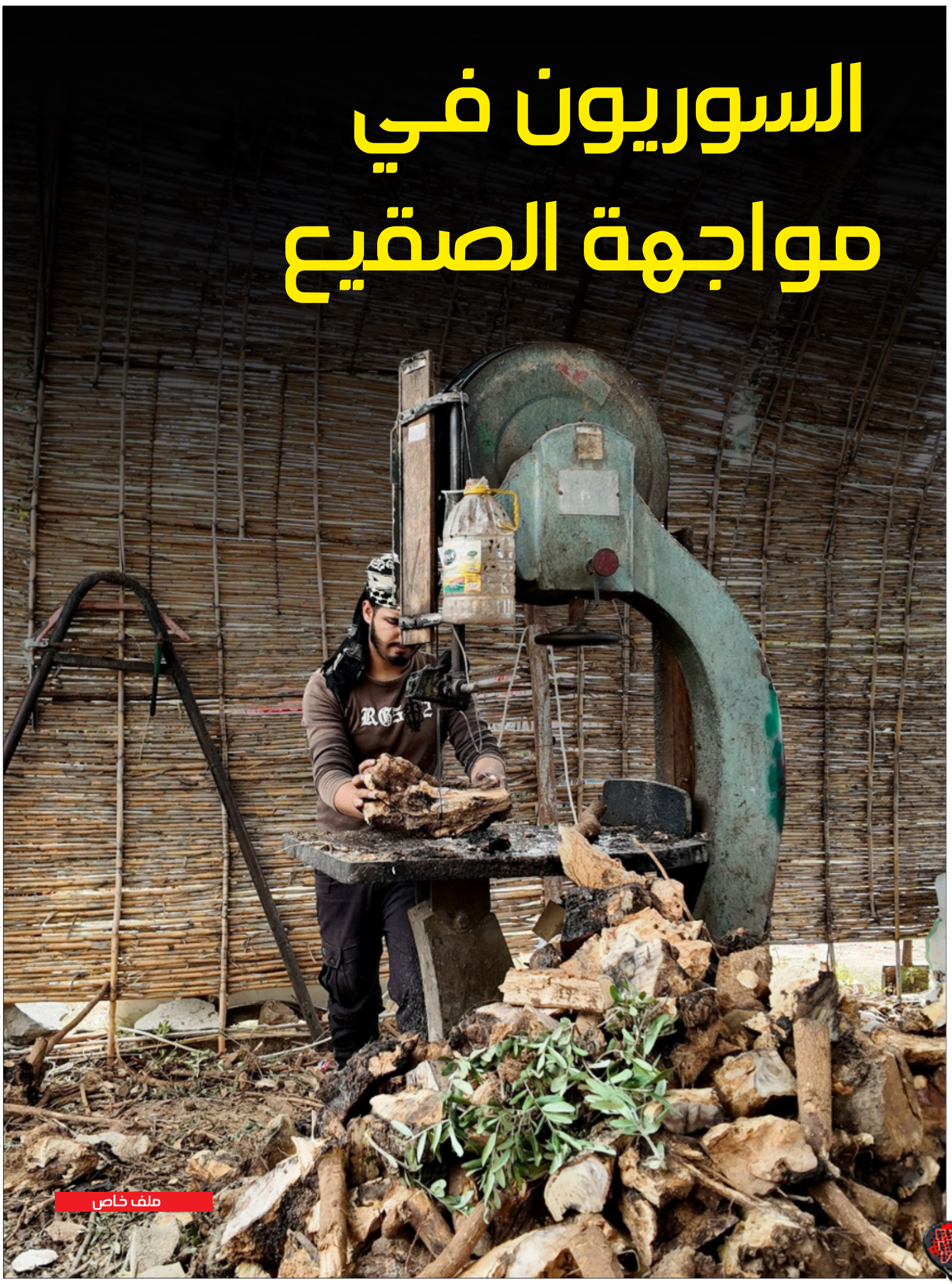
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا



التهرب الضريبي..
أي خسائر تتكبدها سـوريا
ومَن المتهربون؟

14

السوريون في مواجهة الصقيع



تجهيز الحطب في عشرة ببلدة المزيريب غربي درعا استعدادًا لشتاء – 5 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/ محدوب الحشيش)

ملف خاص



أخبار سوريا 02

إصلاح أمني وتقليص نفوذ روسيا
ما أبعاد الانفتاح الأوروبي على سوريا

شؤون محلية 04

بعد تقليص "طبيعة العمل"..
نزوح مرتقب لممرضي الصحة النفسية

شؤون محلية 05

حوض السفن التركي بطرطوس..
تطمينات ومكاسب تصطدم بتحفظات الأهالي

شؤون محلية 06

"صفر حفرة" لا تنهي المستنقعات والتشققات في شوارع حلب

ثقافة وفن 16

هل ألغي مهرجان دمشق للدراما؟
رئيس لجنة صناعة السينما يوضح

رياضة 18

اتحاد "البادل"
هل تتحول إلى لعبة منظمة في سوريا؟





15

حلي الجزراويات..
زينة وخزينة وتراث

لم تكن المصوغات الذهبية التي ارتدتها النساء في الجزيرة السورية على مدى عقود مجرد قطع للزينة، بل شكّلت جزءًا من تفاصيل الحياة الاجتماعية والعادات المتوارثة، وارتبطت بمناسبات الزواج والأعياد والزيارات، كما حملت دلالات تتعلق بالمكانة الاجتماعية والقدرة المادية للعائلات.

تتنوع هذه الحلي بين الأقراط والأساور والخواتم والقلائد والحجول، وتختلف أسماؤها وأشكالها وطريقة ارتدائها تبعًا للبيئة والعادات المحلية...

إصلاح أمني وتقليص نفوذ روسيا

ما أبعاد الانفتاح الأوروبي على سوريا

عنب بلدي – أمير حقوق

تدرس دول الاتحاد الأوروبي توسيع علاقاتها مع سوريا عبر مسارات سياسية وأمنية، في توجه يهدف إلى تقريب دمشق من أوروبا والحد من النفوذ الروسي في سوريا، وفق وثيقة أعدتها دائرة العمل الخارجي الأوروبي واطلعت عليها وكالة "رويترز" في 11 من تشرين الثاني الحالي.

وتتضمن المقترحات دعم إصلاح القطاع الأمني السوري، والتعاون مع الأردن لتدريب عناصر الشرطة، إلى جانب إعادة النظر في اتفاقية الشراكة السورية- الأوروبية الموقعة بالأحرف الأولى عام 2008، وتعزيز حضور سوريا في أطر التعاون الأورومتوسطي.

وتأتي هذه التحركات بعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024، وما تبعه من خطوات أوروبية لتخفيف العقوبات وإعادة تفعيل التعاون مع دمشق.

وتطرح المقترحات تساؤلات حول أهداف التقارب الأوروبي، وحدود الدور الذي تطمح بروكسل إلى أدائه في المرحلة الانتقالية، ومدى ارتباطه بمحاولة تقليص النفوذ الروسي.

تحول استراتيجي أم تقارب تحكمه المصالح؟

لا يمكن فصل التحرك الأوروبي عن مسار بدأ بعد سقوط النظام السابق، مع تزايد الاتصالات والزيارات الدبلوماسية بين المسؤولين الأوروبيين والسلطات السورية الجديدة، في محاولة لتثبيت حضور أوروبي في مرحلة إعادة تشكيل العلاقات الدولية مع دمشق.

ويرى الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن" عمار جلو، في حديث إلى عنب بلدي، أن ما يجري يمثل مرحلة ما قبل التحول الاستراتيجي، أو خطوات مبدئية باتجاهه، مشيرًا إلى أن الانفتاح لم يبدأ مع الوثيقة الأخيرة، بل سبقته تحركات خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة الماضية، شملت استئناف بعض أطر التعاون والحوار الرسمي.

وعزا تسارع هذا المسار إلى مصالح أوروبية، في مقدمتها ملف اللاجئين السوريين وما ترتب عليه من ضغوط داخلية وصعود لتيارات اليمين، إضافة إلى المخاوف الأمنية المرتبطة بالهجرة والإرهاب العابر للحدود.

كما أشار إلى أهمية الموقع الجغرافي لسوريا وموقعها المحتمل في مشاريع ربط الطاقة والغاز نحو أوروبا، لافتًا إلى أن اصطفاف النظام السابق إلى جانب روسيا وإيران أسهم في تعطيل مشاريع وممرات طاقة كانت تهم الأوروبيين.

> تسارع مسار الاتحاد الأوروبي حيال سوريا يعود إلى مصالح أوروبية، في مقدمتها ملف اللاجئين السوريين وما ترتب عليه من ضغوط داخلية وصعود لتيارات اليمين، إضافة إلى المخاوف الأمنية المرتبطة بالهجرة والإرهاب العابر للحدود.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن"

من جهته، اعتبر الكاتب السياسي درويش خليفة أن تحقيق الاستقرار والتخفيف من الوجود الروسي يمثلان مصلحتين أساسيتين للاتحاد الأوروبي، موضحًا أن أي انفتاح دولي على سوريا سيكون مشروطًا بمقابل سياسي أو أمني.

ويرى خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن تقديم السلطات السورية ضمانات بشأن إعادة هيكلة القطاع الأمني واستعادة الاستقرار من شأنه تعزيز انفتاح الدول الأوروبية.

إصلاح القطاع الأمني.. مدخل للتعاون أم أداة نفوذ؟

يحتل إصلاح القطاع الأمني موقعًا بارزًا في المقترحات الأوروبية، خصوصًا مع طرح التعاون مع الأردن لتدريب عناصر الشرطة السورية، ولا يقتصر هذا المسار على الجانب الفني، بل يرتبط بطبيعة المؤسسات الأمنية التي يجري العمل على بنائها والمعايير التي تسعى أوروبا إلى ترسيخها.

وربط جلو هذا التوجه برغبة الاتحاد الأوروبي في تأطير المؤسسات الأمنية السورية وفق معايير مدنية وحديثة، معتبرًا أن المسألة تتصل أيضًا بالحريات وحقوق الإنسان والشفافية والحوكمة.

وأضاف أن بناء مؤسسات أمنية وفق معايير واضحة قد يحد من تحول سوريا إلى منطلق أو ممر لتهديدات أمنية عابرة للحدود، فضلًا عن ارتباط ذلك بمخاوف أوروبا من موجات لجوء جديدة.

لكنه أشار إلى اختلافات في فهم مفاهيم الحريات والديمقراطية بين الجانب الأوروبي والبيئة السياسية والاجتماعية السورية، رغم إمكانية تحول هذه الملفات إلى نقاط مشتركة للتعاون.

أما خليفة فيربط التعاون الأمني الأوروبي بمصلحة مباشرة تتعلق بعودة اللاجئين، موضحًا أن استعادة الاستقرار قد تتيح للدول الأوروبية عقد تفاهمات مع السلطات السورية لإعادة الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الاندماج فيها.

ويرى أن المقترحات قد تفتح الباب أمام تمويل أوروبي لإعادة هيكلة قطاع الشرطة والأمن العام، بما في ذلك تدريب عناصر الشرطة في الأردن.

لكنه شدد على ضرورة انعكاس الانفتاح على الواقع الأمني، مستشهدًا بما وصفه بتسجيل نحو سبع جرائم قتل في حلب خلال الأسبوع السابق للمقابلة، عدا حوادث السرقة.

تقليص النفوذ الروسي.. تنافس على موقع سوريا

يبرز الحد من النفوذ الروسي بوصفه أحد أهداف التحرك الأوروبي، في وقت لا تزال موسكو تحتفظ بوجود عسكري في قاعدتي "حميميم" و"طرطوس"، رغم التغيرات التي أعقبت سقوط النظام السابق.

وبحسب جلو، فإن تقليص فاعلية روسيا في سوريا يمثل هدفًا استراتيجيًا للاتحاد الأوروبي، لكنه يشير إلى اختلاف المقاربة بين بروكسل وواشنطن، إذ لا تتبنى الولايات المتحدة بالضرورة مستوى الطموح الأوروبي نفسه في تحجيم الدور الروسي.

واعتبر أن أوروبا تمتلك أدوات للمنافسة، تشمل الاستثمارات والدعم السياسي والدبلوماسي، إلى جانب المصالح المشتركة في الأمن والتجارة والطاقة والنقل.

ويرى أن انفتاح دمشق على شركاء جدد قد يقلل اعتمادها على روسيا في تأمين احتياجاتها، ومنها النفط والطاقة والقمح.

في المقابل، لفت إلى أن المنافسة الأوروبية لا تقوم على امتلاك أدوات عسكرية داخل سوريا، بخلاف روسيا التي راكمت نفوذًا داخل المؤسسات العسكرية والأمنية خلال السنوات الماضية.

ورغم أن تفكيك عدد من هذه المؤسسات بعد سقوط النظام أضعف جانبًا من نفوذ موسكو، فإن ذلك لا يعني انتهاءه بالكامل.

أما خليفة فيرى أن روسيا لم تعد لاعبًا أساسيًا في الميدان السوري، وأن دورها أصبح هامشيًا إلى حد كبير، معتبرًا أن الحديث عن عودتها إلى أدوار عسكرية أو تدريبية لا يزال مبكرًا.

وبحسب خليفة، فإن إعادة بناء الثقة بين دمشق وموسكو، خصوصًا بشأن مستقبل القواعد العسكرية الروسية، تحتاج إلى وقت وتفاهمات واضحة.

وربط خليفة مستقبل النفوذ الروسي في سوريا بإعادة تشكل التحالفات الإقليمية، معتقدًا أنه في حال كانت سوريا جزءًا من "تحالف مكة"، فإن ذلك قد يحدّ من التغلغل الروسي في سوريا، وهو ما قد يصبّ في مصلحة الدول الأوروبية، فتركيا دولة تقع على تخوم أوروبا، ولديها مصالح مشتركة مع الدول الأوروبية.

وينطبق الأمر على المملكة العربية السعودية، بوصفها دولة نفطية ذات اقتصاد قوي، ترتبط بمصالح اقتصادية واستراتيجية مع الأوروبيين، وكذلك على باكستان، التي تضم نحو 260 مليون نسمة، ما يجعلها سوقًا مهمة أمام الاقتصادات الأوروبية.

لذلك رجح خليفة أن مصلحة الأوروبيين تكمن في استقرار سوريا، ليس فقط لتسهيل عودة اللاجئين، وإنما أيضًا لإعادة تموضعهم في المنطقة وتعزيز حضورهم السياسي والاقتصادي.

> روسيا لم تعد لاعبًا أساسيًا في الميدان السوري، وفي حال كانت سوريا جزءًا من "تحالف مكة"، فإن ذلك قد يحد من التغلغل الروسي في سوريا، وهو ما قد يصب في مصلحة الدول الأوروبية.
>
> درويش خليفة
> كاتب سياسي

شروط التقارب.. حدود الدور واستقلالية القرار

لا ينفصل توسيع العلاقات الأوروبية عن الملفات التي قد تربط بروكسل بها تعاونها مع دمشق، وفي مقدمتها الحوكمة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والإعلامية، ويطرح ذلك تساؤلات حول مدى تحول هذه المبادئ إلى شروط فعلية للتعاون، وحدود قدرة السلطات السورية على التعامل معها.

ويرى جلو أن الاتحاد الأوروبي يربط سياسته تجاه سوريا بمبادئ الحريات والديمقراطية والشفافية والحوكمة، لكنه يشير إلى أن تطبيقها قد يتأثر بالمصالح الاستراتيجية الأوروبية، إذ قد تتقدم المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية أحيانًا على المبادئ المعلنة.

وفيما يتعلق باستقلالية القرار السوري، اعتبر أن السياسة السورية الجديدة تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الدولية، رغم تفاوت مستوى العلاقات معها، منوهًا إلى أن تعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة لم يُظهر أن دمشق أصبحت واقعة تحت هيمنتها.

وأضاف أن تطور المؤسسات السورية وقدرتها على بناء سياسة خارجية متوازنة سيؤثران في طبيعة الشروط التي يمكن أن تقبل بها دمشق، مرجحًا ألا تكون السلطات السورية معنية بفتح المجال أمام جميع المطالب الأوروبية من دون حدود.

من جهته، شدد الكاتب السياسي درويش خليفة على أن الانفتاح الأوروبي لن يكون تمويلا غير مشروط، موضحًا أن الاتحاد يتبع آليات رقابة ومحاسبة على المشروعات التي يمولها، ويتابع كيفية إنفاق الأموال ومدى الالتزام بالأهداف المحددة لها، لأن هذه الأموال تأتي من دافعي الضرائب الأوروبيين.

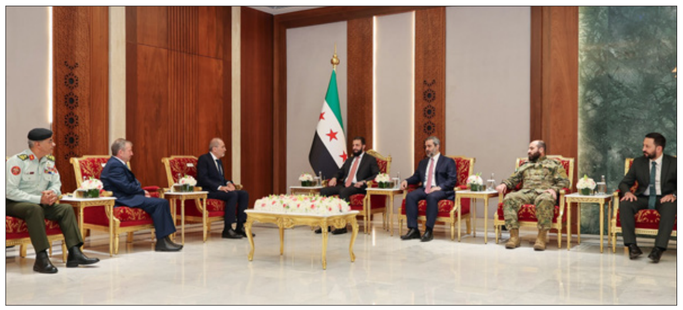


وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كايا كالاس في العاصمة دمشق – 29 أيلول 2026 (وزارة الخارجية السورية)

خبراء يفسرون العلاقة

سوريا والأردن..

من أزمة قصف المدنيين إلى مجلس التنسيق الأعلى



الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي وفدًا أردنيًا برئاسة وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي لمناقشة مخرجات الجولة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى بين البلدين – 9 تشرين الثاني 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عنب بلدي – ركان الخضر

تأتي الاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين السورية والأردنية خلال أعمال الدورة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى بين الجانبين الذي انعقد بدمشق، في 9 من تشرين الثاني الحالي، لتطرح أسئلة حول الأسباب والعوامل التي تدفع دمشق وعمان إلى هذا المستوى العالي من التنسيق.

الجانبان أعلنا عن توقيع 11 وثيقة تضمنت مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية وبروتوكولات، شملت عدة جوانب منها المواصلات والمعابر والاستثمار في حوض اليرموك والأمن الغذائي والتموين والطيران المدني والمنح والتبادل العلمي وتحديث المنطقة الحرة، بالإضافة إلى جوانب أخرى.

وجاء الإعلان عن التفاهمات بعد أيام من حادثة استهداف الطيران الأردني للجنوب السوري في 27 من تشرين الأول الماضي، ليثير الاستفسارات عن كيفية تجاوز الطرفين لأزمة الثقة في فترة وجيزة، والعوامل التي ساعدت على استمرار التعاون بينهما دون الذهاب لأي نوع من التصعيد.

أسباب التنسيق بين الجانبين

يرى أستاذ القانون الدولي والباحث في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أن السبب الذي يدفع سوريا والأردن إلى المستوى العالي من التنسيق، يعود إلى القناعة المشتركة بأن أمن أحد البلدين واستقراره لا يمكن فصلهما عن أمن الآخر واستقراره.

وقال فاخوري، في حديث إلى عنب بلدي، إن البلدين تجمعهما حدود مشتركة ومصالح اقتصادية واجتماعية متداخلة، وبالتالي فإن أي اضطراب أمني في الجنوب السوري يمكن أن تكون له انعكاسات مباشرة على الأردن، والعكس بالعكس.

وأشار فاخوري إلى تحول مهم في طبيعة العلاقة بين البلدين، لافتًا إلى أن الأردن يدرك أن استقرار سوريا وإعادة بناء مؤسساتها يمكن أن يفتحا فرصًا اقتصادية وتجارية مهمة، سواء في النقل البري أو التجارة أو إعادة الإعمار. وفي المقابل، تنظر دمشق إلى الأردن باعتباره شريكًا اقتصاديًا مهمًا وبوابة للتواصل مع الأسواق الإقليمية.

ولذلك فإن العلاقة تتجاوز مسألة ضبط الحدود إلى بناء مصالح اقتصادية طويلة الأمد تجعل الاستقرار مصلحة مشتركة للطرفين.

أما البعد الثالث، برأي فاخوري، فيتصل بالملف الإقليمي، وسط مواجهة البلدين لتحديات متشابهة تتعلق بالإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة والتطورات الأمنية في جنوبي سوريا.

ويرى الباحث السياسي فراس علاوي، في حديث إلى عنب بلدي، أن عدة عوامل لعبت دورًا في التنسيق العالي بين سوريا والأردن، تضمنت العامل الجغرافي في ظل الحدود المشتركة التي تتطلب التعاون على مختلف المستويات.

وأما العامل الثاني، بحسب علاوي، فيتعلق بالديموغرافيا والارتباط الشعبي بين الأردن والجنوب السوري، بالإضافة إلى التاريخ الطويل بين الطرفين الحافل بسنوات عديدة سواء في الاتفاق أو حتى الاختلاف.

وأضاف علاوي عاملًا آخر للتنسيق مرتبطًا بالتحركات الإسرائيلية في الجنوب السوري، والتي تستدعي موقفًا مشتركًا يدين هذه التوغلات لما تشكله من خطر على البلدين.

أهمية الاتفاقيات المعلنة

يرى الباحث فراس علاوي أن الاتفاقيات المعلنة بين البلدين تحمل أهمية سياسية خاصة مع الموقف الأردني الداعم للحكومة السورية منذ تشكلها، وفي ظل التصعيد الإقليمي الذي يحمل مخاطر مشتركة على الطرفين.

كما تحمل الاتفاقيات أهمية استراتيجية، وفق علاوي، تتعلق بملفات الاقتصاد والمياه التي تشكل منافع مشتركة للجانبين، بالإضافة إلى التنسيق الحدودي ومكافحة تهريب المخدرات الذي تأتى منه الأردن خلال سنوات حكم الأسد.

ويعتقد الباحث عامر فاخوري أن أهمية الاتفاقيات الـ11 الموقعة بين الجانبين لا تكمن في عددها بقدر ما تكمن في طبيعة المجالات التي تغطيها.

وأوضح فاخوري أن الحديث عن التعاون في الاستثمار والنقل والسكك الحديدية والمياه والزراعة والأمن الغذائي والتعليم والإدارة العامة لا يعتبر ملفات ثانوية، وإنما قطاعات ترتبط مباشرة بمستقبل الاقتصاد في البلدين.

وبيّن أن الاتفاقيات المتعلقة بالربط السككي أو تطوير الطرق الدولية تفتح المجال للحديث عن إمكانية تحويل الأردن وسوريا إلى جزء من شبكة إقليمية أوسع لحركة التجارة والسلع، بما يعود بالفائدة على الاقتصادين الأردني والسوري.

كما أن توقيع الاتفاقيات على مستوى وزاري واسع يشير إلى محاولة نقل العلاقة من التفاهمات السياسية العامة إلى التعاون بين مؤسسات الدولة.

عوامل تجاوز أزمة الثقة

يعتقد الباحث فراس علاوي أن سوريا والأردن غلّبا الحلول الدبلوماسية بعد حادثة استهداف الجنوب السوري من قبل الطيران الأردني، لأن العلاقات الأخوية والمصالح الاقتصادية طغت على أي خلاف، مشيرًا إلى أن الحل الدبلوماسي يمثل حاجة مشتركة في ظل المصالح الثنائية التي تفرض مستويات عالية من التنسيق والتعاون بعيدًا عن أي تصعيد قد لا يخدم الطرفين.

من جهته، أوضح الباحث عامر فاخوري أن توقيع هذه الاتفاقيات بعد حادثة درعا يحمل رسالة مهمة، وهي أن البلدين لا يريدان السماح لحادثة أمنية، مهما كانت خطورتها، بأن تعطل مصالحهما الاستراتيجية.

وهذا يعكس، برأي فاخوري، قدرًا من النضج السياسي، مشيرًا إلى أن الدول تستطيع أن تختلف بشأن حادثة معينة، وأن تطالب بالتحقيق والمساءلة، لكنها في الوقت نفسه تحافظ على العلاقات والمصالح المشتركة.

وأضاف فاخوري أن ما حدث في درعا كان اختبارًا حقيقيًا للعلاقات الأردنية- السورية، خصوصًا أن الحادثة لم تكن مجرد خلاف سياسي أو دبلوماسي، وإنما ترتب عليها سقوط ضحايا مدنيين، بالإضافة إلى خلاف واضح بين الروايتين، خاصة بشأن مسألة التنسيق المسبق قبل تنفيذ العملية، لافتًا إلى أن ما يُحسب للطرفين أنهما لم يسمحا لهذا الخلاف بأن يتحول إلى مواجهة سياسية مفتوحة، بل انتقلا بسرعة إلى الحوار المباشر وتشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في ملابسات الحادثة.

ونوه إلى أن الجانب الأردني اتخذ خطوات ساعدت على احتواء الأزمة، خصوصًا من خلال التعبير عن الأسف لسقوط الضحايا المدنيين وتقديم التعازي، إلى جانب الاستعداد لمعالجة تداعيات الحادثة، وفي المقابل، تعاملت القيادة السورية مع الموضوع بطريقة جمعت بين التمسك بسيادة الدولة وحقوق الضحايا وبين المحافظة على العلاقة مع الأردن.

الصمت أخطر من الكلام

غزوان قرنفل

من الطبيعي جدًا أن تواجه سوريا صعوبات استثنائية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، وذلك أمر يمكن تفهمه في بلد خرج من حرب مدمرة استمرت لعقد ونصف، استنزفت فيها موارده ومؤسساته ومجتمعه، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في الطريقة التي يجري بها التعامل مع هذه المرحلة، وفي حجم الارتجال والتخبط والعبث الذي بات يطبع سلوك رجال السلطة الجديدة في إدارة شؤون البلاد، وكأن ما قدمه السوريون لم يكن كافيًا ليدرك ويتعلم أولئك أن مصاير الناس ليست مجالًا للتجريب والمغامرة.

لقد مضت سنتان على سقوط النظام السابق، وكان يفترض أن تكون هذه المدة كافية لوضع البلاد على سكة التعافي، والشروع في بناء مؤسسات الدولة، واستعادة الثقة بين المجتمع والسلطة، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للسوريين بالتقاط أنفاسهم بعد سنوات القهر والحرب والفقر، لكن ما نشهده حقًا يسير في الاتجاه المعاكس تمامًا، فقد فككت معظم مؤسسات الدولة، وسياسات الارتجال في أوجها، والتعيينات كلها تتم خلافًا للقانون وتغلب الولاء على الكفاءة، فضلًا عن العبث بالملفات الاقتصادية والفساد المريع والصادم الذي انحدرت إليه بعض النخب التي تصدرت المشهد الجديد، وهي كلها مؤشرات لا يمكن التقليل من خطورتها، بل إن بعض هذه النخب بات ينافس في سلوكه وممارساته أزلام السلطة البائدة الذين خرج السوريون أصلًا للتخلص من فسادهم واستبدادهم، ولم يعد الأمر يقتصر على أخطاء إدارية أو قرارات متسرعة يمكن تداركها، بل تجاوز ذلك إلى الاستئثار بالموارد والثروات، وسوء إدارتها والتصرف فيها والتعامل مع المال العام وكأنه ملكية خاصة في ظل غياب الشفافية والمساءلة، يضاف إلى ذلك تركز السلطة بصورة مقلقة ومرعبة في يد شخص الرئيس بما يجعل مؤسسات الحكم وما يفترض أن تمثله من توازن ورقابة، مجرد هياكل محدودة التأثير ما يحول دون نشوء حياة سياسية ومؤسسية سليمة.

هذه الممارسات مجتمعة لا تؤشر فقط إلى مجرد تعثر في عملية الانتقال السياسي، وإنما تنطوي على مخاطر انهيار مريع على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو انهيار باتت ملامحه ظاهرة للعيان ولا ينكره أو يتجاهله إلا حفنة من المطبلين والمرتعبين للسلطة، ممن لا يرون في المشهد إلا فرصًا لتلمس منصب أو تحقيق مكسب أو ضمان امتياز.

الأخطر من كل ذلك هو الاعتياد، وأن يتحول هذا الواقع إلى أمر مألوف، وأن يعتاد السوريون مجددًا رؤية الانحرافات والتجاوزات وكأنها قدر لا يمكن تغييره، وأن يسود الاعتقاد بأن الاعتراض على أداء السلطة الجديدة أو انتقاد سياساتها هو نوع من الخيانة أو الوقوف في صف الخصوم و"الفلول" بزعم أن السلطة الحالية جاءت بعد سقوط نظام مستبد، في مسعى لتحويل "فضيلة" التخلص من الاستبداد إلى صك مفتوح لممارسة استبداد جديد، أو إلى حصانة تمنع مساءلة من يمسكون بمقاليد الحكم.

إن ما يجري يجب أن يكون حافزًا للمجتمع السوري، بكل أطيافه ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية، كي يكسر حالة الصمت والتردد، ويقول بصوت عالٍ وواضح: كفى عبثًا بحياة السوريين ومستقبل أجيالهم، فلقد دفع هذا المجتمع ثمنًا باهظًا من دماء أبنائه وأرزاقه وأمنه واستقراره، ولم يكن كل ذلك من أجل استبدال سلطة بأخرى مع الإبقاء على منطق الحكم نفسه.

الصمت صار أخطر من الكلام تجاه هذا العبث بالقوانين الناظمة لإدارة شؤون المجتمع والضرب بها عرض الحائط كلما تعارضت مع مصالح أصحاب النفوذ أو أهوائهم، فالدولة لا تقوم على المزاج الشخصي ولا تستقيم مؤسساتها بالقرارات الاعتباطية، وإنما بسيادة القانون والمساواة أمامه، واحترام الحقوق والحريات والحق في تكافؤ الفرص، والفصل بين السلطات، وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

الصمت أخطر من الكلام أمام كل هذا العبث بالمال العام والموارد والثروات الوطنية على حساب لقمة الناس ودفئهم وحقهم في حياة كريمة، فهذه الثروات ملك السوريين جميعًا وليست غنيمة لمن وصلوا أو أوصلوا إلى السلطة، ولا موردًا لتمويل شبكات النفوذ والولاءات والمصالح الخاصة.

الصمت أخطر من الكلام أمام هذا الشحن الطائفي والاستعداء لفئات الشعب ومكوناته بعضها على بعض، وكأن المطلوب إعادة إنتاج الانقسامات التي مزقت السوريين وأضعفت قدرتهم على بناء وطن مشترك.

الصمت أخطر من الكلام عندما لا نقول كفى تطرفًا وتعميمًا للجهل والسلفية الغبية التي تفخخ المجتمعات والأجيال وتسمم الفضاء العام، وتختزل الدين في خطاب ماضوي تكفيري متحجر وإقصائي لا يرى في الاختلاف إلا تهديدًا، ولا في الآخر إلا خصمًا ينبغي إخضاعه أو التخلص منه. لقد بلغت الفوضى مبلغًا لم يعد احتماله ممكنًا، ولم يعد السكوت عنها حكمة لمراعاة ظروف المرحلة، فالسلطة التي تضيق بالنقد ولا تقبل المساءلة، هي سلطة مستبدة بالضرورة وستعيد تحنيط حياة السوريين لنصف قرن آخر وتدفع البلاد إلى مستقبل أشد قتامة.

مسؤولية السوريين اليوم لا تقتصر على مراقبة ما يجري والانتظار نتائجه، بل تقتضي منهم استعادة حقهم في الكلام والاعتراض والمطالبة بدولة تحترمهم وتصون كرامتهم وتؤمّن لهم سبل العيش وتحمي مستقبل أبنائهم، فالتغيير الحقيقي لا يتحقق بمجرد سقوط الحاكم، وإنما ببناء نظام سياسي ومؤسسي يمنع إعادة إنتاج الاستبداد والفساد أيًا كانت الشعارات التي يتدثر بها.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث لسوريا اليوم ليس أن يتكلم أبناؤها ويرفعوا أصواتهم ويعترضوا ويعتصموا ويعلنوا عصيانًا مدنيًا، إن اقتضى الأمر، بل أن يصمتوا خوفًا أو يأسًا أو مجاملة، وأن يتركوا الأمور تنحدر إلى نهاياتها دون محاولة لوقف هذا المسار، فالصمت اليوم أخطر بكثير من الكلام، لأنه لم يعد مجرد امتناع عن الاعتراض، بل هو تواطؤ مع العبث، واشتراك جرمي في اغتيال ما تبقى من سوريا.

بعد تقليص "طبيعة العمل"..

نزوح مرتقب لممرضي الصحة النفسية في سوريا

عنب بلدي – نورا قاسم

منذ إقرار الزيادة النوعية للقطاع الصحي في أيار الماضي، وجدت الكوادر التمريضية في مستشفيات الأمراض العقلية نفسها أمام معادلة ظالمة بتقليص تعويض طبيعة العمل من نحو 100% إلى 10%، ورواتب باتت شبيهة بزملائهم في أي مركز صحي آخر، على الرغم من المخاطر التي يتعرضون لها خلال عملهم.

جاء ذلك بعد أن كان المرضون يتميزون سابقًا بطبيعة العمل التي أقرت لهم لأنهم يتعاملون مع مرضى نفسيين، ويتعرضون للشتم والضرب في بعض الأحيان، بل للأذى النفسي والجسدي أيضًا.

القرار دفع الممرضين لتقديم طلبات النقل إلى مستشفيات أخرى غير متخصصة بالأمراض العقلية، بما أن الرواتب أصبحت موحدة مع أي ممرض في أي مركز صحي، وهذا ما أكده مديرون في مستشفيات للأمراض العقلية لعنب بلدي.

غير أن هذه الزيادة عادت بالنفع على الأطباء النفسيين بشكل كبير، ولم يؤثر عليهم تخفيض طبيعة العمل.

خطورة فقدان كوادر

مدير مستشفى "ابن سينا" للأمراض العقلية، الدكتور عبد الله ضاهر، أكد لعنب بلدي حقيقة الظلم الذي تعرضت له الكوادر التمريضية مقارنة بمجهودها وعملها، بعد تقليص طبيعة العمل من 100% إلى 10%.

وبيّن الضاهر أنه سابقًا كانت مستشفيات الأمراض العقلية مقصدًا للكوادر التمريضية، نظرًا إلى تمييزهم بطبيعة العمل، لما يتعرضون إليه من أخطار التهجم عليهم من قبل المرضى، إضافة إلى أن العمل في أي مستشفى نفسي يحمّل صاحبه وصمة مجتمعية، فالنظرة من قبل المجتمع إلى ممرض يعمل في مستشفى للأمراض العقلية مختلفة عنها إلى ممرض من ضمن كوادر مستشفى "المجتهد" على سبيل المثال، وبالتالي هنالك ضريبة تدفعها الكوادر الصحية العاملة في مستشفيات الأمراض النفسية، وفق الضاهر.

بينما لم يعد الآن الإقبال على العمل في مستشفيات الأمراض العقلية كالسابق من قبل الكوادر التمريضية، وأصبحت الكوادر تتقدم بطلبات النقل إلى أي مستشفى أو مركز صحي آخر، وفق الضاهر.

وحذر من خطورة فقدان الكوادر التمريضية في مستشفيات الأمراض العقلية على وجه الخصوص، لعدم وجود أي دافع لديهم للبقاء، مؤكدًا ضرورة تمييز الذين يعملون في مستشفيات الأمراض النفسية، سواء كانوا ممرضين أو أطباء.

وحول طلبات النقل وما إذا كانت تتم الموافقة عليها، بيّن الضاهر أنه في الغالب لا يوافق عليها، ولكن هنالك بعض الاستثناءات.

مدير عام مستشفى "ابن خلدون" للأمراض العقلية في حلب، الدكتور موفق عمري، ذكر بدوره أن الكوادر التمريضية تظلمت بشكل كبير بعد تخفيض طبيعة العمل إلى 10%.

وحذر عمري من نزوح كبير للكوادر التمريضية من مستشفيات الأمراض العقلية، وعدم إقبال الكوادر إليها أيضًا، مما يمكن أن يتسبب بشرخ كبير من هذه الناحية.

وأشار إلى بدء وصول طلبات النقل إليه من كوادر التمريض إلى مراكز ومستشفيات صحية أخرى غير نفسية، مضيفًا: "نحاول إقناعهم بعدم النقل، ولكن نرفع طلباتهم إلى الوزارة".

وبيّن عمري أنه في معظم دول العالم هنالك طبيعة عمل إضافية لمستشفيات الأمراض العقلية، نظرًا إلى خطورة العمل فيها، كما لا يجوز أن يتساوى راتب الممرض الذي يتعامل مع المرضى النفسيين مع أي ممرض في أي مستشفى أو مستوصف آخر.

وفي تصريح سابق لعنب بلدي، بيّن نقيب التمريض والمهن الصحية المركزي، محمود حسون، أن التعويض ألغي بالكامل في بعض القطاعات، نتيجة دمجه مع الزيادة النوعية التي نص عليها المرسوم رقم "68" لعام 2026.

وأوضح أن كوادر مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية مُنحت تعويضًا بنسبة 10% فقط، لأن الميزانية المرصودة لوزارة الصحة لا تسمح بمنح نسبة أعلى، بحسب قوله.

وعود مبهمة

لمعرفة ما إذا كان مديرو مستشفيات الأمراض العقلية يقومون بإيصال صوت الكوادر التمريضية المظلومة، وهل هنالك وعود بإنصافهم، بيّن مدير مستشفى "ابن سينا" أنه يوصل صوت الكوادر التمريضية إلى الجهات المعنية منذ تقليص طبيعة العمل، مشيرًا إلى وجود وعود غير رسمية بإعادة النظر بطبيعة العمل في العام المقبل.

مدير مستشفى "ابن خلدون" قال إنه جرى رفع كتاب بهذا الخصوص إلى الوزارة، وإن هنالك وعودًا غير رسمية بزيادة على رواتبهم.

وفي تصريح سابق لعنب بلدي، أكد نقيب التمريض والمهن الصحية المركزي، محمود حسون، وجود وعود من الجهات المعنية بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقًا، مشيرًا إلى احتمال التنفيذ في شباط 2027، لمعالجة "الثغرات" التي ظهرت بعد تطبيق قرار الزيادة النوعية، ولا سيما ما يتعلق بالكوادر التمريضية في مستشفيات الأمراض النفسية.

وفي تصريح سابق أيضًا، قال المكتب الإعلامي لوزارة الصحة لعنب بلدي، "إن هناك تعديلات مرتقبة"، من دون توضيح طبيعتها أو موعد صدورها.

تعادل رواتب الممرضين

أوضحت كوادر تمريضية في مستشفى "ابن سينا" لعنب بلدي أنها كانت تتقاضى، قبل إقرار الزيادة، راتبًا قدره 21,000 ليرة، بينما ارتفع الراتب بعد الزيادة إلى 27,000 ليرة.

وترى الكوادر أن اعتراضها الأساسي لا يتعلق بالزيادة نفسها، بل بتراجع تعويض طبيعة العمل، إذ أصبحت رواتب العاملين في مستشفيات الأمراض النفسية قريبة من رواتب كوادر تمريضية أخرى لا تعمل في الظروف ذاتها، بعدما كان التعويض يميزهم بسبب صعوبة العمل ومخاطره.

وتساءلت إحدى الممرضات بمستشفى "ابن سينا"، في حديث لعنب بلدي: "هل يُعقل أن يُخفّض تعويض طبيعة العمل إلى 10%، رغم كل المعاناة التي نواجهها في التعامل مع المرضى النفسيين؟".

وأضافت أن الإدارة كانت تطلب منهم سابقًا تحمّل الاعتداءات أو الضرب من بعض المرضى.

جهد نفسي وجسدي يومي

تتقاطع آراء كوادر صحية في مستشفى "ابن خلدون" مع آراء نظرائهم في مستشفى "ابن سينا"، إذ قالوا إن التعامل مع المرضى النفسيين يتطلب جهدًا جسديًا ونفسيًا كبيرًا، إلى جانب المراقبة المستمرة، وتقديم الأدوية، ومساعدة المرضى في تلبية احتياجاتهم اليومية، ومنها الاستحمام والعناية الشخصية.

ممرضون في مستشفى "ابن خلدون" التقتهم عنب بلدي تساءلوا: "إذا كانت عائلة المريض غير قادرة على التعامل معه واضطرت إلى إدخاله المستشفى، فكيف يُطلب من الكوادر الصحية تحمّل هذه المسؤولية من دون تعويض يتناسب مع طبيعة العمل؟".

كيف كانت تُحسب التعويضات؟

كانت تعويضات طبيعة العمل للكوادر التمريضية، قبل إقرار الزيادة النوعية، تُحسب بنسبة 75% كتعويض طبيعة عمل، إضافة إلى 9% كتعويض أخطار، ليصل مجموع التعويضين إلى 84%.

أما الأطباء فشملتهم مراسيم سابقة رفعت تعويض طبيعة العمل، من بينها المرسوم رقم "21" لعام 2023، والمرسوم رقم "24" لعام 2024 المتعلق بطلاب الدراسات العليا من الأطباء في وزارة التعليم العالي، لتصل نسبة تعويض طبيعة العمل للفئات المشمولة إلى 100%.

وكانت التعويضات تخضع لضريبة على الدخل بنسبة 15%، ما يعني أن الكوادر الصحية لم تكن تحصل عليها بقيمتها الكاملة.

ونصت الزيادة النوعية، وفق الجداول، على إلغاء تعويض طبيعة العمل والتعويضات الأخرى للمستفيدين منها، واستبدالها بتعويضات جديدة، من بينها تعويض بنسبة 10% من الراتب المقطوع للكوادر الصحية العاملة في مستشفيات ومراكز الأمراض النفسية والعقلية.

وبحسب الأرقام التي حصلت عليها عنب بلدي من العاملين، فإن راتب الممرض بعد تطبيق الزيادة النوعية يتكون من راتب مقطوع يبلغ 15,600 ليرة، إلى جانب تعويضات بقيمة 16,900 ليرة، ليبلغ مجموعهما قبل الحسومات 32,500 ليرة.

وبعد اقتطاع الحسومات والضرائب، يصل صافي الراتب إلى 28,326 ليرة.

أما الأطباء الاختصاصيون النفسيون فيبلغ راتبهم المقطوع بعد تطبيق الزيادة النوعية 39,000 ليرة، تُضاف إليه تعويضات بقيمة 52,000 ليرة، ليبلغ مجموعهما قبل الحسومات 91,000 ليرة.

وبعد اقتطاع الحسومات والضرائب، يصل صافي الراتب، وفق الأرقام التي قدمها العاملون، إلى 79,495 ليرة.

وتشمل الحسومات، وفق المصادر نفسها، نسبة 18% من الراتب المقطوع، و15% من التعويضات، إضافة إلى حسومات مرتبطة بالتعويض البالغ 10% والمخصص للكوادر الصحية في مستشفيات الأمراض النفسية والعقلية.

ويرى العاملون أن المقارنة بين الرواتب والتعويضات الجديدة تُظهر استفادة الأطباء الاختصاصيين النفسيين من الزيادة بصورة أكبر من الكوادر التمريضية، مطالبين بإعادة النظر في نسبة تعويض طبيعة العمل بما يتناسب مع المهام والمخاطر التي يتحملونها.



إدارة مستشفى ابن خلدون للأمراض النفسية والعقلية في حلب تنفذ ورشة تدريبية للكوادر الطبية والتمريضية – 1 تشرين الثاني 2026 (الهيئة العامة لمستشفى ابن خلدون)

حوض السفن التركي بطرطوس

تطمينات ومكاسب تصطدم بتحفظات الأهالي



كوادر مرمّاً طرطوس تنفذ أعمال صيانة لرفع الكفاءة وتحسين الأداء التشغيلي – 20 أيار 2025 (سانا)

طرطوس – شعبان شاميه

تتصاعد المخاوف البيئية والصحية لدى أهالي الأحياء المجاورة لمرفأ طرطوس، بالتزامن مع انطلاق خطط العمل في مشروع حوض بناء وتحويل وإصلاح السفن المتكامل، الذي تنفذه شركة "كوزاي ستار" (Kuzey Star Shipyard) التركية، وسط مساعٍ رسمية لطمأنة السكان عبر تقديم ضمانات رقابية وتنموية.

ويتركز قلق السكان حول التداعيات المباشرة لقرب المنشأة من منازلهم، إذ يخشون من انبعاثات الغازات والمواد الكيماوية المستخدمة والضجيج المستمر، إضافة إلى احتمالات تسرب المخلفات الصناعية والزيوت إلى مياه البحر.

كما تمتد الهواجس لتشمل الأعباء الخدمية، وفي مقدمتها الازدحام الذي ستفرضه حركة الشاحنات الثقيلة لنقل المواد، وتنقل مئات العاملين في المشروع، فضلًا عن الخشية من تأثر الطابع السياحي والجمالي للمنطقة.

بين مطالب السكان وتحذيرات الخبراء

دفعت هذه المخاوف السكان وأصحاب الخبرات إلى طرح مطالب واضحة، خلال اجتماع موسع عُقد في 18 من تشرين الأول الماضي، برئاسة محافظ طرطوس وبحضور ممثلي الشركة المنفذة.

وشدد الأهالي على ضرورة تقديم ضمانات بيئية ملزمة، واعتماد تقنيات حديثة للحد من التلوث ومعالجة النفايات، وتشكيل لجان رقابة مستقلة لمتابعة مراحل التشغيل، إلى جانب تنظيم الحركة المرورية، ومنح الأولوية لأبناء المحافظة في فرص العمل.

في المقابل، طرحت الجهات الرسمية والشركة المنفذة جملة من المعطيات البيئية والاقتصادية لمعالجة هذه الهواجس، مستندة إلى تجارب عالمية في التعايش بين المنشآت الصناعية والمناطق السكنية المحيطة بها، مع تأكيد المحافظ على أولوية سلامة السكان والمدينة.

من جهتهم، حذر مهتمون بالشأن البيئي من التداعيات المحتملة للمشروع في حال غياب الالتزام الصارم بالمعايير الفنية والبيئية، لا سيما مع حساسية موقعه الجغرافي.

وتتمثل هذه المخاطر في عمليات بناء السفن وصيانتها، التي تشمل قطع المعادن واللحام والصنفرة والطلاء، وما ينتج عنها من غبار صناعي وجسيمات معدنية دقيقة عالقة في الهواء، قد تحملها الرياح الغربية السائدة في طرطوس نحو المنازل والمدارس والمنشآت المجاورة.

ويوضح هؤلاء أن تشتت هذه الملوثات يهدد بتدهور جودة الهواء، ويرفع معدلات الإصابة بالأمراض التنفسية بين السكان.

كما تسبب هذه الجسيمات المعدنية تآكل الأسطح والممتلكات وإتلافها، نظرًا إلى صعوبة إزالتها وتراكمها بمرور الوقت.

وإلى جانب التلوث الهوائي، تمتد الآثار السلبية لتشمل التلوث الضوضائي المستمر الناتج عن أعمال الصيانة والتشغيل.

ويُضاف إلى ذلك تفاقم الاختناقات المرورية جراء حركة الشاحنات والآليات الثقيلة، التي تفوق القدرة الاستيعابية لشبكة الطرق في المدينة، المكتظة أصلًا بشاحنات النقل المتجهة إلى المرفأ.

"المنافذ والجمارك" على خط الأزمة

في سياق طمأنة أهالي الأحياء المجاورة للمرفأ، أوضح مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية، مازن علوش، في حديث إلى عنب بلدي، أن المشروع يندرج ضمن التوجهات الاستراتيجية نحو النهوض بالبنى التحتية البحرية والخدمات اللوجستية، بما يحقق تكامل العمل المؤسسي مع متطلبات التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ويخضع في الوقت ذاته لرقابة بيئية وجمركية صارمة.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات تشمل إصدار تقارير وكشوفات دورية واضحة ومنظمة حول طبيعة حركة المواد الواردة والصادرة عبر الحوض، وإخضاع المواد الأولية كافة المستخدمة في بناء السفن وإصلاحها، كالدهانات والمواد الكيماوية، لرقابة جمركية وفنية دقيقة بالتعاون مع الجهات البيئية المختصة، للتأكد من مطابقتها التامة للمواصفات القياسية والبيئية المعتمدة قبل دخولها المرفأ.

وأضاف علوش أن الجمارك تطبّق بروتوكولات صارمة لإعادة تدوير المخلفات وقطع الغيار الناتجة عن صيانة السفن المحلية والأجنبية وإصلاحها أو التخلص الآمن والبيئي منها وفق أحدث المعايير المعتمدة، بحسب قوله، إلى جانب دراسة مقترحات لاستحداث نقاط تنسيق وتفتيش مشتركة تضمن الرقابة الفورية على كل شحنة، حماية للبيئة والأحياء السكنية المجاورة.

من الدراسة إلى التفتيش

مدير البيئة في طرطوس، محمد صالح، بيّن في حديث إلى عنب بلدي، أن تنفيذ مشروع حوض السفن يتطلب إعداد دراسة تقييم أثر بيئي، وفق التعليمات التنفيذية المعتمدة لدى وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وتحدد هذه الدراسة الآثار البيئية المحتملة في مرحلتي الإنشاء والتشغيل، وتضع الإجراءات التخفيفية اللازمة للحد منها، إلى جانب تحليل بدائل المشروع، في حين يقتصر دور المديرية أو الوزارة في هذه المرحلة على تدقيق الدراسة ومراجعتها للتحقق من كفاية الإجراءات المقترحة.

وفيما يتعلّق بالمعايير المعتمدة، لفت مدير البيئة إلى أن الدراسة تتضمن آلية لمعالجة المنصرفات الناتجة عن عمل المشروع، والإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة المحيطة.

كما تشمل خطة للمراقبة والإدارة البيئية خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل، لضمان عدم وصول أي ملوثات صناعية أو نفطية إلى مياه البحر، وذلك عبر جملة من الإجراءات التخفيفية المخصصة لكل أثر بيئي محتمل.

وأكد صالح أن مديرية البيئة ستتولى، عند بدء تشغيل المشروع، مراقبة سير عمله ضمن خطة التفتيش البيئي، وذلك للتحقق من مدى التزامه بالإجراءات التخفيفية الواردة في دراسة تقييم الأثر البيئي، وبالمواصفات القياسية السورية المعتمدة.

190 مليون دولار و95% عمالة محلية

على الصعيد الاقتصادي، كشف علوش أن المشروع يُنفذ عبر شراكة استراتيجية تمتد لـ30 عامًا بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وباستثمار إجمالي لا يقل عن 190 مليون دولار أمريكي لتجهيز البنى التحتية والأرصفة والمعدات البحرية.

وقال إن الاتفاقية تضع نقل تكنولوجيا الصيانة الحديثة، وتدريب وتشغيل الكفاءات وأبناء المجتمعات المحلية في طرطوس في مقدمة أولوياتها، مع التزام تام بألا تقل نسبة العمالة السورية عن 95% من إجمالي القوى العاملة، لتوفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وختم علوش بالإشارة إلى أن "المنافذ والجمارك" تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على إيجاد صيغ مرنة لتمكين الطاقات والخبرات الشبابية والورشات الريفية من المساهمة في سلاسل التوريد والخدمات المساندة، بما يحقق موازنة دقيقة بين متطلبات النمو التجاري واستحقاقات الحماية البيئية وخدمة المجتمع المحلي.

وفي 15 من كانون الثاني الماضي، وقّعت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك اتفاقية استثمار استراتيجية مع شركة "KUZEY STAR SHIPYARD – DEN-İZCİLİK SANAYİ VE TİCARET A.Ş" التركية، لتأسيس قطاع لبناء السفن بمختلف أحجامها وأشكالها وفق المعايير الدولية، بهدف توطين هذه الصناعة البحرية المتقدمة في سوريا.

تمتد مدة الاستثمار 30 سنة، تبدأ من تاريخ التوقيع، وتلتزم فيها الشركة التركية باستثمار مبلغ لا يقل عن 190 مليون دولار أمريكي خلال مدة أقصاها خمس سنوات، لتغطية كامل أعمال البناء والتجهيز، بما فيها الأرصفة والمعدات والمستودعات والمنشآت التشغيلية، دون أي التزام مالي على عاتق الهيئة.

وتنص الاتفاقية على منح حسم خاص بنسبة 20% من إجمالي قيمة الفاتورة قبل الضرائب لأعمال بناء السفن التابعة للحكومة السورية أو إصلاحها أو صيانتها، بما يعزز كفاءة التشغيل ويخفف الأعباء المالية.

كما تلتزم الشركة المستثمرة بتأمين 1700 فرصة عمل مباشرة و3500 فرصة عمل غير مباشرة، إلى جانب تدريب الكوادر السورية وتأهيلها ونقل الخبرات الفنية والتقنية في مختلف مراحل الصناعة البحرية، لتولي بذلك اهتمامًا كبيرًا بالجانب الاجتماعي ونقل المعرفة.

ما الشركة المستثمرة؟

تأسست شركة "Kuzey Star Shipyard Denizcilik Sanayi ve Ticaret A.Ş" في تركيا عام 2013، وهي متخصصة في قطاع صناعة السفن وبنائها وصيانتها.

وتحظى بحضور لافت داخل منطقة توزلا التجارية والصناعية الاستراتيجية بمدينة اسطنبول، إذ تضم منشآتها حوضًا بحريًا واسعًا ومرافق متقدمة، تشمل أحواضًا عائمة قادرة على استيعاب سفن تصل حمولتها إلى حجم "باناماكس"، فضلًا عن أحدث المعدات الفنية اللازمة لمشاريع تحويل السفن وتجديدها.

وتغطي مجالات عمل الشركة بناء السفن والإصلاح والصيانة والتحويل والتحديث، إضافة إلى تقديم الخدمات الهندسية الميكانيكية والكهربائية للمنشآت البحرية.

كما توفر حلولًا للأساطيل المحلية والدولية عبر شبكة واسعة من العلاقات التجارية تمتد بين أوروبا والشرق الأوسط.

الشركة حاصلة على شهادة "ISO 50001:2018" (المعيار الدولي المعتمد لنظام إدارة الطاقة)، ما يستوجب التزامها بمعايير إدارة الطاقة وكفاءة العمليات التشغيلية، ويعزز ثقة العملاء والشركاء في قدراتها الفنية والإدارية.

"الخدمات" تشتكي نقص الآليات والكوادر

"صفر حفرة"

لا تنهي المستنقعات والتشققات في شوارع حلب

حلب – محمد ديب بظت

بعد أشهر من إطلاق حملة "صفر حفرة" في حلب، لا تزال الحفر والتشققات الأسفلتية حاضرة في شوارع وأحياء مختلفة من المدينة، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن مدى وصول أعمال الصيانة إلى الطرق المتضررة، وما بقي منها دون معالجة، خاصة مع دخول فصل الشتاء.

لا تبدو شوارع حلب كطرق مستوية تقود السيارات من حي إلى آخر، بقدر ما تظهر كمسارات يتعين على السائقين اختيار الأقل ضررًا لعبورها، فتظهر حفرة هنا، وأخرى أعمق قليلًا، وبينهما تشققات امتدت في الأسفلت، كأن الطريق يحتفظ بآثار ما مر عليه خلال السنوات الماضية.

يخفف السائقون سرعتهم عند الاقتراب من الحفر، ويحاول بعضهم تغيير مساره إذا سمحت حركة السير، بينما لا يجد آخرون سوى المرور فوقها، فتهتز السيارة عند اصطدام عجلاتها بالحفر.

وعلى جوانب الطرق، يحاول المشاة تجنب برك المياه والانتباه إلى خطواتهم، خشية الوقوع في حفرة غمرتها المياه أو تناثرها عليهم بفعل مرور السيارات.

حفر في أحياء مختلفة

تتركز الأضرار في عدد من أحياء حلب الشرقية، من بينها الفردوس والصالحين والصاخور وصلاح الدين والزبدية وبستان القصر، حيث لا تقتصر على الشوارع الرئيسة، وإنما تمتد إلى طرق فرعية داخل الأحياء، تعاني تآكل طبقة الأسفلت وظهور حفر متفاوتة الحجم والعمق، بحسب ما رصدته عنب بلدي.

وتظهر هذه الأضرار أيضًا في عدد من الشوارع الفرعية بحي سيف الدولة، وعلى امتداد حي الإذاعة، حيث تتفاوت حالة الطرق بين تشققات أسفلتية وحفر متفرقة.

وتزداد صعوبة عبور هذه الشوارع مع هطول الأمطار، إذ تتجمع المياه في الحفر والمنخفضات، ما يضطر السائقين إلى توخي الحذر عند المرور فيها، فيما يواجه المشاة صعوبة في عبور بعض التقاطعات من دون التعرض للمياه المتجمعة أو الوقوع في الحفر.

ويثير استمرار تضرر الطرق استياء سكان هذه الأحياء، الذين يضطرون إلى استخدامها يوميًا للوصول إلى منازلهم وأماكن عملهم، وسط مخاوف من تفاقم حالتها مع الأمطار.

وذكر عدد من السكان، في شكاوى تلقتها عنب بلدي، أن المشكلة لا تقتصر على صعوبة القيادة واضطرار السيارات إلى تخفيف سرعتها، بل تمتد إلى الأضرار التي قد تلحق بالمركبات وصعوبة تنقل المشاة، ولا سيما في الشوارع الفرعية التي لا تتوفر فيها بدائل مناسبة.



أعمال تزفيت شارع يحيى الحيدرية في مدينة حلب ضمن مشروع "صفر حفرة" – 20 تشرين الأول 2026 (مجلس مدينة حلب/ فيسبوك)

نقص الآليات والكوادر يحد من أعمال الصيانة

أرجع مدير الخدمات المركزية في مجلس مدينة حلب، أحمد شهابي، استمرار تضرر عدد من الشوارع إلى اتساع حجم الأضرار ونقص الإمكانات المتاحة، موضحًا أن معظم الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة تعاني تشققات واهتراء نتيجة عدم صيانتها خلال سنوات الثورة، وهو ما يجعل تنفيذ أعمال الصيانة في كامل المدينة خلال عام واحد أمرًا متعذرًا.

وقال شهابي في حديث إلى عنب بلدي، إن نقص الآليات والموارد البشرية في المجلس حال دون استهداف جميع أحياء المدينة، رغم تنفيذ أعمال الصيانة الأسفلتية على المحاور الرئيسة والحيوية.

وبالنسبة إلى الحفر التي بقيت داخل الأحياء ولم تشملها أعمال التزفيت خلال العام الحالي، أوضح شهابي أن المجلس سيعمل على ردم الحفر الصغيرة ودحلها باستخدام مادة "الجماشش" (مواد حصوية تستخدم لملء الحفر الصغيرة في الطرق)، بينما ستدرج الشوارع الفرعية المتضررة ضمن مشاريع خطة عام 2027.

المديريات الخدمية، بحسب شهابي، لا تزال تواجه نقصًا في الآليات الهندسية اللازمة لأعمال التزفيت، فضلًا عن كثرة أعطال الآليات القديمة، منها "القصّاصة والكمبريسة"، إلى جانب نقص الكوادر البشرية وعدم وجود ورشات متخصصة بأعمال التزفيت.

حملة بدأت بمهلة شهرين

أطلقت محافظة حلب مشروع "صفر حفرة" في 19 نيسان الماضي، بهدف معالجة الحفر المنتشرة في الطرق وصيانة المقاطع الأسفلتية المتضررة في المدينة وريفها.

وشملت الخطة مدينة حلب وعشر مناطق إدارية و26 مدينة وبلدة كبرى، إضافة إلى ثمانية طرق رئيسة و41 طريقًا واصلًا.

وحددت المحافظة مدة شهرين لتنفيذ المشروع، على أن تنتهي في 20 من حزيران، لكن مجلس المدينة أعلن استمرار أعمال الصيانة بعد انتهاء المدة الأولية، خلال فصل الصيف وحتى موعد التوقف الشتوي لأعمال التزفيت، مع إعطاء الأولوية للمحاور الرئيسة والحيوية قبل الانتقال إلى الشوارع الفرعية داخل الأحياء.

استملاك 1975 يُستكمل في 2026

اللاذقية.. 1291 عقارًا قيد الاحتجاز

اللاذقية – آلاء شعبو

"كيف يمكن أن أفقد أرضًا ورثتها عن آبائي وأجدادي بموجب تقييم مالي يعود إلى عام 1975، ويُطبق اليوم في عام 2026؟".

بهذا السؤال عبّر المحامي غسان قوجة، أحد سكان قرية أم الطيور بريف اللاذقية، عن مخاوفه بعد إبلاغه مع عدد من أصحاب العقارات باستكمال إجراءات قيد إشارة الاستملاك على الصحائف العقارية، في 6 من تشرين الأول الماضي، لمصلحة وزارة السياحة، استنادًا إلى مراسيم صدرت قبل نحو خمسة عقود، وبمبدلات تراوحت بين 20,000 و50,000 ليرة سورية لكل مالك، وفق تقديرات تعود إلى عام 1975، بحسب قوجة.

وشملت إشارة الاستملاك 1291 عقارًا من أصل 1303 في القرية، التي يقطنها نحو 3000 نسمة موزعين على قرابة 500 عائلة، وفق أحدث إحصائية للقرية.

التسلسل الزمني.. من مراسيم 1975 إلى التوسع في 2026

تعود جذور القضية إلى القانون رقم "20" لعام 1974، والمرسومين "2196" و"2198" الصادرين في عام 1975 لمصلحة وزارة السياحة، وفق ما قاله المحامي غسان قوجة لعنب بلدي.

وشملت القرارات شريطًا ساحليًا يمتد لأكثر من 35 كيلومترًا، بعمق يتراوح بين 1.5 وثلاثة كيلومترات، وتبلغ مساحته نحو 6000 هكتار، أي ما يعادل 95% من الشريط الساحلي في المحافظة.

وأوضح المحامي التطور الزمني لتطبيق الاستملاك في القرية، إذ بدأت وزارة السياحة خطوة الاستملاك الأولى في نهاية عام 2022، لتطال 382 عقارًا في أم الطيور، قبل أن تُستكمل الإجراءات وتتوسع رسميًا في 6 من تشرين الأول الماضي لتقيد الإشارة على 1291 عقارًا، دون علم الأهالي بالإجراءات السابقة أو موافقتهم، لتشمل بذلك معظم عقارات القرية.

وشدد قوجة على رفض الأهالي القاطع لأي مساس بملكياتهم.

يستند المحامي في اعتراضه القانوني إلى المادة "20" من قانون الاستملاك رقم "20" لعام 1983، التي تنص، وفق تفسيره، على "اعتبار قرار الاستملاك كأن لم يكن إذا لم يُنفّذ المشروع خلال خمس سنوات من صدور القرار".

كما يشير إلى قرار محكمة القضاء الإداري رقم "904/3" في القضية "437/3" الصادر في 7 من تشرين الأول 2015، بوصفه اجتهادًا قضائيًا استند إلى عدم تنفيذ مشروع استملاك، ويرى أن هذه النصوص والاجتهادات تتيح لأصحاب العقارات المطالبة بإلغاء قرارات الاستملاك أمام القضاء الإداري، لكن مدى انطباقها على مراسيم الشريط الساحلي الصادرة وفق قانون عام 1974 يبقى مسألة قانونية تحتاج إلى التحقق.

> المبالغ أُودعت في المصرف العقاري لكن لم يذهب أي شخص لتسلمها. فموقف السكان ثابت وقاطع برفض التفريط بأراضيهم أو بيعها تحت أي مسمى، والأرض بالنسبة لنا إرث تاريخي وغير قابلة للمساومة.
>
> غسان قوجة
> محامٍ من أهالي قرية أم الطيور

حيرة الأهالي ومصير الملكيات

بالنسبة إلى إبراهيم جولحة، لا يتعلق الأمر بقرار استملاك وأرقام تعويضات فحسب، بل بمصير منزل عائلته وأرضها. وقال جولحة لعنب بلدي، إن الأرض تمثل "رزقنا ومالنا"، موضحًا أن أفرادًا من عائلته كانوا يعملون على البناء والتجهيز قبل أن يتوقف العمل بعد سماعهم أن عقاراتهم مشمولة بالاستملاك.

وأضاف أنه كان يتوقع إلغاء قرارات الاستملاك بعد سقوط النظام السابق، لكنه فوجئ، بحسب روايته، بتسجيل الملكية باسم الجمهورية العربية السورية، متسائلًا عن جدوى سندات التمليك الخضراء التي يحملها الأهالي إذا أصبحت الملكية مسجلة باسم الدولة.

وأكد أنه لا يعترض على المشاريع ذات المنفعة العامة، لكنه يطالب بإنصاف أصحاب العقارات وحماية حقوقهم، في ظل عدم وضوح مصير منزل عائلته.

غياب التوضيحات الرسمية

أرسلت عنب بلدي أسئلة إلى وزارة السياحة ومحافظة اللاذقية بشأن الأساس القانوني لاستكمال إجراءات الاستملاك، ومصير العائلات المقيمة في المناطق المشمولة، وإمكانية مراجعة بدلات التعويض والاعتراضات لكنها لم تتلقَ ردًا حتى لحظة إعداد التقرير.

بحث عن منفذ قانوني

بين المراسيم العقارية الصادرة قبل عقود والتنفيذ الصادم في 2026، يبحث المحامي غسان قوجة في المجموعات القضائية عن منفذ لإلغاء الاستملاك، وهو في الوقت ذاته صاحب الأرض الساعي لحماية إرث عائلته.

ويختم قوجة بالقول، إن القضية لا تتوقف عند حدود خسارته الشخصية للملكيته، بل تكمن في الخوف من أن يُسلب السكان ارتباطهم التاريخي بأراضيهم.



منازل في قرية أم الطيور بريف اللاذقية مشمولة بإشارات الاستملاك العقاري لمصلحة وزارة السياحة – 7 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي)

تباين في تقييم السعر

بذار القمح الحكومية.. جودة أعلى وتوقيت متأخر

الحسكة – محمد جفال

أثار قرار وزارة الزراعة السورية تحديد سعر مبيع بذار القمح للموسم الزراعي 2027-2026 تباينًا في آراء المزارعين والمهتمين بالشأن الزراعي في محافظة الحسكة، بين من يرى أن السعر المحدد مرتفع مقارنة بالبذار المتاحة في الأسواق المحلية، ومن يعتبره مقبولًا بالنظر إلى جودة البذار التي تنتجها المؤسسات الحكومية وتكاليف إعدادها وتجهيزها.

يأتي ذلك في وقت بدأ فيه قسم كبير من المزارعين زراعة أراضيهم للموسم الشتوي، ما يطرح تساؤلات حول مدى استفادتهم من القرار، ولا سيما أن تحديد الأسعار وتوفير مستلزمات الإنتاج يفترض أن يسبقا انطلاق الموسم الزراعي، حتى يتمكن الفلاحون من اتخاذ قراراتهم بناء على الخيارات المتاحة أمامهم.

وأصدر وزير الزراعة، باسل حافظ السويدان، في 8 من تشرين الثاني الحالي، قرارًا حدد بموجبه سعر مبيع بذار القمح للمزارعين للموسم الزراعي الحالي بمبلغ 66,000 ليرة سورية جديدة للطن الواحد، أي ما يعادل 6,600,000 ليرة سورية قديمة.

ونص القرار على أن يتحمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي الفرق بين سعر التكلفة وسعر المبيع المحدد، في إطار توجه الوزارة لدعم الإنتاج الزراعي وتأمين البذار للمزارعين.

وبحسب سعر صرف الدولار المتداول حاليًا، والبالغ نحو 142 ليرة سورية جديدة مقابل الدولار الواحد، يعادل سعر الطن الذي حددته الوزارة نحو 465 دولارًا، وهو أعلى من أسعار البذار المتداولة في الأسواق المحلية بالحسكة.

ويبلغ سعر طن القمح الطري المعقم، ومن الأنواع الجيدة المتداولة لدى التجار، نحو 400 دولار، في حين يصل سعر طن القمح القاسي المعقم إلى نحو 425 دولارًا، ما يجعل السعر الحكومي أعلى من الخيارين المتاحين في السوق الموازية.

تباين في تقييم السعر

يرى المزارع أحمد السطام، من ريف الحسكة، أن السعر الذي حددته الوزارة مرتفع جدًا، ولا ينسجم مع الأعباء المالية التي يتحملها المزارعون مع بداية الموسم الزراعي، معتبرًا أن القرار لا يقدم لهم الدعم المطلوب، خصوصًا عند مقارنته بأسعار البذار التي يمكن الحصول عليها من التجار.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن المشكلة لا تتعلق بالسعر وحده، بل بتوقيت صدور القرار أيضًا، إذ إن شريحة واسعة من المزارعين شرعت ببذر أراضيها قبل الإعلان عن التسعيرة الجديدة، ولم تنتظر وصول كميات البذار التابعة للمؤسسة العامة لإكثار البذار إلى مراكز التوزيع.

وأضاف أن تأخر تحديد السعر وطرح البذار الحكومية قلل من فرص استفادة المزارعين من القرار خلال الفترة المناسبة للزراعة، إذ اضطر كثيرون إلى شراء احتياجاتهم من السوق المحلية أو استخدام البذار المتوفرة لديهم، قبل أن تتضح الأسعار الرسمية والخيارات التي توفرها الجهات الحكومية.

في المقابل، يرى سليمان عبد الله، عضو اتحاد الفلاحين في الحسكة، أن التسعيرة الحكومية مقبولة ومناسبة للمزارعين، إذا ما أخذت تكاليف إنتاج البذار وتجهيزها بعين الاعتبار، مشيرًا إلى أن السعر لا يمكن تقييمه بمجرد مقارنته بأسعار الأنواع المتداولة لدى التجار.

وقال عبد الله لعنب بلدي، إن إنتاج البذار لدى المؤسسة العامة لإكثار البذار يتطلب عمليات زراعية وفنية متعددة، تبدأ من العناية بحقول القمح ومكافحة الأعشاب الضارة ورش المبيدات، ولا تنتهي عند الحصاد، بل تشمل أيضًا عمليات الغربلة والتعقيم والتجهيز، وهي مراحل ترفع التكلفة لكنها تسهم في الحصول على بذار بمواصفات أفضل.

وأضاف أن الهدف من هذه العمليات هو توفير بذار تتمتع بقدرة أكبر على تحمل الظروف الجوية وتحقق مردودية إنتاجية مرتفعة، وهو ما ينعكس على المزارع من خلال تحسين إنتاجه، وعلى القطاع الزراعي عمومًا من خلال زيادة المحصول.

وأوضح أن المزارعين لا يبحثون عن بذار منخفضة السعر فقط، بل يحتاجون إلى أصناف موثوقة وجيدة الإنتاج، قادرة على مواجهة الظروف المناخية، معتبرًا أن توفير هذه المواصفات يبرر ارتفاع السعر مقارنة ببعض الأصناف المعروضة في الأسواق المحلية، التي لا تحمل بالضرورة المواصفات والجودة نفسيهما.

وأشار عضو اتحاد الفلاحين إلى أن تجربة توفير البذار الحكومية تمثل خطوة إيجابية، لكنه أعرب عن أمله في توسيعها خلال المواسم المقبلة، وزيادة الكميات المطروحة بما يلبي احتياجات المزارعين، مع مراعاة أن تكون الأسعار مناسبة لقدرتهم على الشراء.

وربط عبد الله نجاح هذه الخطوة كذلك بسياسة تسعير المحاصيل الزراعية، موضحًا أن توفير بذار جيدة ومنتجة ينبغي أن يترافق مع تحديد أسعار مجزية لشراء محصول القمح من الفلاحين، سواء عبر المؤسسة السورية للحبوب أو الجهات الحكومية المعنية، بما يضمن استفادة المزارع من تحسن الإنتاج وعدم اقتصار الدعم على مرحلة توفير مستلزمات الزراعة.

الجودة في مواجهة السعر

من جهته، قال المهندس الزراعي حسن حميد لعنب بلدي، إن السعر الذي حددته وزارة الزراعة أعلى من الأسعار المتداولة في السوق الموازية، إلا أن جودة البذار الحكومية قد ترجح كفتها، خصوصًا في ظل المشكلات التي شهدها قطاع البذار في الحسكة خلال السنوات الماضية.

وأوضح حميد أن تراجع جودة البذار المتداولة في المحافظة ارتبط، من بين عوامل أخرى، بعمليات الخلط ودخول أصناف جديدة مستوردة غير معروفة المنشأ، ما جعل مسألة التأكد من مصدر البذار ومواصفاتها أمرًا مهمًا بالنسبة للمزارعين، الذين يحتاجون إلى أصناف موثوقة تتناسب مع طبيعة المنطقة وظروفها الزراعية.

وأضاف أن جودة البذار لا تقاس بسعر شرائها وحده، بل بمدى مطابقتها للمواصفات، وقدرتها على تحقيق إنتاج جيد، إذ إن استخدام بذار غير موثوقة قد ينعكس على المحصول، ويعرض المزارع لخسائر يصعب تعويضها، ولا سيما مع ارتفاع تكاليف الزراعة وتعدد الأعباء التي يتحملها خلال الموسم.

ولفت المهندس الزراعي إلى أن البذار الحكومية قد تكون خيارًا أفضل للمزارعين رغم ارتفاع سعرها، إذا كانت تتمتع بمواصفات فنية واضحة وتخضع لعمليات الغربلة والتعقيم والرقابة، بما يمنح الفلاح قدرًا أكبر من الثقة في الصنف الذي يستخدمه وفي النتائج المتوقعة منه.

لكنه أشار إلى أن توقيت القرار يمثل مشكلة أساسية، إذ جاء بعد بدء الموسم الزراعي، في حين أن قسمًا كبيرًا من المزارعين كان قد بذر أراضيه بالفعل، ما يقلص عدد المستفيدين المحتملين من الكميات التي ستطرحها الجهات الحكومية.

وتبرز في الحسكة، التي تعد من أبرز المناطق المنتجة للقمح في سوريا، أهمية توفير البذار المعتمدة في وقت مبكر، بالنظر إلى ارتباط نجاح الموسم بجودة مستلزمات الإنتاج وملاءمتها للظروف المحلية، فضلًا عن قدرة المزارعين على تحمل تكاليفها.

وبينما يتيح القرار الحكومي خيارًا إضافيًا للمزارعين الراغبين في الحصول على بذار ذات مواصفات معتمدة، تبقى الاستفادة الفعلية منه مرتبطة بتوقيت وصول الكميات إلى مراكز التوزيع، ومدى توفرها لتغطية الاحتياجات، إلى جانب قدرة الجهات المعنية على تقديم أسعار تراعي تكاليف الإنتاج وإمكانات الفلاحين.



فلاحون يبذرون أرضهم في ريف الحسكة – 19 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي)

الاتحاد "الجوراسي" للصحفيين العرب



علي عيد

في الأيام القليلة الماضية، وبعد فترة من احتفالات مجيدة شهدتها دمشق بمناسبة إطلاق "تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعامي 2026-2025"، قررت أن أعيد حساباتي بشأن اتحاد الصحفيين العرب، فوجدته أسوأ مما ظننت.

كنت تركت في أكثر من مداخلة تلفزيونية انطباعًا عن عدم تقدير هذا الاتحاد، والحقيقة أن القصة ليست الاتحاد بل بعض بقايا العصر "الجوراسي" الموجودين فيه.

زاد حنقي على هؤلاء وأنا أنتظر الاطلاع على ما يسمى "تقرير الحريات" لأنه من صلب اهتماماتي، فلا هم نشروه، ولا تسنّى لي ذلك عبر مصدر خاص، ما يثبت أنهم أقاموا المهرجان على الشعارات.

أعود لسبب استيائي من أعضاء هذا الاتحاد، وهو تجربة مريرة لنا، نحن الصحفيين السوريين، معهم، وأقصد بالسوريين المئات من الصحفيين الذين قالوا لا لإعلام الدم والترهيب والظلم الذي فرضه النظام السوري ليعزز رواياته ويبرر قتل مئات آلاف السوريين، وبترخيص من الصحفيين، وبينهم بعض قيادات هذا الاتحاد الذين شرّفونا ليتحدثوا عن الحريات في قلب دمشق التي تداوي جراحها من أقلامهم وتصريحاتهم ومواقفهم، بل سكاكينهم.

المهم، قلّبت الموقع الرسمي لاتحاد الصحفيين العرب على الإنترنت، فوجدته أشبه بنشرة حزبية، ما خلا بعض "النعوات" والبيانات التي يعود أحدثها إلى عشرة أشهر مضت. قلت ربما قرر الجماعة نشر "تقرير الحريات" في مكان نشاطهم الرئيس على مواقع التواصل الاجتماعي، لأن الدنيا كلها ذهبت إلى هناك، فوجدت أن أول عشرة منشورات هي بمثابة احتفال بالقائد "الخالد" للاتحاد وصوره وأخباره، وفرحت أنهم طعّموا الصفحة بصورة عن بيان إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على صحفيين سوريين في الجنوب.

قلت: أذهبُ إلى صفحتهم على "إكس"، فوجدت جريدة حائط، أحدث ما فيها يعود إلى عام 2018، وسابع أخبارها يقول: "صحفيون ومثقفون وأكاديميون يطالبون بإسناد منصب وزير الثقافة لنقيب الصحفيين مؤيد اللامي لما يتمتع به من مؤهلات ومواصفات".

نعود إلى احتفالات تقرير الحريات بدمشق التي تحملت الظل الثقيل لبعض زوارها بالترحاب، وقلت حينها إنني سعيد بأن تستقبلهم دمشق وأهلها الكرام، ولأنه ليس من عاداتنا أن نهين الضيف، حاولت مهاجمة مواقف الاتحاد وبعض المشاركين، لا أشخاصهم، بشكل مباشر.

وفي حالة هذا الاتحاد، يبدو الفصل مستحيلًا لأن الاكتفاء بنقد الفكرة أو الموقف لا الشخص يحتاج منهم إلى أن يفصلوا بين مهماتهم ومصالحهم وقناعاتهم الشخصية، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمهنة يقاس فيها الموقف بميزان الذهب.

بالنسبة لي، وأرجو أن أكون مخطئًا، كان اجتماع اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، في 19 من تشرين الأول الماضي، استعراضًا فارغًا، رغم زعم البعض أهمية الحدث لأنه المرة الأولى بعد التحرير، وليتها لم تكن، ففي هذا الاتحاد حتى اليوم قيادات أيدت بشار الأسد ونظامه.

وكنت لأخفف من غلواء موقفي لو أن رئيس هذا الاتحاد، شخصيًا، خرج باعتذار ولو بالحد الأدنى عن مواقفه السابقة، وعن تركه مهماته المهنية نحو اصطفاف سياسي لا يتماشى مع مهمة النقابيين، وهو يعرف أن مئات وربما آلافًا من الصحفيين السوريين لوحقوا وقُتلوا وقُتل بعضهم، بسبب رفضهم إسكات ضمائرهم حيال نظام الأسد وجرائمه.

وكي لا يظن أحد أنني أتجنى على هذا الاتحاد، فأنا شاهد حي ومعي زملاء عرب حاضرون، على ما يثبت أنه اصطف مع نظام الأسد لمنع الصحفيين السوريين من أن يكونوا ممثلين في الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، وفعل ما بوسعه لهذه الغاية في اجتماعَي موسكو 2016 وتونس 2017، لكن جهوده باءت بالفشل، بفضل التحشيد الكبير ومساندة النقابات الحرة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي للصحفيين (EFJ) ونقابات أخرى من العالم الحر، وقد كنت جزءًا من هذه المعركة.

لست ملزمًا وأنا أناقش القضايا الأخلاقية للعمل النقابي في مهنة الصحافة أن أجامل أحدًا، وها أنا أطرح السؤال الكبير: أي اتحاد عربي للصحافة هذا الذي يبدو مثقلًا بهذه التركة؟ جسم مترهل، وقيادات قادمة من حقبة لا تمت للحريات ولا للصحافة والإعلام الحديث بصلة.

ربما سيغضب البعض إن قلت إن الفرح بما سُمّي "إعلان دمشق للحريات الصحفية" ليس أكثر من عار نسجله في أرشيفنا. ثم أين الوثيقة التي يجب أن تُنشر على الملأ، حتى يقوم المتخصصون والمعنيون بمتابعة ملف الحريات الصحفية بتفنيدها، أو الثناء على ما فيها ومتابعة تطبيقها؟

عمومًا، ولكي يكون هذا الاتحاد مؤهلًا لإنتاج تقرير حريات "عربي"، يحتاج إلى أقصى درجات الحرية والشفافية والدقة في اختيار أعضاء قيادته ومكتبه التنفيذي.. وللحديث بقية.

صناعة التطرف.. الإرهاب كـ"ورقة خفية" بيد الدول



خالد المطلق

لا يمكن اعتبار ظاهرة الإرهاب في العالم العربي نتيجة طبيعية للتطرف الديني أو نتاجًا لعقيدة دينية مغلقة فحسب، بل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن كثيرًا من التنظيمات الراديكالية تقف خلفها عوامل سياسية وأمنية واجتماعية معقدة للغاية، وفي أغلب الحالات تلعب سياسات الدول وأجهزة المخابرات والدول الراعية لها دورًا بارزًا في إنتاج بيئات التطرف لاختراق الجماعات الإرهابية المسلحة وتوظيفها لخدمة أجندات سياسية وأمنية.

في هذا المقال سأثبت أن الإرهاب لا ينشأ دائمًا خارج مؤسسات الدول أو عند مواجهتها، فقد تُسهم ممارسات بعض الأنظمة في خلق الظروف المناسبة لنمو التطرف من خلال الاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج والتلاعب بالمعتقلين لاختراق تلك التنظيمات، وتستغل وجود هذه التنظيمات لتبرير القمع أو لتحقيق مكاسب سياسية، وهذا ما حدث في التجربة السورية في عهد الأسدين (الأب والابن) إلى جانب تجارب عربية وإقليمية أخرى.

لقد حولت بعض الدول العربية والإقليمية، وعلى رأسها سوريا والأردن، السجون إلى بيئات قابلة للتحول إلى حواضن للتطرف، فعندما تغيب الرقابة القانونية والإنسانية يصبح التعذيب والابتزاز والإذلال أدوات للضغط على المعتقلين، فالشاب الذي يدخل السجن بسبب نشاط سياسي أو اشتباه أمني أو احتجاجات سيخرج منه أكثر غضبًا وحقدًا ليبحث عن الانخراط في أي جماعة مسلحة متشددة أمامه، خصوصًا عندما يجد نفسه محاصرًا بين الإذلال الذي تعرض له والخطاب الطائفي المتطرف الذي يُقدم له لينتقم مما جرى له في المعتقل.

تناولت هذه الآليات في كتابي "الإرهاب في مملكة الرعب"، ووصفت بشكل دقيق كيف تجري صناعة إرهاب الأفراد والجماعات في سجون الأسد خاصة في سجن "صيدنايا"، وطرق السيطرة على سجناء معتقلات الأسد، بشكل مباشر وغير مباشر، ليصب ذلك في مصلحة أجهزة المخابرات التي قامت بعملية التصنيع، وقد أكدت ذلك شهادات سجناء سوريين أُفرج عنهم تحدثوا عن أساليب التجنيد والتأثير النفسي والجسدي داخل السجون، وعن محاولات استثمار حالة الضعف والخوف والغضب لدى المعتقلين، وقد أشار الكتاب إلى أساليب متعددة من بينها الترهيب والضغط والابتزاز واستخدام صور أو تسجيلات تتعلق بالمعتقل أو أفراد أسرته.

ومن المهم التمييز هنا بين الاختراق الاستخباراتي بوصفه وسيلة مشروعة لجمع المعلومات ومنع الهجمات، وبين تحويل الاختراق إلى أداة لتوجيه التنظيمات أو تغذية نشاطها أو استخدامها في صراعات خارج الحدود، فالعمل الأمني الذي يهدف إلى حماية المجتمع يختلف جذريًا عن أي ممارسة قد تؤدي إلى توسيع نفوذ الجماعات المسلحة أو استثمارها في أجندات سياسية.

لقد وثقت تقارير دولية إطلاق نظام الأسد سراح أعداد من المعتقلين المتشددين الإسلاميين في السنة الأولى للثورة، ما أسهم بشكل كبير في تصاعد التهديدات الإرهابية في المنطقة، كما ساعد نظام الأسد في تقديم ثورة الشعب السوري باعتبارها مواجهة مع الإرهاب وليست انتفاضة شعبية ذات مطالب سياسية، وهكذا لم يعد الإرهاب مجرد تهديد أمني، بل تحول في جانب من المشهد إلى ورقة سياسية لتشويه الثورة وتبرير استمرار السلطة، ويمكن أن نقول إن قيام نظام الأسد بتسهيل عبور المقاتلين المتشددين إلى العراق بعد الغزو الأمريكي فتح الباب أمام دراسة نمط توظيف الفوضى والتطرف في إدارة الصراعات.

لم يقم نظام الأسد وحده باختراق الجماعات المتطرفة، بل قامت كثير من دول المنطقة العربية بهذه المهمة، على سبيل المثال نجد أن الأردن يأتي في المرتبة الثانية بعد نظام الأسد في اختراق الجماعات المتطرفة، والدليل وجود أعداد كبيرة من قيادات تلك التنظيمات من الجنسية الأردنية، ولعل عدد الأردنيين المنخرطين في صفوف "هيئة تحرير الشام" ووجودهم في مواقع قيادية في السلطة السورية المؤقتة التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" دليل واضح على حجم الاختراق الذي أحدثته المخابرات الأردنية في صفوف هذا التنظيم وغيره، ولعل عودة الكويتي نواف المطيري المعروف باسم "أبو الوليد الكويتي" مؤخرًا إلى بلده عبر مطار دمشق الدولي يؤكد ما تحدثت عنه من اختراق بعض الأجهزة الأمنية لكثير من التنظيمات الإرهابية، خاصة إذا عرفنا أن "نواف المطيري"، وبحسب ما ورد في إحدى جلسات مجلس الأمن الدولي، هو صف ضابط في المخابرات الكويتية وقد قضى 14 عامًا في سوريا كشرعي لتنظيم "جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام"، وهنا لا بد أن أؤكد أن القضية لا تتعلق باتهام شخص أو دولة من دون أدلة بل بضرورة كشف الحقيقة بشأن ادعاء خطير يتعلق بإمكانية وجود عناصر أمنية داخل جماعات متطرفة خارج الحدود، ومن حق الرأي العام معرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بتجنيد فردي أو اختراق استخباراتي كما أعتقد جازمًا.

أما من ناحية التدخلات الإقليمية والدولية واختراقها للتنظيمات الراديكالية فقد أسهم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبعه، من تفكيك مؤسسات الدولة وانهيار الأمن، في توفير بيئة ساعدت على صعود تنظيمات مسلحة متطرفة، ثم جاءت الحرب السورية لتفتح المجال أمام تدفق المقاتلين الأجانب ولتتداخل مصالح دول وقوى إقليمية ودولية، فنجد إيران تدعم النظام السوري كما تدخلت تركيا في مناطق من الشمال السوري ضمن حسابات أمنية وسياسية متعددة، ولعل ما كشفته إيميلات وزيرة الخارجية الأمريكية إثبات دامغ على أن هذه التنظيمات هي شركات مساهمة تم تصنيعها لتنفيذ مخططات لا يمكن لأجهزة مخابرات الدول تنفيذها.

خلاصة القول، لا يمكن أن تقتصر مواجهة الإرهاب على العمليات العسكرية والاعتقالات الأمنية، ولا يجوز أن تتحول محاربة التطرف إلى ذريعة لإغلاق المجال العام أو تبرير التعذيب، فالمعالجة الحقيقية تبدأ بتفكيك الأسباب التي تنتج التطرف وفي مقدمتها الاستبداد والعنف المؤسسي والتمييز وغياب العدالة والمساءلة، فعندما يُعذَّب الشاب في السجن ويُبتز نفسيًا ويُترك بلا عدالة أو حماية ثم يجد من يستغل غضبه ويدفعه إلى العنف، نكون أمام دائرة خطيرة تتجاوز حدود المسؤولية الأمنية التقليدية، وقد تجد الدولة التي تستخدم التطرف ضد خصومها أو تتسامح مع إنتاجه وتغذيته نفسها عاجلًا أم آجلًا أمام تهديد يفوق قدرتها على السيطرة، لذلك لا تبدأ مكافحة الإرهاب الحقيقية بمطاردة نتائجه فحسب، بل بوقف السياسات التي تهيئ بيئته وكشف كل من يستثمر فيه أيًا كانت صفته أو موقعه.

عنب بلدي
ملف العدد 769
الأحد 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2026

إعداد:
وسيم العدوي
شعبان شاميه
غنى جبر

بلا قدرات ولا مازوت "مدعوم"

السوريون في مواجهة الصقيع



تترقب العائلات السورية فصل الشتاء غير المسبوق هذا العام، بملامح أزمة تجاوزت حدود القسوة المناخية لتتحول إلى معادلة من الأرقام المالية الصادمة في جميع المحافظات السورية، وهو ما عكسه استطلاع رأي أجرته عنب بلدي أظهر أن 36.9% من المشاركين فيه يكتوون بأسعار السوق السوداء في محاولة التزود بمحروقات التدفئة وبدائلها.

واستحالت التدفئة إلى رحلة ابتكار قسري في مواجهة الصقيع، إذ حلّت البدائل البدائية والخطرة محل المحروقات التقليدية، فلجأ سوريون في محافظات لقطع أشجار الزيتون المثمرة المحيطة بمنازلهم، وبرزت مادة "البيليت" (المصنوعة من تفل الزيتون) وقشر الجوز، وفي محافظات أخرى عادت "الجِلّة" (مخلفات الحيوانات المجففة) إلى واجهة خيارات التدفئة.

وتتجاوز المشكلة نقص الإمدادات أو الارتفاع القياسي في أسعار الحطب كبديل، لتصل إلى تعثر الحلول المستدامة كالطاقة الشمسية بسبب تكاليفها الباهظة التي تفوق قدرة 90% من السكان وضعف كفاءتها شتاء، وغياب البيانات والتوزيع العادل للمخصصات، حيث يجد المواطن السوري نفسه محاصرًا بين ساعات تقنين كهربائي طويلة وشح في التوريدات.

في هذا الملف، يفكك خبراء اقتصاديون جذور هذه الأزمة، بدءًا من السياسات الاقتصادية الحكومية التي أفرزت ثلاثة أسعار للمازوت، وصولًا إلى عدم قدرة السوريين على الشراء بأدنى سعر، حتى لو توفر.

عامل في مشارة للحطب بقرية العتمين في ريف حماة الغربي - 23 أيلول 2026 (عنب بلدي / محمود الحلبي)

أسعار مرتفعة وبدائل لا تقي برد الشتاء

المؤشرات تكشف عمق الأزمة

تترقب شرائح واسعة من العائلات السورية شتاء قاسيًا وسط صعوبات بالغة في تأمين وسائل التدفئة، نتيجة تراجع القدرة الشرائية وتوقف توزيع مخصصات المحروقات المدعومة.

وأظهر استطلاع رأي أجرته عنب بلدي انقسامًا في سبل مواجهة البرد، إذ تشتري عائلات كثيرة المازوت بأسعار مرتفعة من السوق السوداء، بينما يعتمد نحو ثلث المشاركين تمامًا على الأغطية والملابس الشتوية لعدم قدرتهم على دفع أي تكاليف مادية.



شراء محروقات التدفئة من بائع جوال فوق جسر العبور بحي الحويقة في دير الزور – 27 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي/شيماء الصالح)

تترقب شرائح واسعة من العائلات السورية شتاء قاسيًا وسط صعوبات بالغة في تأمين وسائل التدفئة، نتيجة تراجع القدرة الشرائية وتوقف توزيع مخصصات المحروقات المدعومة.

وأظهر استطلاع رأي أجرته عنب بلدي في سبل مواجهة البرد، إذ تشتري عائلات كثيرة المازوت بأسعار مرتفعة من السوق السوداء، بينما يعتمد نحو ثلث المشاركين تمامًا على الأغطية والملابس الشتوية لعدم قدرتهم على دفع أي تكاليف مادية.

وتتطابق هذه النتائج مع شهادات ميدانية جمعتها عنب بلدي في عدة محافظات، تبيّن اضطرار بقية السكان للاعتماد على بدائل غير صحية تشمل حرق الكرتون والبلاستيك وروث الحيوانات كحلول أخيرة للوقاية من الصقيع.

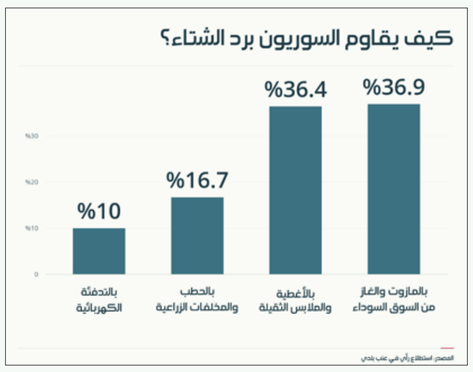
وشارك في الاستطلاع 804 أشخاص، وقدّم مؤشرات واضحة تعكس عمق الأزمة المعيشية والخدمية في سوريا، وتحديدًا حول وسائل التدفئة المعتمدة هذا الشتاء.

وجاءت خيارات المشاركين متقاربة لتكشف عن انقسام حاد في سبل مواجهة البرد، إذ تصدّر الاعتماد على المازوت والغاز المرتبة الأولى بنسبة 36.9%، وهي نسبة تعكس اضطرار شريحة من السكان لتأمين هذه المواد الأساسية رغم ندرتها في الأسواق، واللجوء لشرائها بأسعار مرتفعة من السوق السوداء.

وفي المقابل وبفارق ضئيل جدًا، حلّ الاعتماد التام على الأغطية والملابس الثقيلة في المرتبة الثانية بنسبة 36.4%، مما يظهر واقعًا قهريًا لنحو ثلث المشاركين الذين باتوا عاجزين تمامًا عن تحمل تكاليف أي وسيلة تدفئة، ومجبرين على الاحتماء بحلول بدائية.

من جهة أخرى، اتجهت نسبة 16.7% من المصوتين نحو الحطب والمخلفات الزراعية (مثل البيرين والقشور)، كخيار بديل متوفر محليًا وأقل تكلفة في المناطق الريفية.

في حين تذيلت التدفئة الكهربائية القائمة بنسبة 10% فقط، لتكون أضعف الخيارات المتاحة للسوريين نتيجة لتدهور قطاع الطاقة، وساعات التقنين الطويلة، والارتفاع الحاد في أسعار الاستهلاك، ما جعلها وسيلة غير مجدية عمليًا للأغلبية الساحقة.



وفقًا لما رصده مراسل عنب بلدي في ريف دمشق، تراوحت أسعار مدافئ المازوت ما بين 100 دولار أمريكي، لتصل بشكل متوسط إلى 250 دولارًا، في ظل شح بتوفر وتنوع السلعة، بعدما كانت هذه المحافظة المصدر الأول لمدافئ المازوت إلى جميع المحافظات السورية.

درعا.. خيارات "أحلاها مر"

"اتركها على الله، كل الخيارات صعبة"، تلخص هذه العبارة حال معظم من قابلتهم عنب بلدي من سكان درعا عند سؤالهم عن بدائل التدفئة للشتاء المقبل، في ظل العجز عن توفير المازوت وشح الحطب وغلاء الأسعار.

وفي بلدة تل شهاب بريف درعا الغربي، يخطط مراد البيك (45 عامًا) لقطع بعض أشجار الزيتون المحيطة بمنزله لتأمين الحطب، بعد أن عجز عن مجاراة الأسعار الحالية.

وسجل سعر طن حطب الزيتون، الذي يعد الأكثر طلبًا لسرعة اشتعاله وقلة أدخنته، 35,000 ليرة سورية، بينما وصل طن حطب اللوزيات إلى 20,000، وحطب العنب إلى 15,000 ليرة.

لا يستطيع مراد الاستغناء عن التدفئة لوجود والدته المسنة وأطفاله في المنزل، وفق ما تحدث به لعنب بلدي، مما يتطلب تشغيلها باستمرار.

وكان قد اعتمد في الشتاء الماضي على المازوت عبر الشراء اليومي لعدم توفر السيولة، إلا أن سعر الليتر قفز هذا الموسم من 95 ليرة إلى 170 ليرة سورية، مسجلًا ارتفاعًا قارب الضعف، ولم يقتصر الغلاء على الوقود، بل طال المدافئ نفسها، ليتراوح سعر مدفأة المازوت في درعا بين 10,000 و20,000 ليرة سورية بحسب نوعها.

وفي الريف الشرقي، أشار محمود كسابرة (تاجر حطب) إلى إقبال الأهالي على وسائل بديلة للحطب التقليدي مثل "البيليت" (المصنوع من تفل الزيتون) وقشر الجوز، إذ يبلغ سعر الطن من هذه البدائل نحو 300 دولار (ما يقارب 45,000 ليرة سورية)، وهي كمية قد تكفي العائلة الواحدة خلال الشتاء في حال اقتصر الاستخدام على الأوقات شديدة البرودة.

سكان الحسكة يتوجهون إلى مدافئ الحطب

يتجه عدد من أهالي مدينة الحسكة إلى مدافئ الحطب بديلًا عن المازوت هذا الشتاء، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وما يفرضه ذلك من أعباء مالية، وسط زيادة الطلب على هذه المدافئ والإقبال على شراء الأحطاب من الأسواق المحلية.

وقال جاسم العبد، من أهالي الحسكة، لعنب بلدي، إن غلاء المازوت دفع عائلات كثيرة للبحث عن وسائل بديلة، في مقدمتها مدافئ الحطب.

ويتراوح سعر حطب الأشجار الجاهز للاستخدام بالحسكة ما بين 200 و300 دولار أمريكي للطن الواحد، وهي مبالغ مرتفعة لكنها تبقى أقل تكلفة مقارنة بالاعتماد على المازوت طوال الموسم.

وأشار جاسم إلى أن حاجة العائلة الواحدة تتراوح بين طن ونصف الطن إلى طنين من الحطب خلال الشتاء لتشغيل مدفأة واحدة، ما يتطلب تخصيص مبلغ كبير لتأمينها قبل اشتداد البرد.

بدوره، قال محمود الخلف، وهو بائع مدافئ في الحسكة، إن الطلب على مدافئ الحطب ازداد بشكل كبير هذا العام مقارنة بالمواسم السابقة، ما دفع التجار لضخ كميات أكبر منها في الأسواق لتلبية التوجه المتزايد نحوها.

وأضاف محمود، لعنب بلدي، أن الأسعار تختلف بحسب الحجم وجودة التصنيع، مبينًا أن أسعار المدافئ الكبيرة المصنوعة من معادن عالية الجودة تصل إلى نحو 100 دولار أمريكي، إذ ترتبط الفوارق في الأسعار بمواصفات الدفأة ومدى ديمومتها وطول عمرها الافتراضي.

ويشأن إعلان المكتب التنفيذي لمحافظة الحسكة عن بدء توزيع مادة مازوت التدفئة، قالت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الطاقة في محافظة الحسكة، نوار محمود صبري، إن ما وصفتها بـ"اللجان المختصة" تواصل عملها لاستكمال عمليات التوزيع في مختلف مناطق المحافظة، وفق الجداول الزمنية المحددة (دون تحديد ما إذا كان الإعلان جزءًا من خطة السورية للبترول، ولا ماهية اللجان المختصة أو توقيت الجداول والتدرج بالمناطق).

السويداء.. دفء بالتقسيط

تواجه عائلات السويداء شتاء قاسيًا وعجزًا اقتصاديًا حادًا، حوّل تأمين التدفئة إلى عبء مالي يفوق قدرتهم الشرائية، ويتأرجح خيار الأهالي بين بدائل بدائية تشكل خطرًا على الصحة، أو شراء الوقود بكميات صغيرة تفاديًا لموجات الصقيع.

وفي هذه المحافظة المعروفة ببرودتها الشديدة، لا سيما في ريفها الجنوبي، تحتاج كل عائلة إلى خمسة ليترات من المازوت يوميًا كحد أدنى لتشغيل المدفأة، وبناء على أسعار المازوت بالسوق السوداء، فإن تكلفة الدفء الشهرية تقارب 210 دولارات وفق أسعار الصرف المحلية.

هذا الواقع دفع عائلة سيدرا نصار إلى ابتكار استراتيجية تقسيط مسبقة لحماية طفلتهم الرضيعة، إذ بدأ زوجها بشراء كميات صغيرة من المازوت تدريجيًا خلال الأشهر الماضية، كلما توفرت لديه السيولة، وفقًا لما ذكرته لعنب بلدي.

وفي المقابل، يقتصر الدور الحكومي على الوعود، فرغم إعلان مجلس مدينة السويداء إعداد قوائم للأسر الراغبة في الحصول على المازوت، لتشمل المقيمين والنازحين والأكثر احتياجًا، فإن التوزيع يبقى معلقًا بمدى توفر المخصصات لدى مديرية المحروقات.

كما أخرجت ساعات التقنين الطويلة وارتفاع الفواتير المدافئ الكهربائية من حسابات الأهالي تمامًا.

"الجِلّة" تعود إلى الواجهة

لم يكن الحطب خيارًا أفضل للتدفئة في السويداء، إذ سجل سعر طن حطب الزيتون نحو 300 دولار أمريكي.

وقال "أبو عمر بلان" (رب أسرة)، لعنب بلدي، إن المبالغ المطلوبة "خيالية"، معربًا عن قلقه على أطفاله مع عدم معرفته بكيفية تأمين الدفء هذا الشتاء.

وأمام عدم توفر الحلول، عاد أهالي السويداء إلى وسائل تقليدية مثل "الجِلّة" (مخلفات الحيوانات المجففة)، وتحول هذا التوجه إلى مشروع محلي بصناعة قوالب مضغوطة طُرحت كبديل للحطب بسعر 185 دولارًا للطن الواحد.

كما برز "ثفل الزيتون" كبديل آخر، بعد أن كان مادة رئيسة في مساعدات العام الماضي، وفي المقابل، يتزايد استخدام بقايا الأقمشة والكرتون والبلاستيك للحرق رغم مخاطرها الصحية الشديدة.

واكتفت "أم كمي" (50 عامًا)، وهي سيدة مهجرة من الريف الغربي تقيم في مركز استضافة، الشتاء الماضي بالأغطية الصوفية، بعد أن منعتها حالتها الصحية من إشعال بقايا الملابس والبلاستيك بسبب أدخنتها السامة، بحسب ما قالته لعنب بلدي.

وتلخص كل هذه الخيارات حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجه الأسر في السويداء، إذ باتت تكلفة الوقود والحطب المحرك الأساسي لتقنين الاستهلاك، أو الرضوخ لبدائل بدائية خطرة لتجنب التجمد.

أهالي الرقة ودير الزور في مواجهة السوق الحرة

تعصف أيضًا أزمة محروقات خانقة بسكان الرقة ودير الزور، إثر توقف توزيع مازوت التدفئة المدعوم، ما يدفع العائلات ولا سيما ذوي الدخل المحدود إلى مواجهة أسعار السوق السوداء المرتفعة، أو البحث عن بدائل وسط تراجع حاد في القدرة الشرائية.

وتآكلت حصة العائلات من وقود التدفئة تدريجيًا خلال السنوات الماضية، قبل أن تتوقف تمامًا، حيث قال خليل المبروك، من سكان الرقة، لعنب بلدي، إن المخصصات خُفّضت من 440 ليترًا إلى 300 ليتر سنويًا بسعر 25 دولارًا للحصة كاملة قبل إلغائها نهائيًا.

وأضاف أن هذه الكميات كانت تحمي الأسر التي تقتصد في استهلاكها لتكفيها طوال الموسم، بينما تشتري عائلات أخرى كميات إضافية محدودة لتعويض النقص.

وفي حي الجبيلة بمدينة دير الزور، يجمع مروان المحمد (40 عامًا) الكرتون يوميًا من أمام المحال التجارية لإشعاله في ليالي الشتاء بديلًا عن المازوت، بعدما قفز سعر الليتر من 50 ليرة الموسم الماضي إلى 110 ليرات هذا العام.

وأمام هذه الظروف، أكد الأهالي استحالة الشراء من السوق الحرة، مطالبين بتقديم دعم مباشر عبر بطاقات ذكية أو برامج مساعدة مخصصة للعائلات الأكثر احتياجًا.

مدن بلا خيارات للتدفئة

كما تختلف خيارات التدفئة بين الريف والمدينة، فبينما يلجأ سكان الأرياف إلى الحطب أو البدائل المحلية، تضيق الخيارات تمامًا أمام سكان المدن.

هذا الواقع يثير مخاوف حقيقية تستدعي دعوات يطلقها محمد الحمادة، من سكان الرقة، عبر عنب بلدي، لاتخاذ إجراءات حكومية عاجلة لتخفيف العبء ومواجهة الأشهر الباردة المقبلة.

ومع غياب المازوت، يشهد الحطب في الرقة زيادة في الطلب ونقصًا في التوريد، إذ رصدت عنب بلدي ارتفاع سعر طن الحطب المقطع من 140 دولارًا قبل شهرين إلى قرابة 200 دولار حاليًا.

ويتوقع عدنان الجاسم، وهو تاجر حطب، تضاعف الأسعار الحالية في الرقة إن استمر تصاعد الطلب مقابل محدودية المعروض.

وأمام هذا الغلاء، تتحول حاويات القمامة ومخلفات الأسواق في المحافظات إلى ملاذ أخير للفقراء لتجميع الكرتون والبلاستيك وإشعاله، على الرغم من المخاطر الصحية الجسيمة الناجمة عن انبعاثات إحراق هذه المواد.

من جانبه، قال خلف المحمود (45 عامًا)، أحد بائعي "الفرو" في دير الزور، إن شح وسائل التدفئة دفع الأهالي للاعتماد على "الفروة" كبديل دافئ ومثالي، مشيرًا إلى أن أسعار "الفروة الصناعية وليس الطبيعية" تتراوح بين 2000 و5000 ليرة سورية.

وأضاف خلف، لعنب بلدي، أن هذه القطعة التي كانت حكرًا على الرجال في الماضي، باتت اليوم تواكب الحداثة بتصاميم وألوان متنوعة تناسب النساء، مؤكدًا أن ما يميزها عن الستر الجاهزة هو أنها صناعة محلية تجسد تراث المنطقة وهويتها، فضلًا عن كونها خيارًا عالي الجودة وبأسعار منافسة لمواجهة برد الشتاء.

المازوت "المدعوم" دون تفاصيل و"الطاقة" تتنصل

كيف يدار ملف المحروقات؟

تنصلت وزارة الطاقة السورية من مسؤوليتها المباشرة عن تنظيم وتوزيع الحصص من مازوت التدفئة، بعد مراسلات أجرتها عنب بلدي مع الوزارة، محيلة الملف برمته إلى الإدارات المحلية في المحافظات.

وأوضح المكتب الإعلامي في وزارة الطاقة ردًا على استفسارات عنب بلدي أن دور الجهات المعنية ينتهي عند إيصال مادة المازوت إلى المحافظات عبر "الشركة السورية للبترول".

وبحسب الرد الرسمي، فإن تفاصيل آلية التوزيع وتحديد الفئات المستهدفة تقع بالكامل على عاتق المكاتب التنفيذية للمحافظات بالتعاون مع مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتضمنت تساؤلات عنب بلدي الموجهة إلى وزارة الطاقة الاستفسار عن واقع توفر المحروقات ومواد التدفئة في السوق المحلية، وحجم الطلب المتوقع خلال الشتاء، ومدى كفاية الإمدادات الحالية لتلبية احتياجات المواطنين.

وشملت أيضًا الاستفسار عن الخطة المعتمدة لتأمين المحروقات وتوزيعها على المحافظات، والإجراءات المتخذة لضبط السوق والحد من الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وضمان الالتزام بالتسعيرة الرسمية، إضافة إلى مدى وجود خطة طوارئ للتعامل مع أي نقص محتمل في الإمدادات، والإجراءات البديلة في حال تعذر تلبية الطلب.

ورغم دخول فصل الشتاء، غابت أي خطط معلنة أو رؤى واضحة لتوزيع المازوت عن معظم المكاتب التنفيذية في المحافظات السورية، باستثناء ما أعلنه المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة منذ أيام، عن بدء المرحلة الأولى من توزيع المادة في مناطق الهول والأحياء الجنوبية، وتحديد حصة كل منزل بـ200 ليتر بسعر 115 ليرة سورية لليتر الواحد.

ولم يقتصر التكتم الحكومي حول خطط توزيع المازوت على المواطنين، بل تعدى ذلك إلى المازوت الواجب توزيعه على المدارس الحكومية، إذ لم ترد حتى إعداد هذا الملف أي خطة من وزارة التربية والتعليم حول حصص المدارس من المازوت، واكتفت بتوجيه كتاب، في آب الماضي، بإطار التحضيرات للعام الدراسي 2027، إلى مديريات التربية والتعليم تضمن عبارة واحدة فقط وهي "التأكد من جاهزية وسائل التدفئة وسلامتها، وتأمين الوقود أو مستلزمات التشغيل اللازمة، وإجراء الصيانة المطلوبة قبل استخدامها".

المازوت "المدعوم".. آلية توزيع لم تتضح تفاصيلها

في إطار الإجراءات الحكومية المتعلقة بدعم التدفئة، أعلن وزير الطاقة، محمد البشير، في 17 من أيلول الماضي، اعتماد أصناف جديدة من المازوت، بينها نوع مدعوم بسعر 115 ليرة سورية لليتر مخصص للتدفئة والزراعة والفئات المستحقة، على أن يجري توزيعه بالتنسيق بين المحافظات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأوضح البشير، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس التنفيذي السابق للشركة السورية للبترول، يوسف قبلاوي، أن الأصناف الجديدة تشمل أيضًا مازوتًا بسعر 150 ليرة لليتر يؤمّن بالتعاون مع بعض الدول العربية، إلى جانب استمرار توفير المازوت بالمواصفات القياسية بسعر 175 ليرة لليتر.

كما أعلن إعادة تشغيل مجموعة من المصافي بطاقة إنتاجية تبلغ 35,000 برميل يوميًا، بإشراف الشركة السورية للبترول، بهدف توفير المازوت المدعوم وتوزيعه على المحافظات وفق آلية منظمة.

من جهته، قال قبلاوي إن الشركة السورية للبترول ستشرف على إنتاج المازوت "المدعوم" في المصافي، وتتولى تسلّمه بعد تكريره وتوزيعه حصرًا على محطات محددة في كل مدينة وفق الكثافة السكانية، على أن تُجهّز بخزانات مخصصة لاستيعاب المادة.

ورغم الإعلان عن السعر وآلية التوزيع العامة، لم تُعلن الجهات المعنية حتى الآن موعد بدء التوزيع، أو أسماء المحطات التي ستوفر المازوت "المدعوم"، كما لم توضح معايير تحديد الفئات المستحقة والكميات المخصصة لكل أسرة.

غياب الدعم والوضع المعيشي

يقدّر الخبير الاقتصادي مجدي الجاموس أن 75% على الأقل من السوريين لا يستطيعون الحصول على مازوت التدفئة بالأسعار الحالية، حتى في حال توفر المادة في الأسواق، لافتًا إلى أن دعم الحكومة للمازوت لا يتجاوز 10%، وهي نسبة لا تتناسب مع مستويات دخل المواطنين.

وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبر الجاموس أن نسبة الدعم ينبغي ألا تقل عن 50% مما كانت عليه في السابق، بالنظر إلى الأوضاع المعيشية، محذرًا من أن الشتاء الحالي سيكون قاسيًا على شريحة واسعة من الأسر السورية، ما لم تتخذ الحكومة إجراءات تتيح لذوي الدخل المحدود الحصول على المحروقات بأسعار تتناسب مع قدرتهم الشرائية.

وفيما يتعلق بواقع الإمدادات، يرى الجاموس أن هناك تحسنًا في مصادر توريد النفط إلى سوريا، مشيرًا إلى وجود اتفاق طويل الأجل مع شركة "أرامكو" السعودية لتوريد نحو 50,000 برميل نفط يوميًا، إلا أن هذه الكمية تمثل نحو 20 إلى 30% من احتياجات سوريا اليومية، وفق تقديره.

وأضاف الخبير الاقتصادي أن الإمدادات المتعاقد عليها من شأنها الحد من احتمالات حدوث نقص في المحروقات خلال الفترة المقبلة، ما يرجح توفر المادة في السوق، لكن التحدي الأساسي سيبقى في عدد من الجوانب هي:

- أسعار المحروقات.
- قدرة الحكومة على دعم الفئات محدودة الدخل.
- تمكين الشرائح الأشد احتياجًا والفئات محدودة الدخل من الحصول على المحروقات.

أما بالنسبة إلى بدائل مازوت التدفئة، فإن ارتفاع أسعار الحطب والغاز والكهرباء يجعل خيارات التدفئة المتاحة مرتفعة التكلفة بالنسبة إلى أغلبية الأسر.

وأكد الخبير أن ارتفاع تكلفة مختلف وسائل التدفئة يضع الأسر محدودة الدخل أمام خيارات صعبة، داعيًا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات إدارية قبل دخول فصل الشتاء، تتيح التمييز بين شرائح المجتمع وفق مستويات الدخل، وتمنح الفئات الأكثر احتياجًا أولوية في الحصول على مازوت التدفئة بأسعار مدعومة.

مشكلات بنيوية في إدارة ملف المحروقات

وفق الخبير الجاموس، تتجاوز التحديات التي تواجه قطاع المحروقات في سوريا مسألة تأمين الإمدادات وضبط الأسعار، لتشمل :

- اختلالات بنيوية مرتبطة بضعف الإنتاج المحلي.
- محدودية القدرة على إعادة تأهيل المنشآت النفطية واستثمارها.
- صعوبات تمويل الدعم وغياب البيانات الواضحة التي تستند إليها القرارات الحكومية.
- التقلبات الحادة في الأسعار العالمية.

وتتداخل هذه العوامل في التأثير على استقرار السوق، ما ينعكس على تكاليف المحروقات وقدرة المواطنين على تأمين احتياجاتهم اليومية من التدفئة.

وفي تشخيصه لهذه المشكلات، لفت الجاموس إلى أن أحد أبرز التحديات يتمثل في عدم القدرة على إعادة تأهيل آبار النفط واستثمارها وإعادة هيكلتها، ما يبقي الإنتاج المحلي دون المستوى اللازم لتلبية احتياجات السوق السورية، ويزيد الاعتماد على مصادر التوريد الخارجية.

وأشار إلى مشكلة أخرى تتعلق بصعوبة دعم المحروقات والسلع الأساسية، موضحًا أن الطاقة تدخل في إنتاج أكثر من 3700 سلعة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعارها لا يقتصر تأثيره على تكاليف التدفئة والنقل، بل يمتد إلى أسعار السلع والخدمات التي يحتاج إليها المواطن يوميًا.

وفيما يتعلق بمؤشرات الخلل في إدارة ملف المحروقات، أوضح الجاموس أن المشكلة لا ترتبط فقط بآليات إدارة التوزيع، بل تمتد إلى غياب البيانات التي تستند إليها القرارات الحكومية، الأمر الذي ينعكس على طريقة تحديد الأسعار والكميات وآليات التوزيع.

وأكد أن الشفافية الحكومية تقتضي إطلاع المواطنين على حجم الكميات المتوفرة من المحروقات ومصادر توريدها وآليات توزيعها، بما يساعد على فهم القرارات الحكومية والحد من حالة عدم اليقين في السوق، مبينًا أن إلغاء الدعم لا يعني بالضرورة التخلي عن حماية الفئات الأكثر احتياجًا، إذ تعتمد دول عديدة أنظمة دعم تستهدف شرائح محددة من السكان.

وخلص الجاموس إلى أن غياب البيانات والشفافية يمثل أحد أبرز أوجه الخلل في إدارة قطاع المحروقات، لأن اتخاذ قرارات تتعلق بالأسعار والتوزيع دون معلومات واضحة ومعلنة ينعكس سلبًا على استقرار السوق وثقة المواطنين بالجهات المسؤولة.



بائع فراء جوال يعرض بضاعته للمارة في حي الحويقة بدير الزور – 27 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي/شيماء الصالح)

فجوة بين الأجور والتكاليف وخلل في التوزيع

مـاذا عن الحلـول؟

اعتبر الخبير الاقتصادي السوري محمد بكر أن وصف الفارق بين تكاليف تأمين وسائل التدفئة بمختلف أنواعها من مازوت وغاز وكهرباء وحطب، وصولًا إلى الأغطية والملابس الثقيلة، وبين متوسط دخل المواطن بـ"الفجوة" هو توصيف غير دقيق، مؤكدًا أنها باتت تشكل "واديًا سحيقًا" يستحيل ردمه أو التخفيف من اتساعه في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية.

وأوضح بكر أن وسائل التدفئة مرت بثلاثة تحولات رئيسة على مدى السنوات الماضية:

• قبل الحرب: كانت التدفئة متوفرة ومتاحة لنحو 85% من المواطنين بكفاءة عالية.

• خلال الحرب: دخلت مرحلة التقنين وشح الموارد، لكن ظل نحو 50% من السكان قادرين على استخدام وسائل التدفئة.

• الواقع الحالي: لم تعد التدفئة سلعة مرنة أو أساسية، بل تحولت إلى "سلعة كمالية" مخصصة لشريحة ضيقة لا تعنيها تفاصيل التكاليف أو آليات الشراء من الأسواق.

وأضاف بكر أن ترتيب أولويات الإنفاق لدى الأسر شهد اختلالًا حادًا، حيث تصدّر إيجار المنزل قائمة الأولويات القسرية لضمان الإيواء، يليه تأمين الغذاء، بينما تراجعت قطاعات كالتعليم إلى مراتب متأخرة.

أما الخدمات الصحية والعلاجية فقد أصبحت ذات "مرونة عالية جدًا"، حيث تضطر عائلات كثيرة للاستغناء عنها تمامًا لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية.

> الشريحة الأكثر هشاشة بالمجتمع السوري كانت تعتمد في مواسم سابقة على بيع حصصها ومخصصاتها المدعومة من المازوت، للحصول على هامش ربحي يسند ميزانياتها المتهالكة، وهو خيار تضاءل كليًا حاليًا مع انقطاع أو تذبذب التوزيع.
>
> محمد بكر
> خبير اقتصادي

مقترحات لإدارة الإمدادات

تسهم التغييرات المتكررة في القرارات المتعلقة بالمحروقات وأسعارها وآليات توزيعها، بدرجة كبيرة، في إرباك السوق، إذ تؤثر في قدرة المنتجين والمستهلكين على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقرة، وتضعف إمكانية التخطيط المسبق، ما قد يفتح المجال أمام المضاربة والتخزين، وفق ما أكده أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة" عبد الرحمن محمد.

وأوضح أن عدم استقرار الأسعار أو تغيير آليات التوزيع بصورة غير متوقعة يؤثر أيضًا في سلوك المستهلكين، إذ يدفع بعضهم إلى التهافت على الشراء تحسبًا لارتفاع الأسعار أو انتظار تخفيضات محتملة، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختناقات في السوق حتى في حال عدم وجود نقص فعلي في الإمدادات.

وينبغي أن تعتمد أولويات التوزيع على معايير موضوعية وقابلة للقياس، تأخذ في الحسبان عدد السكان الفعليين والاحتياجات القطاعية والظروف الجغرافية واللوجستية لكل محافظة، حيث أشار الخبير ذاته إلى أن عدالة التوزيع تتطلب أيضًا:

• مراعاة الفوارق الجغرافية بين المحافظات.

• تخصيص حصص للمناطق الأقل استفادة من الخدمات اللوجستية.

• عدم تهميش المناطق النائية.

• أن تكون المعايير معلنة ومستقرة نسبيًا، مع إخضاعها لمراجعة دورية، استنادًا إلى بيانات موثقة عن الاستهلاك الفعلي، بدلًا من الاعتماد على تقديرات اللجان المحلية التي قد تتأثر بضغوط واعتبارات محلية.

أما فيما يخص الرقابة على سلسلة توريد المحروقات، فيرى محمد أن تحسين كفاءتها يتطلب الجمع بين التتبع الرقمي والرقابة الميدانية والإصلاح المؤسسي، موضحًا أن إنشاء نظام إلكتروني يتيح تتبع الشحنات منذ مرحلة الاستيراد أو الإنتاج المحلي وحتى وصولها إلى المستهلك، من شأنه تعزيز القدرة على مراقبة الكميات والأصناف ونقاط التسليم.

كما دعا محمد إلى إنشاء سجل إلكتروني موحد للمخالفات والعقوبات، يتيح للجهات الرقابية المعنية تبادل المعلومات ومتابعة التجاوزات، ويحد من اختلاف الإجراءات أو الإفلات من المساءلة، معتبرًا أن نشر بيانات دورية وشفافة عن قطاع المحروقات ضرورة لتحسين إدارة السوق.

ويخلق غياب المعلومات المتعلقة بالكميات المستوردة والمنتجة والموزعة فراغًا تستفيد منه الشائعات والمضاربات، ويسهم في زيادة حالة عدم اليقين لدى المستهلكين والمنتجين.

وخلص محمد إلى أن غياب إصلاحات متكاملة في هذه المجالات سيبقي قطاع المحروقات أحد أبرز الاختناقات التي تواجه الاقتصاد السوري، مع استمرار انعكاساته على تكاليف الإنتاج والقدرة المعيشية للمواطنين.

> أزمة المحروقات في سوريا لا تقتصر على نقص الإمدادات أو تقلب الأسعار، بل ترتبط أيضًا بمشكلات في الحوكمة الاقتصادية، وتكرار تغيير القرارات، وغياب معايير التوزيع المعلنة، وضعف الرقابة والشفافية، وكلها عوامل تؤثر في استقرار السوق.
>
> عبد الرحمن محمد
> دكتور في كلية الاقتصاد بجامعة "حماة"

ثغرات هيكلية ومخاوف الفساد

فيما يتعلق بفاعلية آليات التسجيل والتوزيع التي تُدار عبر المجموعات واللجان المحلية لتأمين الأسر الأكثر احتياجًا، يرى بكر أن التخبط الإداري وغياب التعليمات التنفيذية الواضحة يقفان حائلًا دون وصول المادة إلى مستحقيها .

ويرصد بكر عددًا من الإرباكات والتساؤلات الهيكلية تتمثل في:

• غياب آليات التتبع: لا يعرف المستحقون آلية أو موعد حصولهم على الحصص، حيث تقتصر الإجابات الرسمية على حصر التسجيل في مازوت "الفئة الثانية" بسعر 150 ليرة سورية لليتر.

• غياب الضمانات: يعتبر توفير مازوت التدفئة والزراعة بأسعار مدعومة حقيقية أمرًا أقرب إلى "الخيال" في الوقت الراهن.

• مخاطر التلاعب والخلط: في حال توفر المادة المدعومة، يطرح الخبير تساؤلًا حول قدرة الجهات المعنية على ضبط عمليات التوزيع، ومنع تسريب المخصصات أو تزويرها عبر خلط الوقود بمشتقات أخرى أقل جودة، ما يفتح بابًا واسعًا للفساد وإفساد السوق.

تعثر الدعم النقدي والحلول البديلة

حول نجاعة التحول نحو "الدعم النقدي المباشر" كبديل عن الدعم العيني لحماية القدرة الشرائية، أوضح بكر أن تطبيق هذه الخطوة يواجه عقبات مؤسسية وسياسية متعددة.

ويتطلب الدخول في "دوامة معايير الاستحقاق" وتحديد المستهدفين مسوحًا بيانية تستغرق وقتًا طويلًا، إلى جانب خطر إثارة تجاذبات واتهامات بالانحياز أو توزيع المساعدات بناء على الولاءات والاعتبارات المناطقية.

ويرى بكر أن هذه الخطوة كان ينبغي دراستها وتأطيرها هندسيًا منذ سنوات لتفادي الوقوع في الأزمات الحالية.

كما تطرق بكر إلى التوجه نحو الحلول المستدامة، كالطاقة الشمسية وسخانات المياه، موضحًا أنها لا تشكل حلًا جذريًا لأزمة الشتاء للأسباب التالية:

• تراجع الكفاءة: ينخفض الأداء التشغيلي لمنظومات الطاقة الشمسية خلال فصل الشتاء بسبب الغيوم وانخفاض شدة الإشعاع.

• ارتفاع تكاليف التأسيس: تفوق تكلفة اقتناء الأجهزة القدرة المالية لأكثر من 90% من المواطنين، فضلًا عن ارتفاع تكاليف الصيانة الدورية التي تخرج عن قدرة الفئات الأكثر هشاشة.

خيارات الموازنة والتوريدات الخارجية

حول مدى قدرة الموارد المحلية على الإيفاء بالطلب، أكد بكر أن البيانات والتصريحات الرسمية تعكس عجزًا في الموارد المادية والخدمات اللوجستية الوطنية، ما يفرض الاعتماد المباشر على التوريدات الخارجية والعقود الآجلة لتغطية احتياجات التدفئة.

ويقترح الخبير الاقتصادي حلًا لوجستيًا يتمثل في الإسراع بتفعيل اتفاقيات ترانزيت النفط العراقي عبر الأراضي والموانئ السورية، واشتراط الحصول على حصة مئوية اقتطاعية من النفط المار لدعم الاحتياطي والمصادر المحلية.

وحول احتمالية إصدار "شريحة مدعومة جديدة" أو تعديل الموازنة، نبه بكر إلى أن أي محاولة لفرض دعم غير مدروس ستؤدي إلى تبعات كلاسيكية: "إعادة فرض الدعم دون مصادر تمويل ستؤدي إلى توسيع عجز الموازنة، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالنتيجة تآكل إضافي للقدرة الشرائية للمواطن".

واختتم محمد بكر حديثه لعنب بلدي بالإشارة إلى أن تحديد حجم العجز المرتقب في الموازنة يستحيل قبيل الإفصاح عن شرائح الدعم والكميات المستهدفة، مؤكدًا أن تمويل أي دعم عيني في الظروف الحالية سينعكس حتمًا على شكل ضغط تضخمي إضافي يكتوي بناره المستهلك النهائي.



زبائن داخل محل لبيع المدافئ في سوق الفوانيس بالرقة – 26 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

هل نحن شعوب قابلة للدكتاتورية؟ ما الحل؟



أحمد عسيلي

شهدت سوريا خلال الأيام الماضية سجالات جديدة حول مكانة اللغة الكردية في المدارس والمناهج التعليمية في شمالي البلاد، بالتوازي مع عودة محدودة للتوترات الأمنية في السويداء، تضاف هذه الملفات إلى عشرات التحديات التي تواجه السلطة، من الاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية إلى العلاقات مع الأردن ودول الخليج، وغيرها من القضايا السياسية والاجتماعية المعقدة.

لكن وسط هذه التحديات، يبرز سؤال لا يتعلق بالسلطة وحدها: أين دور المثقفين السوريين في كل ذلك؟ لماذا لم نشهد حتى الآن حراكًا ثقافيًا واسعًا يجمع مثقفين من السويداء مع آخرين مؤيدين للسلطة، داخل سوريا وخارجها؟ أين حلقات النقاش وورشات العمل والمنتديات المستقلة التي تسمح بتبادل الآراء والاعتراف بالأخطاء والبحث عن مساحات مشتركة؟ وحتى في النقاش حول اللغة الكردية، يبدو حضور المبادرات الثقافية والتربوية المشتركة أقل بكثير من حجم القضية، فأين المنتديات التي تجمع المثقفين الكرد والعرب وغيرهم لمناقشة مكانة الكردية وسائر اللغات السورية في التعليم والحياة الثقافية؟ وأين قدرتها على صياغة تصورات مشتركة والضغط من أجل تحقيقها؟ لا أنكر وجود مبادرات فردية ومحاولات أهلية، لكن تأثيرها في النقاش العام يبدو محدودًا، وكأن الجميع يعترض، والجميع ينتظر قرارًا من السلطة أو من القيادة التي ينتمي إليها.

لنطرح هنا السؤال الحقيقي وبجدية تامة، لماذا كل هذه السلبية لدى المثقف السوري؟ سأبدأ النقاش من خلال سرد شخصي لتجربتين عشتهما خلال السنوات الماضية، أتيح لي من خلالهما الانخراط بنشاطين، أحدهما ثقافي عربي والآخر سياسي سوري، ضمّا شخصيات ثقافية وأكاديمية مرموقة.

التجربة الأولى كانت تجمعًا للقراءة والنقاش الأدبي، يضم كتّابًا وأكاديميين ومثقفين، لكن شخصًا واحدًا كان يقرر كل شيء تقريبًا: الكتب التي تُقرأ، مواعيد اللقاءات، البرامج، وحتى قبول الأعضاء واستبعادهم، وكان يخاطب الآخرين أحيانًا بفوقية واضحة، ويقصي من يختلف معه، انسحب بعض الأعضاء، لكن آخرين استمروا، رغم إدراكهم طبيعة العلاقة داخل المجموعة.

أما التجربة الثانية فكانت ضمن تجمع سياسي وثقافي سوري، يضم مثقفين وأكاديميين وشخصيات نخبوية، لم يكن للتجمع رئيس بشكل رسمي، لكن أحد أعضائه يتصرف دومًا باعتباره قائدًا غير منتخب، يحدد التوجهات ويصدر بيانات سياسية باسم الجميع، من دون العودة للأعضاء، اعترض البعض، انسحب آخرون، بينما بقي من يعارضون هذا السلوك، مقتنعين على ما يبدو بأن تغييره غير ممكن.

لا أروي هاتين التجربتين لانتقاد أشخاص بعينهم، بل لأنني أعتقد أنهما تعكسان ظاهرة أوسع، فكم من حزب في عالمنا العربي يحتكر قيادته شخص واحد لعقود، وكم من تنظيم سياسي أو ثقافي يتحدث عن الديمقراطية، بينما يعجز أعضاؤه عن ممارستها داخله؟ بل إن بعض الأحزاب عرفت انتقال القيادة بالوراثة!

نحن نعيش في محيط من الدكتاتوريات، تسبح فيه أسماك الاستبداد الصغيرة بين قروش وحيتان الدكتاتورية الكبرى، نرفض استبداد الدولة، لكننا نعيد إنتاجه في أحزابنا وجمعياتنا وتجمعاتنا الثقافية، كأن الدكتاتورية لم تعد مجرد نظام سياسي مفروض علينا، بل تحولت، بفعل عقود طويلة من الممارسة، إلى سلوك مألوف يصعب علينا تخيل بديل له.

هنا أتذكر كتاب "الهروب من الحرية" للمحلل النفسي الشهير إريك فروم، فقد لاحظ فروم أن الحرية، رغم كونها مطلبًا إنسانيًا أساسيًا، قد تصبح مصدرًا للقلق، فالإنسان الحر مطالب بالاختيار، وتحمل المسؤولية، ومواجهة احتمالات الخطأ والعزلة، أما الاتكال على سلطة تقرر بالنيابة عنه، فقد يمنحه شعورًا بالطمأنينة والانتماء، ويعفيه من أعباء المبادرة.

بالطبع، لا يمكن تفسير كل خضوع بالرغبة في الاتكال، فالخوف من القمع والعقاب حقيقة لا يجوز تجاهلها، لكن ما يثير القلق هو استمرار أنماط التبعية حتى في تجمعات يفترض أنها طوعية، وبين أشخاص يملكون المعرفة والقدرة على التفكير النقدي.

سأسمح لنفسي هنا باستعارة تعبير مالك بن نبي الشهير عن "القابلية للاستعمار"، لنتحدث عن "القابلية للدكتاتورية" لا بوصفها صفة ثابتة في شعوبنا، بل استعدادًا مكتسبًا لإعادة إنتاج علاقات التسلط والخضوع، حتى عندما تتاح لنا فرصة تنظيم أنفسنا بصورة مختلفة.

والمفارقة أننا ننتظر بناء مؤسسات ديمقراطية على أيدي أشخاص لم يعتادوا ممارسة الديمقراطية في حياتهم اليومية، فكيف سنطالب بإخضاع الجيوش والأجهزة الأمنية للمؤسسات المدنية، إذا كنا نعجز عن مساءلة المسؤول عن حلقة قراءة أو تجمع سياسي صغير؟

أعرف أن هذا الكلام قاس، لكنني نعرفه جميعًا، نحاول أحيانًا الالتفاف حوله، وربما تجميله حينًا آخر، لكننا أمام لحظة تاريخية مهمة في عمر وطننا السوري، لحظة تأسيس لمرحلة جديدة لا ينفع معها سوى المواجهة الصريحة والعنيفة مع الذات.

لقد حان الوقت لنناقش بجدية معنى الممارسة الديمقراطية في حياتنا الثقافية والاجتماعية واليومية، قبل أن نكتفي بالمطالبة بفرضها على مؤسسات الدولة، فالديمقراطية لا تبدأ فقط من الدستور وصناديق الاقتراع، بل أيضًا من قدرتنا على الاختلاف والمساءلة والمبادرة، ومن شجاعتنا في الاعتراف بأخطاء الجماعات التي ننتمي إليها.

الفرات وأنهار سوريا بين "الدولية المشتركة" و"العابرة للحدود"



لمى قنوت

يكشف محضر الاجتماع الفني الثنائي لتعزيز التعاون المائي وإدارة الموارد المائية المشتركة، الذي وقعته سوريا والعراق في 5 من تشرين الثاني الحالي، حمولة سياسية وتآكلًا في الموقف القانوني لدولتي مصب الفرات، فقد نُشر الخبر الرسمي بصيغتين، وردت الأولى على موقع الوزارة- الهيئة العامة للموارد المائية، التي وصفت مياه النهر بـ"المياه العابرة للحدود المشتركة لنهر الفرات"، أما الصيغة الثانية فنشرت على صفحة وزارة الطاقة عبر "فيسبوك"، واستخدمت عبارة "المياه المشتركة لنهر الفرات"، وكلتا الصيغتين جمعت صفة "المشتركة" وهي الصيغة التي تتمسك بها تركيا منذ عقود.

ما غاب عن البيانين السوري والعراقي أهم مما ورد فيهما، فلم يستخدم أي منهما عبارة "مياه دولية مشتركة"، ولم يصف النهر بأنه "دولي"، ولم يشر أي منهما إلى بروتوكول 1987 بين سوريا وتركيا، ولا إلى الاتفاق السوري- العراقي الموقع عام 1989 والمصدق عام 1990، ولا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية، كما لم يرد فيهما ذكر للحصص أو القسمة، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يتعداه إلى تبني ممارسات تركية قديمة متجددة في أكثر من ركن.

وقد أثار وصف "العابرة للحدود" في نص رسمي سوري نقدًا وذلك بعد عقود من الإصرار السوري والعراقي على أن الفرات "مياه دولية مشتركة" يجب تقاسمها بإنصاف. أما البيان العراقي فاكتفى بعبارتي "الموارد المائية المشتركة" و"نهري دجلة والفرات". واختلاف الصيغتين السوريتين الرسميتين يطرح سؤالًا: هل عُدلت أحدهما، وأيهما المعتمدة؟ وفي كل الأحوال، فإن ظهور التوصيف التركي في نص رسمي، ولو في صيغة واحدة، يكفي للاستشهاد به لاحقًا في التفاوض مع تركيا.

الفرق بين المفهومين محدود في القانون الدولي، لكنه حاسم في تاريخ التفاوض. فقد عرّفت المادة "2" من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية 1997 مصطلحين، المجرى المائي الدولي: "مجرى مائي تقع أجزاء منه في دول مختلفة"، والمجرى المائي: "شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكّل بحكم علاقتها الطبيعية بعضهما ببعض كلًا واحدًا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة".

وعرّفت المادة "1" من اتفاقية "حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية" 1992، بأن "أي مياه سطحية أو جوفية تُعلَّم الحدود بين دولتين أو أكثر، أو تعبرها، أو تقع عليها".

وكلا التعريفين ينطبق على نهر الفرات، والاتفاقية الثانية تضم النهر الذي "يعبر" الحدود والنهر الذي "يُعلَّمها" أي يُشكلها في فئة واحدة. أما التمييز التركي بين "النهر العابر" و"النهر الدولي المشترك" بمعنى القسمة والحصص الثابتة، فلا يرد في كلتا الاتفاقيتين، بمعنى أنه موقف تفاوضي لا تعريف قانوني. وجوهر اتفاقية 1997 ينص في المادة "5" على "الانتفاع والمشاركة المنصفين والمعقولين".

يعود التوتر حول نهري الفرات ودجلة بين تركيا، دولة المنبع، ودولتي المصب سوريا والعراق، إلى ستينيات القرن الماضي، وتصاعد التوتر في الثمانينيات والتسعينيات، ثم تحسن التعاون بشأن إدارة المياه أواخر التسعينيات، وتزامن ذلك مع قبول الاتحاد الأوروبي ترشح تركيا لعضويته في قمة هلسنكي عام 1999. وقد ألزم الترشّح تركيا بمعايير كوبنهاغن، ومنها تبني التشريعات الأوروبية، وبضمنها توجه إطار المياه الأوروبي الذي ينظم إدارة المياه الوطنية والعابرة للحدود.

وقبل الترشيح اعتبرت تركيا نفسها تتمتع بـ"سيطرة مطلقة" على النهرين، وأن دولتي المصب لا تملكان حقوق سيادة مشتركة عليهما. وصوتت تركيا ضد اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية لعام 1997، وحتى بعد الترشح، رفضت عام 2000 مناقشة قضايا المياه العابرة للحدود في المنتدى الاقتصادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعود هذا الرفض التركي إلى أن التوقيع على هذه الاتفاقيات أو التصديق عليها يتعارض مع موقفها من السيادة المطلقة على النهرين، وقد يُلزمها بالامتثال لمبادئها.

لكن تأثير الاتحاد الأوروبي ومواثيقه على سياسات المياه التركية بقي محدودًا، فقد ظلت تركيا تعد النهرين "مجاري مائية عابرة للحدود" ثم صنّفها قانون المياه الإطاري الذي أعدته عام 2000 بـ"أجسام المياه التي تشكل حدودًا" تجنبًا للإشكاليات وبحثًا عن التوافق. إلا أن الصياغة لم تغيّر الممارسة، فقد بقيت تركيا تعتمد في تعاونها مع دولتي المصب معيار "الاستخدام المنصف والأمثل" وفق الاحتياجات، وتعد نهري الفرات ودجلة حوضًا واحدًا يعوض أحدهما نقص الآخر، وربطت توقيعها على الاتفاقيات الدولية للمياه بمسار عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

وتميز تركيا بين نهر "يعبر" الحدود كالفرات ودجلة، تتمسك فيه بالسيادة الإقليمية، ونهر "يشكلها" كنهر ماريتسا (إيفروس باليونانية) وميريتش بالتركية) وهو نهر ينبع في بلغاريا، ويشكل مجراه الأدنى جزءًا من الحدود بين تركيا واليونان، وتنظم إدارته وفق اتفاقات ثنائية. ومع ذلك يُشكل نهر دجلة نفسه الحدود السورية- التركية على مسافة قصيرة قرب عين ديوار التابعة لمنطقة المالكية في محافظة الحسكة، أي أنه، في هذا المقطع، نهر حدودي بالمعيار التركي ذاته.

وتظهر الانتقائية التركية في نهر العاصي الذي ينبع من نبع اللبوة في سهل البقاع اللبناني، ويدخل سوريا شمال شرقي الهرمل، ويعبر حمص وحماة وسهل الغاب، ثم يدخل في لواء إسكندرون، ويصب في المتوسط، فتبادل سوريا وتركيا المواقع في هذا النهر، وتكون سوريا في أعلى المجرى، وتركيا في أسفله دولة مصب.

أما في مجرى مياه عفرين، فالوضع مزدوج، والنهر من روافد العاصي، ينبع من تركيا ويتجه جنوبًا إلى سوريا، وتصبح دولة مصب، ثم يعود إلى تركيا ويصب في العاصي، فتصبح سوريا دولة منبع بالنسبة إلى هذا الجزء من مجراه. ولو طُبّقت المعايير التركية باتساق، لكانت سوريا صاحبة السيادة على مياه النهر في أراضيها، وعلى تركيا أن تثبت "احتياجاتها"، وهو أمر لا تقبله تركيا، بمعنى أن موقفها لا يتبع مبدأ قانونيًا متسقًا.

في المقابل، استبعدت سوريا تركيا من الاتفاق الثنائي الذي وقعته مع لبنان في 20 من أيلول 1994 لتقاسم مياه العاصي، وارتبط ذلك بعدم اعتراف دمشق بضم لواء إسكندرون عام 1939، إذ كان إشراك تركيا سيعني اعترافًا ضمنيًا بسيادتها عليه. ثم وقع البلدان مذكرة تفاهم لبناء "سد الصداقة" على العاصي، وقال وزير البيئة التركي إن البلدين سيستخدمان السد مناصفة لأغراض الري وتوليد الطاقة ومنع الفيضانات.

ويبني بعض الأكاديميين الأتراك حجتهم على تكرار عبارة "المياه الإقليمية" في الوثائق المشتركة عام 1980، إذ وردت في اسم "اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية" التي شكلت بين تركيا والعراق، وانضمت إليها سوريا في عام 1983، كما وردت في نص "البروتوكول المتعلق بمسائل التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية" الذي وقعته سوريا.

واعتُبر في الفقه التركي قبولًا بالطابع العابر للنهرين، في حين رفضت دمشق وبغداد هذا التفسير، فـ"الإقليمية" اسم اللجنة وليست تصنيفًا قانونيًا للنهرين، وقد استخدم البلدان طوال مفاوضاتهما مع تركيا صفة "الدولي" على نهر الفرات، لارتباطها بالمورد المشترك والتقاسم العادل، وهو ما يرفضه الأتراك معتبرين أن المياه ليست موارد مشتركة.

"المالية" تتعهد مجددًا بإغلاق الملف

التهـرب الضـريبـي.. أي خسائر تتكبدها سوريا ومَن المتهربون؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

خاضت الماليـة السـورية عقـودًا مـن الصراع غير المتكافئ مـع فجـوة التهرب الضريبـي وتخلـف شرائح مـن المكلفين عن سـداد مـا يترتـب عليهم، وهي ثغـرة هيكليـة اسـتنزفت الخزينـة العامة وحرمـت الدولة مـن مـوارد سـيادية كان يمكن أن تشـكل شـبكة أمان اقتصـادي لها.

ومـع التحـولات الأخيرة في سـوريا ومحـاولات هيكلـة الاقتصاد بعـد التحرير، اصطدمت إدارة الملـف المالي بـإرث ثقيل من المتأخـرات والملفـات الضريبيـة المتراكمـة التي تعود لسـنوات طويلـة، وبينما تتطلـع الإدارة الماليـة الحاليـة لإطلاق منظومة ضريبيـة حديثـة موحـدة تحد مـن التقديـرات الكيفيـة، يظل السـؤال المحـوري قائمًا حـول جدوى مـا يطرح من سياسـات إعفـاء وتسـويات مؤخـرًا، ومـدى قدرتهـا على استرداد حقوق الخزينـة مع تعزيـز ثقافة الالتـزام الضريبي.

وزير المالية السـوري، محمـد يسر برنية، وعـد في أيلول عـام 2025، ضمن تصريح نقلتـه وكالـة الأنبـاء السـورية (سـانا) آنـذاك، بـإغلاق ملـف التهـرب الضريبي نهائيًـا خلال سـتة أشـهر عبر تسـويات عادلـة مـع كبـار المكلفين وغيرهـم، ثـم عـادت الـوزارة، في 2 من تشريـن الثاني الحـالي، لتطلـق خطـة شـاملة لمعالجـة الملفـات المتراكمـة وإغلاقهـا، مـا يعني أن المهلـة الأولى مـن قبل الماليـة السـورية، لم تحقـق هدفهـا.

ويقـدم الخبـير الاقتصـادي والمصرفي السـوري الدكتـور محمـود عبـد الكريـم قـراءة تحليليـة معمقـة لواقـع التهـرب الضريبـي، مشـيرًا إلى أنـه لا يوجـد رقم رسـمي منشـور لرصيـد المتأخـرات المترتبة على مكلفـي الدخـل المقطـوع والأربـاح الحقيقيـة، فـوزارة الماليـة لم تفصح عنه لا في عهـد النظـام السـابق ولا بعـد التحرير، والخطـة التـي أطلقتهـا في 2 مـن تشرين الثانـي الحـالي لإغلاق الملفـات المتراكمة لم تتضمـن أي رقـم عـن حجمها.

خسائر للخزينة

تصل إلى 1.2 مليار دولار سنويًا

المـؤشرات المتاحـة تسـمح بتقديـر حجـم المشـكلة بدقـة معقولـة، مـع تحويـل كل رقـم إلى الـدولار بسـعر السـوق الموازيـة السـائد في وقتـه، بحسـب الخبـير الاقتصـادي محمـود عبـد الكريـم، مشـيرًا إلى أن آخـر تقديـر رسـمي قبـل الثـورة وضـع التهـرب الضريبـي عنـد نحو 200 مليـار ليرة عـام 2009، أي قرابـة 4.2 مليـار دولار بسـعر كان يبلـغ نحـو 48 ليرة للـدولار.

وبعـد عـام 2011، ارتفعـت التقديـرات اسـميًا إلى نحـو 500 مليـار ليرة مطلـع 2019، أي قرابـة مليـار دولار بسـعر يقـارب 500 ليرة، ثـم إلى نحـو 2000 مليـار ليرة مطلـع 2021، وهـو رقـم يعـادل تقريبًـا كامل الدعـم الاجتماعي في موازنـة ذلك العـام، لكنه لا يتجـاوز قرابة 690 مليون دولار بسـعر السـوق الموازية آنـذاك البالـغ نحـو 2900 ليرة.

وبنـي هـذا التقديـر على انخفـاض العبـء الضريبـي (نسـبة الضرائـب إلى الناتـج المحلـي) الـذي لم يتجـاوز 12% عـام 2010، أي أن الرقـم الـذي تضاعـف عشـر مـرات بالـليرة انكمـش إلى أقـل من خمـس قيمتـه بالـدولار، لأن الـليرة انهارت والاقتصـاد انكمـش.

وأضـاف عبد الكريـم أن المـؤشر الأوضح يكمـن في انهيـار الحصيلـة نفسـها، إذ تراجعـت الإيـرادات الضريبيـة مـن نحـو 5.7 مليـار دولار عـام 2010 إلى قرابـة مليـار دولار عـام 2022، ولـو حافظـت سـوريا على نسـبة الضرائـب إلى الناتـج التـي كانـت قائمـة في 2010، لبلغـت الحصيلـة نحـو 2.2 مليـار دولار في 2022، أي بفجـوة تقـارب 1.2 مليـار دولار في سـنة واحـدة، يعـود جـزء منها إلى خسـارة النفط والدمـار، والجـزء الأكبر المتبقـي إلى التهـرب.

وبجمـع المـؤشرات، يوضـح عبـد الكريـم أن خسـارة الخزينـة مـن ضعـف الامتثال الضريبـي في مطلـع العقـد الحـالي تراوحـت بين 0.7 و1.2 مليـار دولار سـنويًا، يتركـز معظمهـا في شريحتَـي الأربـاح الحقيقيـة والدخـل المقطـوع.

ولم يتـغير الواقـع جوهريًـا بعـد التحريـر وفقًـا لما نشرتـه وزارة الماليـة حـول "وثيقة موازنـة المواطـن 2026 والبيـان الختامـي لعـام 2025"، إذ بلغت الإيـرادات العامة، في 2025، 384.2 مليـار ليرة جديـدة (3.493 مليـار دولار بالسـعر الرسـمي، أو نحـو 3.3 مليـار دولار بسـعر السـوق الموازيـة القريـب من 116 ليرة جديـدة)، ولم تتجاوز الضرائـب المباشرة منهـا نحـو 7% (قرابـة 230 إلى 245 مليـون دولار)، وهـو أقل من 1% من الناتـج البالـغ 30.6 مليـار دولار.

وفي النصف الأول مـن 2026، لم يتجاوز بنـد الضرائـب والرسـوم 252 مليون دولار من أصـل 2.695 مليار (نحـو 9% فقط)، مقابل 40% للجمارك.

مَن أغلبية المتهربين ضريبيًا؟

يبـدو أن أغلبيـة المتهربين ضريبيًـا منـذ 2011، مـن حيـث حجـم الأمـوال، مـن كبار مكلفـي الأرباح الحقيقية، ولا سـيما المسـتوردين وشـبكات اقتصـاد الحـرب المرتبطـة بالنظـام السـوري السـابق.

ومثـال ذلـك مـا كشـفته لجنـة في وزارة ماليـة النظـام السـابق، في تمـوز 2024، عـن تهـرب شركتَـي السـكر والزيـوت الملوكتيـن لرجـل الأعمال طريف الأخرس من ضرائـب بقيمة 409 مليـارات ليرة في عام واحـد (قرابـة 28 مليون دولار بسـعر سـوق موازيـة 14800 ليرة)، يضـاف إليهـم مسـتوردون رصـدت الـوزارة الحاليـة تقديمهم فـواتير بقيـم مخفضـة.

ومـن حيـث العـدد، يتركـز التهـرب في شريحـة الدخـل المقطـوع (صغـار التجـار والحرفيـون وأصحـاب المهـن) الذيـن تقدر دخولهـم لجـان بالتقديـر لا بالحسـابات، فتحولـت الضريبـة إلى تفـاوض، يضـاف إليهـم أصحـاب المهـن ذات الدخـل المرتفـع الذيـن أقـر وزيـر الماليـة السـوري، محمد يسر برنيـة، في تصريحـات صحفيـة، في أيلـول 2025، بأن كثيريـن منهم لا يدفعون شـيئًا، وفي المقابـل بقـي الموظفـون الأقـل تهربًـا لأن ضريبتهـم تقتطـع مـن المنبـع.

ويفـرد الدكتـور محمـود عبـد الكريـم تحليلـه التخصصـي لأبعـاد أزمتـي "التهـرب الضريبي" و"التخلف عن سـداد المتأخـرات الضريبيـة"، مبيّنًـا أن ما تملكه الإدارة الضريبيـة هـو "متأخـرات"، أي مبالـغ اسـتحقت ولم تسـدد في موعدهـا، وهـي شيء مختلـف عـن "التهـرب" الذي يعنـي إخفـاء دخـل أو أربـاح بقصد عدم دفـع ضريبة مسـتحقة.

تضـم المتأخـرات ضرائـب نهائيـة غير مسـددة، وتقديـرات مـا زالـت محـل اعتراض، وتكاليف فرضتهـا الدوائر المالية بالتقديـر، ومطالبات على منشـآت توقفت أو أفلسـت، بينما يبقى التهـرب الحقيقي في معظمـه خـارج السـجلات أصلًا.

وهـو ذاتـه مـا أشـار إليـه وزيـر الماليـة السـوري، في نيسـان الماضي، ضمـن تصريحـات نقلتهـا وكالـة الأنبـاء السـورية (سـانا)، حيـث أقـر بالمشـكلة مـن حيـث المبـدأ، عندمـا تحـدث عـن "مهن كـثيرة وأصحاب دخـول مرتفعة لا يدفعـون أي ضرائـب، وأغنيـاء يتمتعون بجنـة ضريبيـة"، دون تقديـم أي أرقـام تقديريـة.

وفي الخلاصـة، يـرى الخبير السـوري أن مـا يمكـن تحصيلـه مـن الإرث الضريبـي أقـل بكـثير مـن مجمـوع المطالبـات المسـجلة، والتهـرب الفعلي أكبر على الأرجح مما تكشـفه السـجلات الرسـمية.

السيناريوهات المتاحة أمام المالية السورية

قـال عبـد الكريـم، إن الخيـار الأجـدى لا يكمـن في التحصيـل الكامـل ولا في الإعفاء الشـامل، بل في تسـوية على أصل الضريبة وفـق معادلة موحدة ومنشـورة، مع تقسـيط مضمون، وتدقيـق مركز على الملفـات الـكبرى، وإغلاق قانوني شـفاف لما لا يمكـن تحصيلـه.

واعتبر الخبـير عبد الكريـم أن الخطة الجديـدة المقدمـة مـن قبـل وزارة الماليـة السـورية، والتي تعـد ببرنامج زمنـي صـارم ومـؤشرات أداء قابلـة للقيـاس، وتوحيـد معـايير التدقيـق والابتعـاد عـن التقديرات الشـخصية، تمثـل "التشـخيص الصحيـح، لأن التقدير الشـخصي للضريبـة من قبل الموظـف كان مصـدر الفسـاد والنزاع معًـا ".

ويبـدو سـيناريو التحصيـل الضريبـي الكامـل غير واقعـي، لأن جـزءًا مـن المطالبـات الضريبيـة تخـص منشـآت مدمـرة أو أنهـا مقـدّرة دون قرائـن، وتكلفة ملاحقتهـا أمـام القضـاء قـد تتجـاوز حصيلتهـا، بينـما قـد يتحـول سـيناريو الإغلاق الإداري السـريع للمطالبـات إلى عفـو مقنـع، وفقًـا للدكتـور عبـد الكريم.

أمـا المزيج المـقترح لحل مسـألة المتأخرات الضريبيـة، المقـدم مـن قبـل الماليـة، فينبغـي أن يقـوم على أربعـة شروط، يوضحهـا عبـد الكريـم:

- أن تحسب التسـوية على أصل الضريبة بمعيار واحـد للجميع.
- أن يربـط التقسـيط بضمانـات وإلغـاء تلقـائي عنـد التخلف.
- أن يفـرق قانونيًـا بين "الشـطب المحاسـبي" لديـن ميؤوس منـه و"الإعفاء" مـن ديـن قائـم.
- أن تنشر نتائج إجمالية للتحصيل.

واختـتم الدكتـور محمـود عبـد الكريـم بالإشـارة إلى أن النظام الأنسـب لسـوريا هـو "ضريبـة دخـل موحـدة الوعـاء الضريبـي، منخفضـة المعـدل، واسـعة القاعـدة، قليلة الاسـتثناءات، تـدار رقميًا"، وهـذا هـو الاتجـاه الصحيـح في المشروع المطـروح من قبـل الماليـة السـورية، لكن نجاحـه مرهـون بضبـط الإعفـاءات أكثر مـن خفـض المعـدلات.

ومصطلـح "الموحدة" هنا لا يعني نسـبة واحـدة على الجميـع، بـل إن النظـام يقـوم على ضريبـة موحـدة لا نوعيـة، وضريبـة على الشركات دون تمييـز بين كياناتهـا، وضريبـة على الأفـراد مع حد أدنى معفـى، ويؤكـد هنا عبـد الكريم أن "النوعيـة" التـي يلغيهـا المشروع الجديد هـي النظـام القديـم الذي يفـرض على كل مصـدر دخـل ضريبـة مسـتقلة بقواعـد مختلفـة، فيسـهل التنقـل بينها للتهـرب .

وتـشير مسـودة النظـام الضريبـي المطروحـة للتشـاور إلى معـدل 15% على الدخـل الصـافي لمعظـم القطاعـات و10% على الأربـاح الرأسماليـة، مـع 10% للقطاعـات ذات الأولويـة كالصناعة والصحـة والتعليـم والتقنيـة، عـلمًا بـأن وزيـر الماليـة السـوري أعلـن، في آب الماضي، أن المنظومـة جاهـزة للعرض على مجلس الشـعب، مـع الأمـل بدخولها حيز التنفيـذ مطلـع 2027.



مجلس إدارة الهيئة العامة للضرائب والرسوم يناقش سبل معالجة الملفات الضريبية القديمة – 28 تشرين الأول 2026 (وزارة المالية السورية)

غيرتها الظروف الاقتصادية وأنماط الحياة

حلي الجزراويات.. زينة وخزينة وتراث



تختزن المصوغات الذهبية في الجزيرة السورية حكايات الأمهات والجدات وتعكس موروثًا اجتماعيًا تغيرت ملامحه مع تعاقب الأجيال (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – محمد جفال

لم تكـن المصوغـات الذهبيـة التـي ارتدتهـا النسـاء في الجزيـرة السـورية على مـدى عقود مجـرد قطع للزينـة، بـل شـكّلت جـزءًا مـن تفاصيـل الحيـاة الاجتماعيـة والعـادات المتوارثـة، وارتبطـت بمناسـبات الـزواج والأعيـاد والزيـارات، كما حملـت دلالات تتعلـق بالمكانـة الاجتماعيـة والقـدرة الماديـة للعـائلات. تتنـوع هـذه الحلـي بين الأقـراط والأسـاور والخواتـم والقلائد والحجـول، وتختلـف أسماؤهـا وأشـكالها وطريقـة ارتدائهـا تبعًـا للبيئـة والعـادات المحلية.

ومـع مـرور الزمن، طـرأت تـغيرات على أنمـاط الزينة النسـائية في المنطقـة، بالتزامـن مع انتشـار التصاميم الحديثـة وتبـدل أنمـاط الحيـاة، إلى جانب الظـروف الاقتصاديـة التـي انعكسـت على قـدرة العـائلات على شراء الذهب.

وبينـما لا تزال بعض النسـاء المسـنات يحتفظن بقطع ورثنهـا عن أمهاتهـن وجداتهـن، تتجه الفتيـات اليوم إلى اختيـارات أكثر بسـاطة، سـواء من حيـث التصميم أو الـوزن أو عـدد القطع.

وضحـة الخلـف، وهـي امـرأة سـبعينية مـن ريـف الحسـكة، قالـت لعنـب بلـدي، إن الذهـب كان حاضـرًا في معظـم تفاصيـل حيـاة النسـاء قديمًـا، ولم يكـن مقـتصرًا على حفـلات الـزواج والمناسـبات، بـل كانت المـرأة تحتفـظ بمصوغاتهـا وترتـدي أجـزاء منهـا في حياتهـا اليوميـة.

وأضافـت أن العـروس في السـابق كانـت تُجهّـز بمجموعـة مـن القطـع الذهبيـة التي تشـمل الأسـاور والخواتـم والأقـراط والقلائـد، إلى جانـب الحلي التي تُعلّـق على الجبين أو تُرتـدى في الأنـف، وكانـت هذه القطـع تختلف من عائلـة إلى أخـرى بحسـب إمكاناتها الماديـة وعاداتها.

وأشـارت إلى أن النسـاء كـنّ يتبادلـن الحديـث حـول أنـواع الذهـب وأشـكاله، ويحرصـن على الاحتفـاظ بقطعهـن لسـنوات طويلـة، إذ كانـت بعـض النسـاء يمتلكـن مجموعـات كبيـرة من المصوغـات التي جمعنها تدريجيًـا بعـد الـزواج، أو حصلـن عليهـا كهدايـا من أزواجهـن وأقاربهـن في المناسـبات المختلفـة.

بعـض القطـع القديمـة لم تعـد مألوفـة لـدى الفتيات اليـوم، سـواء بسـبب اخـتلاف التصاميـم أو اختفـاء بعـض أشـكالها مـن واجهـات محـال الصاغـة، وفق وضحـة، لافتـة إلى أن المـرأة كانـت ترتـدي أكثر مـن قطعـة في الوقت نفسـه، بينـما أصبحت الزينـة اليوم أكثر بسـاطة.

أسماء ودلالات من ذاكرة الحلي

تعـددت أسـماء المصوغـات الذهبيـة التقليديـة في الجزيـرة السـورية، وارتبط بعضهـا بطريقـة ارتدائـه أو موضعـه من الجسـم، فيما حملـت قطع أخـرى أسماء شـعبية متوارثـة تختلـف أحيانًـا بين منطقـة وأخرى.

ومـن أبـرز هـذه القطـع "التراجـي"، وهـي الأقـراط التـي تُرتـدى في الأذنين، و"الضبّـات" التي تُسـتخدم في زينـة الأيـدي، إلى جانـب الخواتـم والأسـاور التي كانـت تتنـوع بين الأشـكال العريضـة والرفيعـة.

كما عُرفـت "الحجـول"، وهـي قطـع ذهبيـة تُرتـدى حـول الكاحـل، وكانـت مـن عنـاصر زينـة العـروس في بعـض البيئـات المحليـة، فـضلًا عـن "اللبـة" التي تُرتـدى حـول العنـق، وقـد تُرصّـع بالـليرات الذهبيـة المعروفـة محليًـا باسـم "الـنيرات".

ومـن القطـع التـي ارتبطـت بزينـة الـرأس "الباص"، وهـو مصـوغ يُعلّـق على الجـبين، بينـما عُرفـت "الخزامـة"، أو "العـران"، بوصفهـا قطعـة تُعلّـق في الأنـف، وكانـت جـزءًا مـن زينـة بعـض النسـاء في مناطـق الجزيـرة.

وكانـت هـذه القطـع تدخـل ضمن جهـاز العـروس، المعـروف محليًـا باسـم "الزهـاب" في بعـض البيئـات، إذ تتـولى عائلـة الفتـاة تجهيـز جانب من مسـتلزماتها، ومـن بينهـا الحلي الذهبيـة، التـي تشـكل جـزءًا من التحضيـرات للانتقـال إلى بيـت الزوجيـة.

وقـال الباحـث في التراث محمـود عبـد اللـه، لعنـب بلـدي، إن الحلي الذهبيـة كانت تـؤدي أكثر من وظيفـة داخـل المجتمـع المحلي، فهي وسـيلة للزينـة، وجـزء من المـوروث الاجتماعـي، وأحد أشـكال الادخـار التي تلجأ إليهـا النسـاء للاحتفـاظ بجـزء مـن قيمـة مـا تمتلكه الأسـرة.

وأضـاف أن تنـوع أسماء الحلي القديمـة يعكـس اخـتلاف طـرق اسـتخدامها وتفاصيـل صناعتهـا، موضحًـا أن بعـض القطـع كانـت تُصنـع بأحجـام وأوزان أكبر، وتُزيّـن بالنقـوش والزخـارف، بينما كانت قطـع أخـرى تتسـم بالبسـاطة وتُسـتخدم بصـورة يوميـة.

وكان الذهـب يـحضر بقـوة في طقـوس الـزواج، بحسـب عبـد اللـه، إذ لم يكـن تقديمه للعـروس مجرد هديـة، بـل كان جـزءًا مـن العـادات الاجتماعيـة التي تعكـس اسـتعداد العائلـة للـزواج، كما ارتبطـت كميـة الذهـب ونوعيـة القطـع في بعـض الأوسـاط بالمكانـة الاقتصاديـة للعائلتـين.

وأشـار إلى أن بعـض المصوغـات كانت تنتقـل من الأم إلى ابنتهـا، أو مـن الجدة إلى حفيدتها، مـا منحها قيمة تتجـاوز وزنهـا وسـعرها، لتصبـح مرتبطـة بذكريات عائليـة ومناسـبات اجتماعيـة، وتتحـول إلى جـزء من المقتنيـات التـي تحرص النسـاء على الاحتفـاظ بها.

من القطع الثقيلة إلى الزينة البسيطة

لم تعـد أنمـاط ارتـداء الذهب اليـوم مشـابهة لما كانت عليـه في العقـود الماضيـة، إذ انعكسـت التـغيرات الاجتماعيـة وانتشـار التصاميم الحديثـة على اختيارات النسـاء، ولا سـيما في المـدن، حيـث أصبحـت القطـع البسـيطة والخفيفـة أكثر حضـورًا في الاسـتخدام اليومي .

وقالـت رشـا الـعلي، وهـي فتـاة عشرينية مـن مدينة الحسـكة، لعنـب بلـدي، إن نظـرة الفتيـات إلى الذهب تختلـف عـن نظـرة أمهاتهـن وجداتهن، موضحـة أنها تفضـل ارتـداء القطـع الخفيفـة التـي تتناسـب مـع الملابـس العصريـة وطبيعـة الحيـاة اليوميـة.

وأضافـت أن الفتيـات اليـوم لا يلتزمـن بـالضرورة بارتـداء مجموعـة متكاملـة مـن المصوغـات، كما كان شـائعًا لدى الأجيال السـابقة، بل يكتـفين غالبًا بخاتم أو سلسـلة أو أقـراط صغيرة، ويختلف اختيـار القطع بحسـب المناسـبة والملابـس والقـدرة الماديـة.

ولفتـت رشـا إلى أن بعـض التصاميـم القديمـة لا تتناسـب مـع ذوقها الشـخصي، رغم تقديرهـا لقيمتها التراثيـة، مـشيرة إلى أن الفتيات أصبحـن أكثر اهتمامًا بتنـوع الأشـكال والتصاميـم، وليـس بـالضرورة بامـتلاك عـدد كـبير مـن القطـع الذهبيـة.

وقالـت إن الذهـب لا يزال حـاضرًا في تجهيز العرائس، لكنـه لم يعد يحتل المسـاحة نفسـها التي كان يشـغلها سـابقًا، إذ باتـت بعـض العـائلات تكتفـي بمجـلس الـزواج وقطـع محدودة، بـدلًا مـن شراء أطقـم كاملة كما كانـت تفعـل في الماضي.

الباحـث محمـود عبـد اللـه أشـار إلى أن التحـول في أشـكال الـحلي لا يرتبـط بالـذوق وحـده، بـل يتداخل مـع تـغير أنمـاط الحيـاة والعمـل والملابس، وانتشـار وسـائل التواصـل الاجتماعـي والتصاميـم الوافـدة من مجتمعـات أخـرى.

وأوضـح أن بعـض القطع التي كانت تُسـتخدم بصورة يوميـة أصبحـت اليـوم مرتبطة بالمناسـبات الشـعبية والأعـراس، بينـما دخلت إلى الأسـواق تصاميـم جديدة تعتمـد على الأوزان الخفيفـة والأشـكال الناعمـة، بـما يتناسـب مع تفضـيلات الأجيال الشـابة.

ولفـت إلى أن صناعـة الحلي نفسـها شـهدت تغيرات، سـواء من حيث طـرق التصنيع أو النقوش المسـتخدمة أو طبيعـة المـواد التـي تدخـل في تصميـم القطـع، إذ باتـت الطرازات الحديثـة أكثر تنوعًـا، وأصبحت بعض المصوغـات تُنتـج وفـق تصاميـم موحـدة تنتـشر في أسـواق متعـددة، بدلًا مـن الاعـتماد على الطابع المحلي الـذي ميز بعـض القطـع القديمة.

الظروف الاقتصادية تعيد تشكيل العادات

إلى جانـب التحـولات الاجتماعيـة، ترك تراجـع القدرة الشرائيـة وارتفـاع أسـعار الذهـب أثـرًا واضحًـا على علاقـة النسـاء بالمصوغـات، إذ لم يعـد شـراء الذهـب متاحًـا بالسـهولة نفسـها التـي تتذكرهـا النسـاء مـن الأجيـال السـابقة.

في الماضي، كانـت بعـض العـائلات تتمكـن مـن شراء الذهـب تدريجيًـا، وإضافـة قطـع جديـدة إلى مقتنيات المـرأة مع مـرور السـنوات، سـواء بمناسـبة ولادة طفل أو في الأعيـاد أو خـلال المناسـبات العائليـة، بينـما باتت هذه المشـتريات اليـوم تخضع لحسـابات ماليـة أكثر دقة.

ويـرى عبـد اللـه أن هـذا التحـول أدى إلى تراجـع حضـور بعـض القطـع التقليديـة، ليـس بـالضرورة بسـبب فقـدان قيمتها الثقافيـة، وإنمـا لصعوبة تحمل تكلفتهـا، خصوصًـا أن بعض المصوغـات القديمة كانت تحتـاج إلى كميـات أكبر من الذهب مقارنـة بالتصاميم الحديثـة.

وأضـاف أن انخفـاض الإقبـال على القطـع التراثيـة قد يؤثـر أيضًـا على معرفـة الأجيـال الجديـدة بأسمائهـا ودلالاتهـا، إذ إن الفتـاة التـي لم تعـد تشـاهد هـذه المصوغـات في حياتهـا اليوميـة قد لا تعـرف أسماءهـا أو طـرق ارتدائهـا أو المناسـبات التـي كانت تسـتخدم فيها .

وبينـما تتذكـر وضحـة الخلـف السـنوات التـي كانت فيهـا المصوغـات الذهبيـة جـزءًا أساسـيًا مـن زينـة النسـاء، وتنظـر رشـا العلي إلى الذهـب باعتبـاره اختيـارًا شـخصيًا تحكمه "الموضـة" والقـدرة الماديـة، تبقـى هذه الحلي شـاهدًا على التحولات التي شـهدتها حيـاة المـرأة في الجزيـرة السـورية.

أكثر من 20 مسلسلًا سوريًا في رمضان

هل ألغي مهرجان دمشق للدراما؟

رئيس لجنة صناعة السينما يوضح

عنب بلدي – أمير حقوق

تتجه الدراما السورية إلى موسم رمضاني جديد وسط محاولات لتوسيع حجم الإنتاج واستعادة حضورها في سوق الدراما العربية، بعد موسم شهد عودة عدد من شركات الإنتاج إلى التصوير داخل سوريا، وفتح المجال أمام أعمال متنوعة من حيث الموضوعات والأنماط الفنية، وفي موازاة ذلك، تبرز ملفات أخرى تتعلق بتطوير البنية التنظيمية للصناعة، واستقطاب شركات وقنوات عربية.

وتأتي هذه التحركات في وقت لا تزال فيه بعض المشاريع المعلنة تواجه تحديات تتعلق بالتحضير والتمويل والتنظيم، من بينها مهرجان دمشق للدراما الذي كان من المقرر إطلاق نسخته الأولى خلال تموز الماضي، قبل أن تتأخر التحضيرات اللازمة لإقامته.

وفي حوار خاص مع عنب بلدي، تحدث رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون، علي عنيز، عن أسباب تأخر إطلاق المهرجان، وملامح الموسم الرمضاني المقبل، وفرص التعاون مع القنوات وشركات الإنتاج العربية.



رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون علي عنيز – 25 تشرين الأول 2026 (عنب بلدي)

أكثر من 20 مسلسلاً لرمضان 2027

بعد موسم شهد إنتاج حوالي 24 عملًا دراميًا صُوّرت داخل سوريا، تتجه الأنظار إلى الموسم الرمضاني المقبل، وسط توقعات بزيادة التنوع الإنتاجي وعودة أسماء فنية غابت عن الشاشة خلال السنوات الماضية.

وكشف عنيز أن الموسم المقبل سيكون متنوعًا من حيث الشكل والنوع والكم، مع حضور عدد من النجوم الذين ابتعدوا سابقًا عن الدراما، مشيرًا إلى أن عدد الأعمال الدرامية تجاوز 20 عملًا حتى الآن.

وقال إن الكشف عن تفاصيل الأعمال وأسمائها في الوقت الحالي ليس ممكنًا، باعتبار أن ذلك يرتبط بخطط شركات الإنتاج، لكنه توقع أن يكون الموسم المقبل مناسبًا للدراما السورية ويرتقي بمستوى حضورها.

> عدد الأعمال الدرامية لرمضان 2027 تجاوز 20 عملا حتى الآن، وسيكون الموسم المقبل متنوعًا من حيث الشكل والنوع والكم.
>
> علي عنيز
>
> رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون

التوجه نحو الوصول إلى إنتاجات مهمة

لا يقتصر التوجه نحو توسيع الإنتاج الدرامي على الشركات السورية، إذ تسعى الجهات المعنية بالصناعة إلى استقطاب شركات وقنوات عربية، بما يفتح المجال أمام شراكات إنتاجية جديدة، ويتيح الاستفادة من الإمكانات الفنية والتسويقية التي تمتلكها المؤسسات الإعلامية الكبرى.

وفي هذا السياق، أشار عنيز إلى أهمية دور الجهات الرسمية، وفي مقدمتها اللجنة الوطنية للدراما والجهات الداعمة، إلى جانب لجنة صناعة السينما والتلفزيون، في تهيئة الظروف اللازمة لاستقطاب الاستثمارات والجهات الإنتاجية الخارجية.

وقال إن من واجب الجهات العاملة في القطاع استقطاب أي جهة خارجية ترغب في الإنتاج داخل سوريا، مؤكدًا أن مجموعة "MBC" وغيرها من القنوات والشركات العربية مرحب بها للعمل في سوريا.

وأضاف أن التوجه خلال المواسم المقبلة يتمثل في الوصول إلى أعمال مهمة وكبيرة من الناحية الإنتاجية، بما ينعكس على حجم الأعمال والزخم الذي تشهده مواقع التصوير السورية.

وعلى صعيد الدعم المؤسسي، تواصل لجنة صناعة السينما والتلفزيون أداء دورها كحلقة وصل بين المنتجين في القطاعين العام والخاص.

وتشمل مهامها تقديم التسهيلات اللوجستية، وتيسير عمليات التصوير، وتخفيف الأعباء الضريبية، إلى جانب تسهيل استيراد المعدات واستقبال الوفود الفنية العربية وغيرها.

لماذا تأجل مهرجان دمشق للدراما؟

كان رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون، علي عنيز، قد تحدث لعنب بلدي في نيسان الماضي عن التحضيرات لإطلاق النسخة الأولى من مهرجان دمشق للدراما خلال تموز الماضي، على أن يتضمن تكريم الأعمال الدرامية المتميزة، ويبدأ بطابع محلي قبل التوسع نحو المشاركات العربية في مراحل لاحقة.

لكن الموعد المعلن مر دون إقامة المهرجان، ما أعاد طرح التساؤلات حول مصير المشروع، ولا سيما أن إطلاقه يأتي ضمن مساعي إعادة تنشيط المشهد الفني السوري وإيجاد مساحة سنوية للاحتفاء بالإنتاج الدرامي وصناعه.

وعزا عنيز التأخر إلى الحاجة إلى استكمال التحضيرات التنظيمية والفنية، معتبرًا أن إقامة مهرجان يحمل اسم دمشق تتطلب إعدادًا يضمن ظهوره بصورة مناسبة.

وقال إن العمل على خطة واسعة للمهرجان أظهر الحاجة إلى مزيد من الوقت للتحضير، موضحًا أن دمشق، بوصفها مدينة ذات حضور ثقافي وفني، تستحق أن يظهر المهرجان فيها بحلة جيدة، سواء من الناحية الدرامية أو السينمائية.

وأضاف أن إقامة المهرجان ليست أمرًا مستحيلًا، لكن الأمر يحتاج إلى تحضيرات إضافية، مشيرًا إلى وجود شركات راغبة وداعمة للمشروع.

ولا يعني التأخر، وفق حديث عنيز، التخلي عن فكرة المهرجان، إذ لا يزال المشروع مطروحًا ضمن خطط العمل، لكن تنفيذه يرتبط باستكمال المتطلبات اللازمة لإطلاقه بصورة تليق باسمه والقطاع الذي يمثله.

> تأخير مهرجان دمشق للدراما يعود للحاجة إلى استكمال التحضيرات التنظيمية والفنية، كما أن إقامة مهرجان يحمل اسم دمشق تتطلب إعدادًا يضمن ظهوره بصورة مناسبة، وهذا لا يعني التخلي عن المهرجان.
>
> علي عنيز
>
> رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون

ويُنظر إلى هذا المهرجان بوصفه خطوة ضرورية لتعزيز حضور الدراما السورية، على غرار التجارب السينمائية التي أسهمت في الترويج الخارجي، خاصة في ظل ما يُبذل من جهود إنتاجية وموارد كبيرة في هذا القطاع.

دون إفراط يعزلهم عن المحيط

كيف نحمي الأطفال المصابين بأمراض مزمنة؟



العرض العرمرم جزء من تجربة الطفل لا مويجه والأسرة الواعية ترى أحلامه ومواعيده قبل مرضه وتمنحه الحب والأمان ليعيش حياته كاملة رغم التحديات (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

لم تكن عائلة قصي (خمس سنوات) تتوقع أن تتحول حياتها الهادئة إلى سباق مع الزمن بمجرد تشخيص طفلها بمرض السكري من النوع الأول. وبلمح البصر، تبدلت تفاصيل اليوم لتصبح محكومة بوخزات قياس السكر، وحسابات جرعات الإنسولين المعقدة، والرقابة الصارمة على الطعام، بينما يقف الطفل حائرًا يحاول فهم ما يحدث لجسده.

ورغم صعوبة ضبط المؤشرات الطبية، فإن التحدي الحقيقي والأكثر عمقًا يكمن في حماية التوازن النفسي للطفل، فكيف يمكن للوالدين الحفاظ على شعور طفلهما بالأمان والانتماء، ومساعدته على بناء شخصيته بعيدًا عن قيود المرض، دون أن يفقد شغفه بالاندماج مع أقرانه، أو يرى نفسه غريبًا عن عالمهم؟

كيف يترجم الطفل خوفه من المرض؟

قالت استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن الطفل في هذه السن لا يمتلك القدرة المعرفية الكافية لفهم ماهية المرض المزمن أو ديمومته، مشيرة إلى أنه يدرك بدقة المتغيرات المحيطة به، مثل قلق الوالدين وتكرار الفحوص والقيود الطبية الجديدة المفروضة عليه.

ولفتت إلى أن هذه الضغوط تنعكس مباشرة على سلوك الطفل عبر استجابات نفسية متعددة، تتنوع بين الخوف من الإبر ونوبات الغضب والتعلق الزائد بالأم، وصولًا إلى رفض بعض الإجراءات العلاجية، أو الارتداد أحيانًا إلى سلوكيات طفولية وتصرفات لا تناسب مرحلته العمرية.

وشددت العرنوس على أن أول تدخل نفسي ناجح مع الطفل يبدأ من تنظيم انفعالات الوالدين، لأنه يستمد شعوره بالأمان من طريقة تعامل الكبار مع المرض، مؤكدة ضرورة وعي الأهل بهذه التحولات السلوكية وعدم تفسيرها كضرب من العناد أو التمرد، بل بوصفها تعبيرًا عن مخاوفه العميقة، وفقدانه للإحساس بالسيطرة والأمان في ظل الظروف الصحية التي يمر بها.

بدائل الحماية المفرطة

ترى الاستشارية أن الهدف من تنظيم حياة الطفل ليس إخفاء المرض، بل دمج متطلباته العلاجية في حياة طبيعية عبر روتين يومي مرن، يوازن بين مواعيد الطعام والنوم والعلاج، ويحافظ في الوقت ذاته على اللعب والزيارات والأنشطة الاجتماعية.

كما حذرت من خطورة تحويل كل حوار مع الطفل إلى أسئلة مكررة عن السكر والدواء، لأنه يحتاج إلى الاهتمام بتفاصيله اليومية وسماع أسئلة مثل: "ماذا لعبت اليوم؟" بقدر حاجته للمتابعة الطبية.

ودعت العرنوس إلى تجنب الحماية المفرطة التي تتحول إلى منع دائم، والاستعاضة عنها بمشاركة آمنة في الأنشطة وفق خطة الفريق الطبي.

أدوات تفاعلية للعناية اليومية

بيّنت الاستشارية أن الطفل يتعلم من خلال اللعب والتكرار والتعزيز الإيجابي، بعيدًا عن أسلوب المحاضرات أو التخويف، مقترحة استخدام دمية لشرح آلية قياس السكر، أو لوحة مصورة لتنظيم خطوات العناية اليومية، إلى جانب منحه خيارات بسيطة كاختيار الإصبع المناسب للفحص كلما أمكن ذلك.

وأوصت بتشجيع الطفل بعبارات تعزز معنوياته مثل: "كنت شجاعًا وتعاونت معنا اليوم"، بدلًا من ربط قيمته الشخصية بنتائج التحاليل، مشددة على ضرورة عدم تحميله مسؤولية ضبط مستويات السكر، لأنها تقع بالكامل على عاتق الراشدين والفريق العلاجي.

مشاعر الإخوة وتوزيع الاهتمام

فيما يتعلق بالدور الأسري المحيط، أشارت العرنوس إلى أن الإخوة قد يشعرون بالغيرة نتيجة الاهتمام المكثف بالطفل المصاب أو بالخوف عليه، وأحيانًا بالذنب لتمتعهم بصحة جيدة .

ونوهت الاستشارية إلى أهمية شرح طبيعة المرض لهم بلغة مبسطة تناسب أعمارهم، مع التأكيد على أنه غير معدٍ، وأن شقيقهم لا يزال قادرًا على اللعب والمشاركة.

كما حثت العرنوس على إشراك الإخوة في أنشطة داعمة كالتعاون الجماعي، ومرافقة شقيقهم في الأنشطة البدنية المناسبة، أو تدريبهم على كيفية طلب المساعدة من الكبار عند الطوارئ.

وحذرت في الوقت ذاته من تحويلهم إلى مراقبين دائمين أو تحميلهم مسؤوليات علاجية تفوق أعمارهم، داعية إلى تخصيص وقت فردي لكل طفل لضمان عدم تحول المرض إلى معيار وحيد للاهتمام والحب داخل الأسرة.

استقلالية منضبطة ومحاذير

ترى استشارية علم النفس الأسري أن التوازن بين حماية الطفل ومنحه الاستقلالية يتطلب السماح له بالتجربة والاستكشاف كضرورة نفسية، مع منحه استقلالية تدريجية في قراراته تناسب عمره، ومساعدته على التعبير عن تعبه أو خوفه.

في حين تظل المسؤولية العلاجية والتعامل مع اضطرابات السكر وجرعات الإنسولين على عاتق البالغين والفريق الطبي، إذ تعني الاستقلالية بناء ثقة الطفل بالمشاركة لا تركه يدير مرضه وحده.

وتحدثت الدكتورة العرنوس عن محاذير تربوية ونفسية ينبغي تجنبها، كالمقارنة بالإخوة، والمبالغة في المراقبة أمام الآخرين، والحرمان من المناسبات الاجتماعية دون ضرورة طبية، أو استخدام الطعام كمكافأة وعقوبة، وفرض قيود غذائية غير موصى بها.

وأكدت أن تنظيم الطعام أو النشاط لا يعني عن الإنسولين في النوع الأول، مما يوجب امتلاك الأسرة والمدرسة خطة واضحة لطوارئ انخفاض السكر وارتفاعه.

مؤشرات الخطر النفسي

لفتت العرنوس إلى أن الاستشارة النفسية المتخصصة تصبح مهمة للطفل عند استمرار الخوف الشديد، أو اضطراب النوم، أو الانسحاب الاجتماعي، أو رفض العلاج، وتغير سلوكه اليومي.

كما يحتاج إليها الوالدان إذا تحول قلقهما إلى مراقبة مفرطة وتوتر دائم في المنزل، بحسب الاستشارية، مؤكدة أهمية دمج الدعم النفسي بالرعاية المتكاملة مع الفريق المعالج.

وخلصت إلى أن الرسالة الأهم للطفل هي أن المرض جزء من حياته وليس تعريفه الوحيد، وذلك عبر بيئة أسرية تبرهن له بالفعل قبل الكلمة برؤيته كطفل له أحلامه وألعابه ومواهبه ومشاعره، فالنجاح الأسري لا يقاس باستقرار المؤشرات الطبية فقط، بل بنموه في أمان وكفاءة وحب، ليعيش طفولته رغم التحديات الصحية لا أن يفقدها بسببها .

"التآزر الغذائي"

كيف نجمع مكونات مختلفة لوجبة مفيدة؟

هل فكرنا يومًا أن إضافة بضع قطرات من الليمون إلى طبق العدس قد تجعل الجسم يستفيد من الحديد بصورة أفضل؟ أو أن تناول الجزر مع زيت الزيتون قد يزيد من استفادتنا من مركباته؟

القيمة الغذائية للوجبة لا تتحدد فقط بما تحتويه من فيتامينات ومعادن، بحسب ما قالته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، بل تتأثر أيضًا بالطريقة التي تجتمع بها مكوناتها.

في علم التغذية توجد ظاهرة تُعرف بـ"التآزر الغذائي"، وتعني أن اجتماع مكوّنين أو أكثر قد يحسّن امتصاص العناصر الغذائية أو استخدامها داخل الجسم، بينما قد يؤدي دمج مكونات أخرى، في بعض الأحيان، إلى تقليل هذه الاستفادة.

الحديد وفيتامين "ج".. للوقاية من فقر الدم

تحتوي البقوليات مثل العدس والحمص والفاصولياء، بالإضافة إلى السبانخ، على الحديد النباتي، لكن الجسم لا يمتصه بالكفاءة نفسها التي يمتص بها الحديد الموجود في اللحوم.

هنا يأتي دور فيتامين "ج" الموجود في الليمون والفلفل الحلو والطماطم والبرتقال، إذ أكدت قهوجي أن إضافته تساعد على تحويل الحديد إلى صورة أكثر قابلية للامتصاص داخل الجسم.

الدهون الصحية والفيتامينات.. مفتاح امتصاص

هناك أربعة فيتامينات تحتاج إلى وجود الدهون حتى يمتصها الجسم بكفاءة، وهي فيتامينات "أ" و"د" و"هـ" و"ك".

لذلك فإن تناول الخضراوات وحدها ليس دائمًا الخيار الأمثل للاستفادة من جميع مركباتها، وفقًا لقهوجي، إذ يحتوي الجزر والقرع والسبانخ على مركبات نباتية ذائبة في الدهون، وإضافة زيت الزيتون أو الطحينة إليها تساعد على امتصاصها.

الطماطم المطبوخة وزيت الزيتون.. فائدة تتضاعف

الطماطم غنية بـ"الليكوبين"، وهو مركب نباتي مضاد للأكسدة يرتبط بدراسة دوره في دعم صحة القلب والحماية الخلوية.

وعند طهو الطماطم، تتحلل بعض البنية الخلوية التي تحتجز "الليكوبين"، فيصبح أكثر سهولة للتحرر والاستفادة منه، وهنا أشارت قهوجي إلى أن إضافة زيت الزيتون في هذه المرحلة تمنح الدهون اللازمة لمساعدة الجسم على امتصاصه بكفاءة.

فيتامين "د" والكالسيوم.. لصحة العظام

لا يكفي أن نتناول الكالسيوم بكميات جيدة إذا كان الجسم يعاني نقصًا في فيتامين "د"، فالأخير يساعد الأمعاء على امتصاص الكالسيوم، كما يسهم في تنظيم مستوياته بالدم وصحة العظام.

لذلك أوضحت قهوجي أن الجمع بين مصادر الكالسيوم مثل الحليب أو اللبن أو السردين، ومصادر فيتامين "د" كالأسماك الدهنية والبيض والأطعمة المدعمة، يدعم الاستفادة القصوى من الكالسيوم. لكن هذا لا يعني أن تناول المكوّنين معًا يعالج نقص فيتامين "د"، إذ قد يحتاج النقص المثبت إلى علاج طبي مناسب.

تؤكد مراجعة علمية منشورة عام 2023 في مجلة "فرونتيرز نيوتريشن" أهمية دراسة تفاعل العناصر الغذائية بدلًا من تقييم كل عنصر بمعزل عن الآخر. كما تدعم مراجعة منهجية وتحليل إحصائي نُشرا عام 2022 أن تناول الدهون غير المشبعة مع الأطعمة الغنية بالكاروتينات يحسّن امتصاصها.

عندما لا يكون التعاون في مصلحة الجسم

ليست كل التركيبات الغذائية مفيدة، فالشاي يحتوي على مركبات تسمى "البوليفينولات"، التي ترتبط بالحديد النباتي وتقلل من امتصاصه.

وفي هذا السياق، لفتت قهوجي إلى أن شرب الشاي مباشرة بعد تناول وجبة غنية بالحديد، مثل طبق الفول، يقلل بشكل ملحوظ من قدرة الجسم على الاستفادة من هذا العنصر.

لذلك، يُفضّل إبعاد الشاي والقهوة عن الوجبات الغنية بالحديد بنحو ساعة إلى ساعتين، خاصة لدى المصابين بنقصه.

كذلك تحتوي الحبوب الكاملة والبقوليات والمكسرات على "حمض الفيتيك"، الذي قد يرتبط بالحديد والزنك ويقلل امتصاصهما، لكن عمليات النقع والإنبات والتخمير (مثل إعداد الخبز المخمّر طبيعيًا) تساعد على تفكيك هذا الحمض وتقليل تأثيره السلبي.

ليل خرمس".. أمل عرفة في الدراما الخليجية لأول مرة



الفنانة أمل عرفة في بوستر مسلسل "ليل خرمس" – 1 تشرين الثاني 2026 (steve_magnet/إنستجرام)

تخوض الفنانة السورية أمل عرفة تجربة جديدة في مسيرتها الفنية، من خلال مشاركتها في المسلسل السعودي "ليل خرمس"، الذي يجمعها للمرة الأولى بالفنانة الكويتية هدى حسين، في عمل قصير يمزج بين الغموض والتشويق والدراما الإنسانية.

وتأتي المشاركة بوصفها انتقالًا لعرفة إلى الدراما الخليجية، بعد سنوات من حضورها في الأعمال السورية، بأدوار تنوعت بين الكوميديا والدراما الاجتماعية.

ويتألف "ليل خرمس" من عشر حلقات، وبدأ عرضه في 4 من تشرين الثاني الحالي عبر منصة "STCtv".

العمل من تأليف الكاتب البحريني محمد شمس، وإخراج المصري معتز حسام، وإنتاج السعودي علي العلي، في محاولة لفتح صفحة جديدة في علاقتها التي تشهد توترًا وخلافات. لكن الرحلة تأخذ منحى مختلفًا مع اختفاء الزوج، لتجد "مريم" نفسها أمام سلسلة من الأسئلة والاحتمالات، وتبدأ بالتعاون مع أفراد الأمن على متن السفينة لكشف ملابسات اختفائه.

ولا تقتصر أهمية الشخصية على كونها زوجة تبحث عن شريكها، إذ تمتلك "مريم" خلفية دراسية في علم الجريمة، ما يجعلها طرفًا فاعلًا في متابعة التحقيقات ومحاولة فهم ما يجري حولها.

وتضعها تطورات الأحداث في مواجهة أسرار وشخصيات لا تبدو حقيقتها واضحة منذ البداية، ضمن حبكة تعتمد على كشف المعلومات تدريجيًا وإعادة تشكيل تصورات المشاهد مع تقدم الحلقات.

أول تجربة خليجية

تمثل مشاركة "ليل خرمس" أول تجربة لأمل عرفة في الدراما الخليجية، وأول تعاون فني يجمعها بهدى حسين، التي تؤدي في المسلسل شخصية "نسيمة".

ويشارك في البطولة أيضًا الفنان السعودي عبد المحسن النمر، إلى جانب حبيب غلوم وغادة الزدجالي وطارق التفيسي وزارا البلوشي، وعدد من الفنانين الخليجيين.

وتأتي هذه الخطوة بعد مسيرة طويلة لعرفة في الدراما السورية، شاركت خلالها في أعمال حققت حضورًا لدى الجمهور، من بينها "دنيا" و"غزلان في غابة الذئاب" و"خان الحرير" و"عيلة خمس نجوم"، وصولًا إلى مشاركتها في موسم رمضان 2026 بمسلسلي "مطبخ المدينة" و"يا أنا يا هي 2".

وبذلك، تفتح مشاركتها في العمل مجالًا جديدًا لتجربتها التمثيلية، من خلال إنتاج سعودي يجمع فنانين من خلفيات درامية مختلفة.

تأسيس اتحاد "البادل"..
هل تتحول إلى لعبة منظمة في سوريا؟

عنب بلدي – يزن قر

مع تزايد الاهتمام برياضة "البادل" وافتتاح مزيد من الملاعب المخصصة لها في سوريا، اتجهت وزارة الرياضة والشباب إلى تشكيل لجنة تأسيسية للاتحاد السوري للعبة، في خطوة تهدف إلى تنظيم نشاطها ووضع أسس إدارية وفنية لتطويرها.



جانب من أجواء بطولة الجمهورية الأولى لرياضة "البادل" التي أقيمت في سوريا بمشاركة لاعبين من عدة محافظات – 13 أيلول 2026 (وزارة الرياضة والشباب السورية)

"البادل" هي رياضة مضرب تمزج بين عناصر من "التنس" و"الاسكواش"، ويهدف فيها اللاعبون إلى تسجيل النقاط عبر إرسال الكرة إلى منطقة الخصم وفق قواعد اللعبة.

تجري ممارسة اللعبة ضمن ملعب مغلق ومحاط بجدران من الزجاج أو الشباك المعدنية، وتقل مساحته بنحو 25% عن ملعب "التنس" العادي (بأبعاد 10×20 أمتار)، وتُلعب غالبًا بنظام الزوجي (فريقان، كل فريق يتكون من لاعبين اثنين).

ويأتي تشكيل الاتحاد في وقت لا تزال فيه "البادل" محدودة الانتشار مقارنة بالرياضات الأكثر حضورًا في سوريا، لكنها شهدت خلال العام الماضي توسعًا في عدد الملاعب والممارسين، وفق ما أفاد به رئيس اللجنة التأسيسية ورئيس الاتحاد، فؤاد السيد عيسى، الذي تحدث عن خطط لإطلاق بطولات ومعسكرات وتشكيل لجان فنية وتحكيمية، إلى جانب توسيع التعاون مع الاتحادات العربية والدولية.

وأصدر وزير الرياضة والشباب، محمد سامح حامض، قرارًا بتشكيل اللجنة التأسيسية للاتحاد، برئاسة فؤاد السيد عيسى، وعضوية عمر الدرباس أمينًا للسر العام، وكل من محمد سلواية، وعبد الرحمن السروجي، ومحمد يمان نغنغ، وزينة التارة، ولؤي كبب، ومحمد نور معمار، ومؤيد المصري، وغيث سليم، وثائر الحجاجح.

وبحسب القرار، يتبع الاتحاد لمديرية ألعاب الكرات في وزارة الرياضة والشباب، على أن يدعو رئيس اللجنة الأعضاء إلى الاجتماع ووضع النظام الداخلي الناظم لعمل الاتحاد.

من ملعبين إلى 25 ملعبًا

شهدت رياضة "البادل" توسعًا خلال العام الماضي، مع زيادة عدد الملاعب ودخول مستثمرين إلى مجال إنشاء المنشآت المخصصة لها.

وقال فؤاد السيد عيسى، لعنب بلدي، إن عدد ملاعب "البادل" ارتفع من ملعب أو ملعبين تقريبًا إلى 25 ملعبًا مسجلًا حتى الآن، مشيرًا إلى وجود مشروعات استثمارية لإنشاء مجمعات جديدة قد يصل عدد ملاعبها إلى نحو 50 ملعبًا مع نهاية العام.

وعلى مستوى المشاركة، كشف عيسى أن بطولة الجمهورية الأخيرة شهدت مشاركة أكثر من 420 لاعبًا وممارسًا من مختلف المحافظات السورية، من فئتي المحترفين والممارسين الفعليين، وهو ما يشكل قاعدة أولية يعمل الاتحاد على توسيعها وتنظيم نشاطها.

خطط لتنظيم اللعبة والبطولات

أوضح عيسى أن اللجنة التأسيسية ستتولى قيادة الاتحاد لمدة أربع سنوات، وتعتزم خلال الأسبوعين المقبلين عقد جلسة موسعة بالتعاون مع وزارة الرياضة والشباب، بمشاركة المهتمين باللعبة، لمناقشة الخطط والتحديات وسبل تطويرها.

وتشمل الخطوات المقبلة تشكيل لجان فرعية، أبرزها اللجان الفنية والتحكيمية، إلى جانب لجان في المحافظات لمتابعة نشاط اللعبة و تنظيمه .

كما يخطط الاتحاد لإقامة بطولات ومعسكرات سنوية بدعم ورعاية من وزارة الرياضة والشباب والقطاع الخاص، بهدف توفير فرص منتظمة للاعبين للتدريب والمنافسة، وتطوير مستواهم الفني.

الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص

تعتمد خطط انتشار "البادل"، بحسب عيسى، على الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، نظرًا إلى دور الاستثمار في إنشاء الملاعب والمجمعات الرياضية وتوسيع انتشار اللعبة.

وفي هذا السياق، يعمل الاتحاد على تشجيع تأسيس أندية رياضية متخصصة بـ"البادل" في المحافظات، لتكون إطارًا يجمع اللاعبين وينظم مشاركاتهم، ويربط المراكز والملاعب الخاصة بالمنظومة الرياضية الرسمية.

ويواجه الاتحاد بذلك مهمة تنظيم النشاط المتزايد، بحيث لا يقتصر تطور اللعبة على زيادة عدد الملاعب، بل يشمل أيضًا بناء أندية وتشكيل كوادر فنية وتحكيمية، وتنظيم مسابقات محلية بصورة منتظمة.

تواصل مع الاتحاد الدولي

أما على صعيد المشاركات الخارجية فقال عيسى، إن اللجنة تواصلت مع الاتحاد الدولي لـ"البادل" بهدف تسجيل الاتحاد السوري لديه، إلى جانب فتح قنوات تواصل مع اتحادات عربية ودولية في الدول المحيطة والمجاورة، للاستفادة من خبراتها وتبادل المشاركات الرسمية.

ويأمل الاتحاد أن يتيح هذا التواصل فرصًا لتطوير الكوادر المحلية وتوسيع مشاركة اللاعبين السوريين في البطولات الخارجية، بالتوازي مع تنظيم اللعبة محليًا ووضع أسس إدارية وفنية لعملها.

وبين زيادة عدد الملاعب وارتفاع المشاركة في البطولات المحلية، يدخل "البادل" في سوريا مرحلة تنظيمية جديدة مع تأسيس اتحاد خاص بها، فيما يرتبط نجاح هذه الخطوة بقدرة الاتحاد على تحويل الانتشار الاستثماري إلى نشاط رياضي منتظم، وتوسيع قاعدة اللاعبين وتوفير فرص المنافسة والتطور.

عصابات تستغل المستخدمين في سوريا.. كيف نتفادى الاحتيال

مع التوسع المتسارع في الخدمات الرقمية والمالية في سوريا، تزايدت فرص تسهيل المعاملات اليومية للمواطنين، لكنها في المقابل فتحت المجال أمام عصابات الاحتيال الإلكتروني لاستغلال نقص الوعي التقني وحداثة التجربة لدى شريحة من المستخدمين.

وقال مطوّر البرمجيات محمد وليد العزاوي، في حديث إلى عنب بلدي، إن تأمين الحسابات والبيانات بات ضرورة أساسية لحماية المدخرات والخصوصية، مقدمًا عشر نصائح عملية لتفادي ما وصفها بـ"فخاخ الاحتيال الرقمي":

عدم مشاركة رمز التأكيد

حذر الخبير التقني من مشاركة رموز التفعيل والتحقق البنكي التي تصل إلى الهاتف، مبينًا أن الجهات الرسمية والمصارف لا تطلب هذه الرموز أبدًا عبر الهاتف أو الرسائل.

وقال العزاوي إن تزويد أي شخص بهذا الرمز يمنحه صلاحية الوصول الكامل إلى الحسابات المالية.

توخي الحذر في المعاملات المالية

أوصى العزاوي بتجنب تحويل الأموال إلى أشخاص مجهولين أو جهات غير موثوقة عبر منصات غير رسمية، في ظل تعدد قنوات الدفع الإلكتروني.

وشدد على ضرورة التحقق من هوية المستلم بدقة قبل إتمام أي عملية تحويل مالي.

الحذر من العروض الوهمية والجوائز العشوائية

دعا العزاوي إلى تجاهل الرسائل التي ترجّ لأرباح مالية كبيرة، أو فرص عمل برواتب مرتفعة دون متطلبات، أو جوائز من مسابقات لم يشارك فيها المستخدم.

وأكد أن هذه العروض تمثل مصايد للاحتيال الإلكتروني، مشيرًا إلى أن الصفقات الحقيقية لا تُرسل بشكل عشوائي.

التحقق من الروابط المزيفة

نبّه العزاوي إلى ضرورة فحص عناوين المواقع الإلكترونية بدقة، قبل النقر على أي رابط يصل عبر تطبيقات التواصل أو الرسائل القصيرة.

وأوضح أن المحتالين يلجؤون إلى استبدال حرف واحد أو تغيير امتداد الموقع (مثل استبدال .com بـ.xyz) لتقليد المواقع الرسمية وخداع المستخدمين.

تجنب تحميل التطبيقات من مصادر مجهولة

أوصى العزاوي بالاقتصار على المتاجر الرسمية الموثوقة مثل "Google Play" و"App Store" عند تحميل التطبيقات.

وحذر من تثبيت ملفات "APK" أو التطبيقات المرسلة عبر روابط مباشرة في مجموعات التواصل، لاحتمال احتوائها على برمجيات خبيثة تسرق البيانات دون علم المستخدم.

تفعيل ميزة التحقق بخطوتين

شدد العزاوي على ضرورة عدم الاكتفاء بكلمات المرور التقليدية مهما بلغت درجة تعقيدها، داعيًا إلى تفعيل ميزة "التحقق بخطوتين" في جميع الحسابات الحساسة، مثل تطبيقات التواصل والخدمات البنكية.

ولفت إلى أن هذه الخطوة تمنع المخترقين من الوصول إلى الحسابات، حتى في حال تمكنهم من معرفة كلمة المرور.

التدقيق في المتاجر الإلكترونية الناشئة

نصح العزاوي بعدم التسرع في دفع كامل المبلغ مقدمًا عند التسوق من صفحات ومتاجر إلكترونية جديدة.

وأكد أهمية البحث عن تقييمات العملاء السابقين وتجاربهم، والتحقق من موثوقية المتجر قبل إتمام أي عملية دفع.

عدم نشر البيانات الشخصية علنًا

حذر العزاوي من مشاركة رقم الهاتف، أو رقم البطاقة الشخصية، أو أي تفاصيل مالية في التعليقات العامة والمجموعات المفتوحة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضح أن شبكات الاحتيال تجمع هذه المعلومات وتستغلها لتنفيذ هجمات استهداف شخصي وعمليات هندسة اجتماعية.

انتحال صفة المنظمات الإنسانية

أشار العزاوي إلى استغلال المحتالين أوقات الأزمات وانتحالهم صفة جمعيات خيرية ومنظمات إغاثية، بهدف جمع التبرعات أو سرقة البيانات الشخصية.

ودعا إلى ضرورة التحقق من القنوات الرسمية والموثوقة، أو مراجعة المقار المعتمدة للمؤسسات قبل التفاعل مع أي حملة.

التوقف عند الشك وتحديث الأنظمة

أوصى الخبير التقني بالتوقف الفوري، وعدم التسرع في اتخاذ أي إجراء عند الشعور بالريبة تجاه رسالة أو اتصال مشبوه.

كما شدد على أهمية تحديث نظام تشغيل الهاتف والتطبيقات بانتظام لإغلاق الثغرات الأمنية، مؤكدًا أن وعي المستخدم يمثل خط الدفاع الأول لحماية بياناته وأمواله.

الميادين.. عقدة وصل في الشرق السوري

تتربع مدينة الميادين على الضفة اليمنى لنهر الفرات في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور، بوصفها واحدة من أبرز حواضر حوض الفرات وأكثرها حيوية.

وبفضل موقعها الاستراتيجي الذي يبعد نحو 45 كيلومترًا عن مركز المحافظة و85 كيلومترًا عن الحدود العراقية، شكّلت المدينة عبر التاريخ عقدة وصل تجارية وعسكرية حاسمة في الشرق السوري.

تستمد المدينة اسمها من "ميادين القتال"، إذ تشير المراجع التاريخية إلى أنها كانت ساحة مفتوحة للمعارك والفتوحات على مر العصور. أما طبيعتها السهلية الخصبة، التي يغذيها نهر الفرات، فقد منحتها مساحات زراعية شاسعة تمثل اليوم عصب الحياة الاقتصادية لسكانها.

إرث قلعة "الرحبة"

يرتبط تاريخ الميادين المعاصر بحضارات قديمة تعاقبت على محيطها، وتتجلى ذاكرتها الحية في قلعة "الرحبة"، المعلم الأثري الأبرز على بُعد كيلومترات قليلة من مركزها.

هذه القلعة الإسلامية الشامخة، التي جُدّد بناؤها في العهدين الأيوبي والمملوكي، ظلت لقرون حصنًا منيعًا لحماية القوافل التجارية وتأمين الطرق العسكرية.

نسيج اجتماعي عريق

تعد الميادين ثالث أكبر تجمع سكاني في المحافظة بعد دير الزور والبوكمال، وتتميز بنسيج اجتماعي عربي أصيل يقوم على الترابط العشائري.

ويمثل أبناء عشيرتي البوخليل (الرحبين) والمشاهدة الثقل السكاني الأقدم في قلب المدينة، بينما تتداخل في محيطها وريفها قبيلة العكيدات كبرى قبائل المنطقة، إلى جانب حضور فاعل لعائلات من قبائل الجبور والبقارة والدليم والنعيم، وعائلات ذات جذور فراتية مشتركة كالعانيين والراويين.

"مدينة المثقفين"

تُلقّب الميادين بـ"مدينة المثقفين"، وبحسب ما قاله أمجد العبد الله (45 عامًا) وهو من أهالي المدينة، لعنب بلدي، فإن هذه التسمية جاءت نتيجة ارتفاع نسبة التعليم بين سكانها، إذ يجمع كثير من المزارعين والتجار بين العمل والتحصيل الجامعي.

وأضاف أمجد أن بعض أبناء المحافظة يطلقون عليها أيضًا لقب "العاصمة"، نظرًا إلى أهميتها التاريخية والاقتصادية وكثافتها السكانية في حوض نهر الفرات.

سلة غذائية وسوق مركزية

تعد الأراضي المحيطة بالمدينة من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة، وتنتج محاصيل استراتيجية أبرزها القمح والقطن والشعير والذرة الصفراء والخضراوات، بالتوازي مع تربية أغنام العواس والأبقار.

وبفضل هذا النشاط، تمثل الميادين "السوق المركزية" لعشرات البلدات والقرى المحيطة بها، مثل محكان والقورية والعشارة وذيبان والشحيل، إذ تضم أسواقًا تجارية نشطة لتبادل البضائع والمنتجات الزراعية والحيوانية.

هوية لا تغيب

ليست الميادين مجرد نقطة جغرافية على خريطة ريف دير الزور الشرقي، بل هي حكاية حضارة متجذرة في التاريخ، ترويها أسوار قلعة "الرحبة" وضفاف الفرات.

ورغم كل التحولات والظروف القاسية التي مرت بها المنطقة، تظل المدينة وفية لهويتها الأصيلة، نابضة بأسواقها التراثية، وعامرة بجلسات الفرات التي تعكس بساطة أهلها وكرمهم.



تعد مدينة الميادين ريف دير الزور السوق المركزية لعشرات البلدات والقرى المحيطة بها – 20 آب 2026 (عنب بلدي/شيماء الصالح)

تأجيل كأس آسيا.. كيف يستثمره المنتخب السوري؟

يشكّل قرار الاتحاد الآسيوي لكرة القدم تأجيل بطولة كأس آسيا 2027 فرصة إضافية أمام المنتخبات المشاركة لتعزيز نقاط القوة ومعالجة جوانب الضعف قبل انطلاق المنافسات، لكنه يطرح في الوقت نفسه تساؤلات حول كيفية استثمار الفترة الزمنية الإضافية في التحضير، ولا سيما بالنسبة للمنتخب السوري الذي لا يزال يعاني عدم الاستقرار على مستوى التشكيلة والأداء الفني.

وأعلن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، في 3 من تشرين الثاني الحالي، تأجيل البطولة التي تستضيفها السعودية، لتقام بين 23 من كانون الأول 2027 و21 من كانون الثاني 2028، بدلًا من موعدها السابق المقرر بين 7 من كانون الثاني و5 من شباط 2027.

"الاتحاد" أوضح أن القرار جاء في ضوء الظروف الراهنة والتطورات التي تشهدها المنطقة، وما يرتبط بها من تحديات في ترتيبات السفر والجوانب اللو جستية .

واعتبر المدرب السوري نزار محروس أن تأجيل بطولة كأس آسيا يصب في مصلحة المنتخب السوري، ولا سيما في ظل حالة التخبط وعدم الاستقرار التي يعيشها، سواء على مستوى التشكيلة أو الأداء والشكل الفني، مشيرًا إلى أن التأجيل قد يشكل فرصة مهمة لإعادة ترتيب أوراق المنتخب، بشرط استثماره بعمل جاد ومختلف عن النهج المتبع سابقًا.

وقال محروس، في حديث إلى عنب بلدي، إن استثمار فترة التأجيل يتطلب رؤية فنية واضحة من الجهاز الفني، تتضمن تحديد أسلوب اللعب، والوصول إلى تشكيلة مستقرة، ومعالجة النواقص الفنية والبدنية والتكتيكية، إلى جانب تعزيز نقاط القوة، معتبرًا أن ذلك يرتبط أيضًا برؤية الاتحاد السوري لكرة القدم والجهاز الفني الحالي أو القادم.

وشدد المدرب السوري على أهمية إقامة معسكرات تدريبية ومباريات ودية على مستوى عالٍ، تتناسب مع طبيعة المنتخبات الموجودة في مجموعة سوريا، وتحاكي مدارسها الكروية وأساليب لعبها، لافتًا إلى أن التحضير لا ينبغي أن يقتصر على أيام التوقف الدولي (فيفا)، بل يتطلب تنظيم ورشات عمل ومعسكرات إضافية، خصوصًا أن المنتخب لا يزال يفتقر إلى الاستقرار على مستوى الأداء والهيكل ا لفني .

وتشهد البطولة مشاركة 24 منتخبًا موزعة على ست مجموعات، بواقع أربعة منتخبات في كل مجموعة، وجاء توزيع منتخبات البطولة على النحو التالي:

• المجموعة الأولى:
السعودية، الكويت، عُمان، فلسطين.

• المجموعة الثانية:
أوزبكستان، البحرين، كوريا الشمالية، الأردن.

• المجموعة الثالثة:
إيران، سوريا، قيرغيزستان، الصين.

• • المجموعة الرابعة:
أستراليا، طاجيكستان، العراق، سنغافورة.

المجموعة الخامسة:
كوريا الجنوبية، الإمارات، فيتنام، اليمن.

• المجموعة السادسة:
اليابان، قطر، تايلاند، إندونيسيا.

وستحتضن ثمانية ملاعب موزعة على ثلاث مدن منافسات المباريات الـ51 في كأس آسيا المقبلة، بواقع خمسة ملاعب في الرياض، وملعبين في جدة، وملعب واحد في الخبر.

غرب آسيا بديل تحضيري

عقب قرار التأجيل، برزت فكرة إقامة بطولة غرب آسيا خلال الفترة الفاصلة عن موعد انطلاق كأس آسيا، لتكون محطة تحضيرية للمنتخبات المشاركة، تتيح لها خوض مباريات تنافسية وتعزيز جاهزيتها الفنية والبدنية، واستثمار الوقت الإضافي قبل خوض الاستحقاق القاري.

ويرى محروس أن بطولة غرب آسيا لا يمكن أن تكون بديلًا رسميًا عن كأس آسيا، نظرًا إلى تفاوت مستويات المنتخبات المشاركة فيها، لكنها قد تشكل فرصة تحضيرية مفيدة، وهي أفضل من عدم خوض مباريات، وتتيح للمنتخبات اختبار خططها وأساليب لعبها.

وأضاف أن اعتماد البطولة يمكن أن يحقق فوائد للمنتخبات المشاركة، وأن تكون بديلًا اضطراريًا يمكن الاستفادة منه .



لقاء المنتخب السوري للرجال بكرة القدم وظهيره منتخب ميانمار في تصفيات كأس آسيا 2027– 14 تشرين الأول 2025 (الاتحاد العربي السوري لكرة القدم)

كتاب

"حي الدهشة"
مها حسن تستعيد ذاكرة حي الهلك بحلب

"الدهشة كنز مختبئ في حلب"، بهذه الفكرة أرادت الكاتبة السورية مها حسن إيصال رسالة روايتها "حي الدهشة" إلى القارئ؛ حيث رجعت إلى حي الهلك الشعبي في حلب، واستعادت من خلاله العلاقات والحكايات التي شكلت عبر سنين حياة سكانه قبل أن تصل الحرب إلى المكان وتغير مصاير أهله.

تستند مها حسن في روايتها إلى الحياة اليومية في الحي، وتتنقل بين حاضر الشخصيات وماضيها، لتكشف كيف تشكلت علاقاتها وما الذي دفع كل شخصية إلى اتخاذ خياراتها بالحياة.

تتمحور الرواية حول "هند"، الطبيبة المتخصصة في النسائية والتوليد، المنحدرة من عائلة ميسورة في حلب، ورغم البيئة التي نشأت فيها، تحتفظ "هند" بارتباط خاص بحي الهلك، يعود إلى طفولتها وعلاقتها بـ"زلوخ"، المرأة التي كانت تعمل لدى عائلتها وتعيش في الحي .

يعود تعلق "هند" بالمكان إلى سنوات طفولتها، حين كانت تذهب إلى الحي وتجد فيه حياة مختلفة عن عالم عائلتها الميسور، ومع مرور الوقت، تقرر فتح عيادة للنسائية والتوليد في الهلك، في اختيار لا ينسجم مع رغبة أسرتها ولا مع الصورة الاجتماعية التي كان يمكن أن تتخذها طبيبة من خلفية عائلتها.

في الحي تلتقي "هند" بـ"شريف"، الحداد الذي ورث المهنة عن والده، وتبدأ علاقة عاطفية معقدة بينهما، فـ"شريف" متزوج من "مديحة"، لكن قربه من "هند" وحمايته لها يثيران غيرة زوجته، التي تبدأ بالنظر إلى الطبيبة بوصفها منافسة تهدد حياتها الزوجية. غير أن الغيرة لا تبقى في داخل "مديحة"، بل تتحول إلى مواقف وشائعات ومكايد، في الوقت الذي تدخل شخصيات أخرى على خط العلاقة، ومنها "سعاد"، المرأة التي ترتبط بـ"حسين"، العامل لدى "شريف"، وتتحول حكايتها إلى واحدة من الخيوط التي تقود الرواية نحو نهاياتها الأكثر قسوة.

وتتوالد من هذه العلاقات حكايات أخرى، فكل شخصية تقريبًا تحمل ماضيها الخاص، وكل علاقة تفتح بابًا على علاقة أخرى.

تستعيد الرواية صورة الحي قبل الحرب، وتصور ما فيه من بساطة وتناقضات ومشكلات، وتظهر فيه علاقات القرابة والزواج والجيرة، كما تظهر الفوارق الطبقية والاجتماعية، ونظرة بعض السكان إلى المرأة وعملها وحياتها الخاصة.

وتحاول مها حسن من خلال هذه التفاصيل أن ترسم صورة لحلب الشعبية قبل أن تتغير إبان الحرب، لكنها لا تدخل الأخيرة، أي الحرب، إلى الرواية منذ بدايتها، وإنما تأتي بعد أن تكون حسن قد خصصت مساحة كبيرة لبناء عالم الحي وشخصياته.

استخدمت مها حسن تقنية لافتة في بناء الفصول، إذ تستعير عناوين عدد منها من روايات عربية وعالمية معروفة، مثل "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ، و"البؤساء" لفيكتور هوغو، و"المقصلة" لألبير كامو، و"ذهب مع الريح" لمارغريت ميتشل.

مها حسن

مها حسن روائية وكاتبة سورية من أصول كردية، ولدت في مدينة عفرين بريف حلب، وأقامت في فرنسا منذ مطلع الألفية.

أصدرت عددًا من الروايات والمجموعات، من بينها "اللامتناهي" و"جدران الخيبة أعلى" و"تراتيل العدم" و"حبل سري" و"بنات البراري" و"طبول الحب" و"نفق الوجود" و"مترو حلب".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2026
العـــدد 769 – السنة الخامسة عشـرة

20 صفحة
سـعر النســخة 100 ليـرة سورية



حرفة متوارثة

ورشات تواصل صناعة السفن في اللاذقية

عنب بلدي – يزن قر

في إحـدى ورشـات صناعـة السـفن في مارينـا اللاذقيـة، لا تبـدأ الحكايـة مـن البحر وحـده، بل مـن حرفـة توارثتها أجيال مـن العامـلين في المهن البحريـة، وتطـورت مع مرور السـنوات من تشـكيل القوارب الخشـبية إلى بناء السـفن الحديديـة وتجهيزها للإبحـار، لتبقى هـذه الصناعة حاضرة في مدينـة ارتبطـت حياة سـكانها بالبحر.

داخـل ورشـة "حريشـية"، التـي تعمـل في مجال بناء السـفن والقـوارب وتصليحهـا، تتداخل مراحل العمـل بين إعـداد الهيـاكل المعدنيـة وتجميعهـا، وتجهيـز المسـاحات الداخليـة وغـرف المحـركات، وصـولًا إلى اسـتكمال السـفينة وفـق المخططـات المطلوبة.

تحتـاج هذه المراحـل إلى خبرة عمليـة متراكمة، إلى جانـب إشراف هنـدسي يضمن تنفيـذ الأعمال وفق المواصفـات المطلوبة.

وقـال أحمـد عبد الله حريشـية، الذي يمثـل العائلة العاملـة في الورشـة، لعنـب بلـدي، إن المهنة بدأت مـع أجـداده عـام 1944 في مدينـة بانيـاس، قبل انتقالهـا إلى اللاذقيـة واسـتمرارها عبر الأجيـال، مـشيرًا إلى أن العمـل بـدأ بصناعـة القـوارب الخشـبية، ثـم تطـور لاحقًـا إلى بنـاء السـفن الحديديـة.

العائلـة عملـت في صناعـة القـوارب الخشـبية لعقـود، ثم اتجهـت إلى صناعـة السـفن الحديدية قبـل نحـو 25 عامًـا، في تحـول فرضتـه تطورات المهنـة واحتياجـات الزبائـن، وفـق حريشـية.

من القوارب الخشبية إلى السفن الحديدية

توسـعت أعمال الورشـة مـع تطـور أسـاليب التصنيـع والمواد المسـتخدمة، لتشـمل بنـاء قوارب الصيـد والنزهـة واليخـوت، إلى جانـب سـفن الشـحن الصـغيرة التـي يصـل طـول بعضها إلى 37 مترًا، بحسـب حريشـية.

وتبـدأ عمليـة بنـاء السـفينة عندما يتقـدم الزبون بطلـب يتضمن طبيعـة المركـب المطلـوب وأبعاده، سـواء كان قـارب صيـد بطـول عشرة أمتـار أو سـفينة يصـل طولهـا إلى 20 أو 30 مترًا.

بعـد ذلـك، تعـد المخططـات اللازمة بالتعـاون مع المهنـدسين، وتبـدأ أعمال إنشـاء الهيـكل وتجميـع أجزائـه، قبل الانتقـال إلى تركيب الألـواح الحديدية واسـتكمال التجهيـزات الداخلية.

وتشـمل هـذه المرحلـة تجهيـز غـرف القيـادة والإقامـة والمحـركات، بحسـب تصميـم السـفينة وطبيعـة اسـتخدامها، لتنتقـل بعدهـا إلى مراحـل الاسـتكمال والفحـص قبـل أن تصبـح جاهـزة للتسـليم.

ويحتـاج بنـاء السـفن إلى وقت يختلـف باختلاف الحجم والتصميـم والإمكانات المتاحة في الورشـة، إذ قد تسـتغرق بعـض الأعمال أشـهرًا، فيما تحتاج السـفن الكبيرة إلى مـدة أطول.

وأشـار حريشـية إلى أن الورشـة تعمل في مختلف فصـول السـنة، لكـن نقـص المعـدات والإمكانات يحد مـن قدرتهـا على تسريـع الإنتـاج وتطويره.

خبرة محلية وتكلفة أقل

بحسـب حريشـية، فإن مـن أبرز ميـزات صناعة السـفن محليًـا القـدرة على تنفيـذ أعمال البنـاء والتجهيـز وفـق طلـب الزبـون، وبتكلفـة أقـل مـن بعـض البدائـل المسـتوردة، معـتبرًا أن تطويـر الورشـة وتـأمين المعـدات اللازمـة مـن شـأنهما تحـسين سرعة الإنجـاز وزيـادة القدرة الإنتاجيـة.

يضرب صانـع السـفن مثـالًا على ذلك بقـارب قال إن تكلفـة بنائـه خارج سـوريا قد تصـل إلى نحو 100,000 دولار، مقابـل نحـو 20,000 دولار في الورشـة، بحسـب تقديره.

كما أشـار إلى أن بعض السـفن التي تصل تكلفتها في الخـارج إلى ملايين الدولارات يمكـن تصنيعها محليًـا بتكلفـة أقـل، مـع مراعـاة المواصفـات والتجهيـزات المطلوبـة لـكل مشروع.

وتعتمـد عمليـة البنـاء على المخططات الهندسـية، مـع إشراف مهندسين بحـريين، إضافـة إلى إجراء كشـوف على مراحـل العمـل مـن قبـل مهنـدسين تابـعين للموانـي.

لكـن خفـض التكلفـة لا يرتبـط بالعمـل اليـدوي وحـده، وفـق حريشـية، إذ يتطلـب تـأمين المـواد المناسـبة للاسـتخدام البحري، واختيار التجهيزات والمحـركات التـي تتوافـق مـع طبيعـة المركـب والحمـولات التـي سـينقلها.

يُسـتورد الحديـد المسـتخدم في صناعـة السـفن مـن عـدة دول، مـن بينهـا روسـيا وأوكرانيـا ومصر، مـع ضرورة اختيار مواد تتمتـع بالجودة المناسـبة للعمـل في البيئـة البحريـة، بحسـب حريشـية.

أما المحركات فتختلف بحسـب إمكانـات الزبون ومتطلباته، إذ يمكن اسـتخدام محـركات بحرية جديـدة، أو محـركات مسـتعملة، كما يمكـن تجهيـز بعـض القـوارب بمحـركات سـيارات كـبيرة بعـد تعديلهـا لتتناسـب مع الاسـتخدام البحـري.

تصدير إلى الخارج رغم محدودية الإمكانات

امتـد نشـاط الورشـة إلى أسـواق خارجية، إذ أشـار صانـع السـفن إلى تصديـر قـوارب ومراكـب إلى عـدد من الـدول، بينهـا مصر وتركيـا وقبرص ودول الخليـج، مـا أتـاح لمنتجاتهـا الوصـول إلى أسـواق تتجـاوز السـوق المحليـة، رغـم التحديـات التـي تواجههـا في تـأمين المعدات وتطوير وسـائل الإنتاج.

وقـال حريشـية، إن الورشـة تحتـاج إلى تجهيـزات إضافيـة، مـن بينها الرافعـات والمعدّات المسـتخدمة في ثني المعـادن وتشـكيلها، وهي أدوات من شـأنها تقليل الوقـت اللازم لإنجـاز الأعمال وتحسين كفـاءة الإنتاج.

وأضـاف أن بعـض الأعمال التـي يمكـن إنجازهـا خلال شـهر واحـد في حـال توفـر الإمكانـات المناسـبة، قـد تسـتغرق شـهرين أو ثلاثـة أشـهر في ظـل المعـدّات المتاحـة حاليًـا، فـيما تحتـاج المشروعـات الأكبر إلى مـدة أطـول تتناسـب مـع حجمهـا وطبيعـة تنفيذهـا.

ولا تتوقـف الحاجـة إلى التطويـر عنـد المعـدّات، إذ إن طبيعـة صناعـة السـفن تفـرض مواكبـة متطلبـات التصميـم والتجهيـز، وتـوفير المـواد اللازمـة في الوقـت المناسـب، بما يضمن اسـتمرار العمـل والقـدرة على تلبيـة طلبـات الزبائـن.

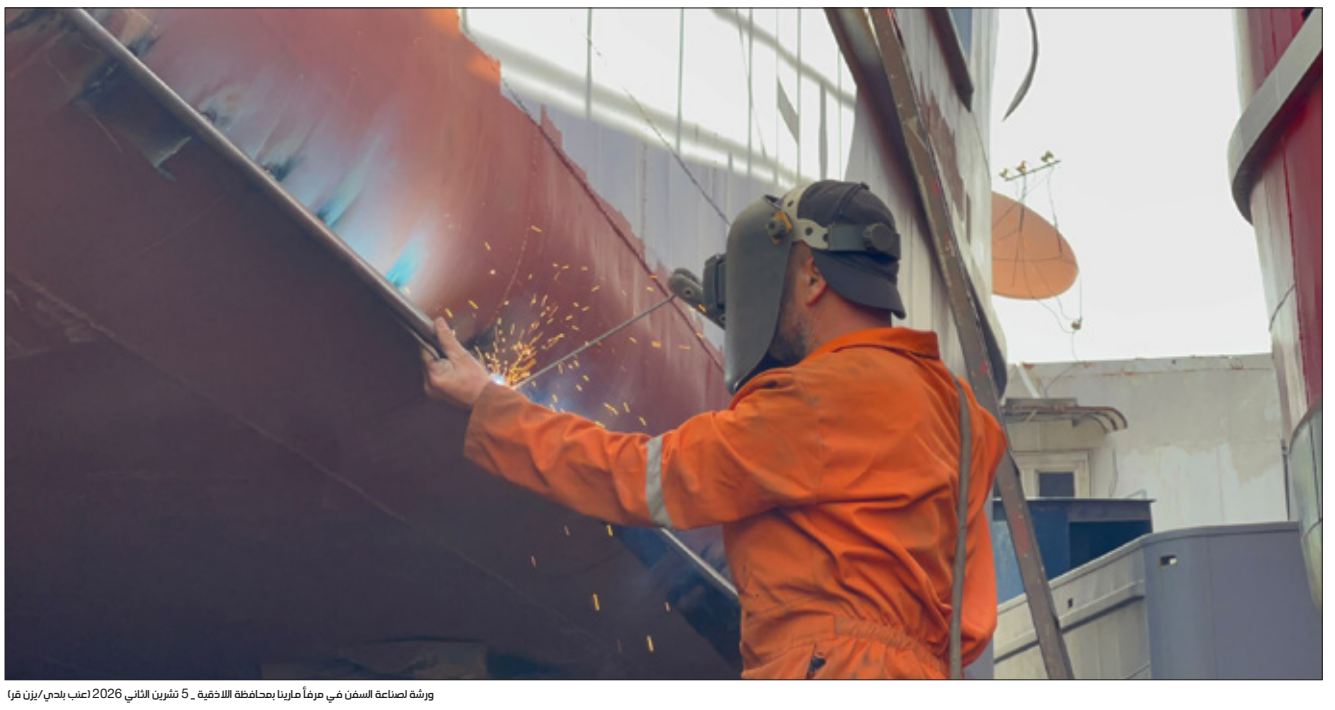
مهنة تنقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة

إلى جانـب دورهـا في بنـاء السـفن والقـوارب، تمثـل الورشـة مسـاحة لاكتسـاب الـخبرة في مهنـة تتداخـل فيها مهـارات متعددة، من تشـكيل المعـادن والعمـل على الهيـاكل إلى فهـم المحركات والتجهيـزات البحريـة.

وبحسـب صانـع السـفن، فـإن شـبابًا يأتـون إلى الورشـة لتعلم المهنة، ويسـتمر بعضهـم في التدريب نحـو عـام، قبل الانتقـال إلى أعمال أخـرى في المجال البحـري، بمـا فيهـا العمـل على متن السـفن أو التخصـص في مجـالات فنية وكهربائيـة مرتبطة بها.

وتتيـح طبيعـة العمـل للمتـدربين التعـرف إلى مراحـل مختلفة مـن بنـاء المركب، بدلًا مـن التركيز على مهمـة واحدة، وهـو ما يجعل اكتسـاب الخبرة العمليـة جـزءًا أساسـيًا من تعلـم المهنة.

وبالنسـبة إلى حريشـية، فـإن اسـتمرار العمـل العـائلي وتطويره مـن صناعة الخشـب إلى الحديد يمثلان امتـدادًا لحرفة بـدأت قبل عقـود، وما زالت قـادرة على الاسـتمرار رغـم محدوديـة الإمكانات.



ورشة لصناعة السفن في مرفأ مارينا بمحافظة اللاذقية _ 5 تشرين الثاني 2026 (عنب بلدي/يزن قر)



صراع السرديات السياسية في سوريا

خطيب بدلة

المشكلة الأساسية التي تعترض حياتنا، اليوم، هي تعدد السرديات السياسية، وكثرة الأشخاص الذين يتبنون كل سردية، وكثافة تواجدهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ولذلك، وبمجرد أن تطرح رأيًا، ستجد بعضهم يؤيدونك، وآخرين يعارضونك، أو يخونونك، لأنك حكيت بطريقة تخالف سرديتهم.

ولا شك في أن "العلقة" مع الإخوة القوميين، الوحدويين، هي الأصعب، لأنهم يتحدثون من خلال عواطفهم، وشعاراتهم التي يحفظونها غيبًا، وليس من خلال المنطق السياسي الذي يحتكم للعقل، والمنطق، والأحداث، والوقائع.. وهذا يدفعهم، أحيانًا، لمخاطبتك بكلام شديد الإيلام، من قبيل أن كلامك هذا يصب في مصلحة أعداء الأمة العربية، أو يخدم مصالح الأعداء.. فإذا سألت الواحد منهم: مَن هم أعداء الأمة الذين تقصدهم؟

هنا، أيضًا، تتكاثر السرديات، وتعرض أمامك تشكيلة من الأعداء التاريخيين، فالشيوعي يعتبر أمريكا، والإمبريالية، والرجعية، أعداء معسكره، والطائفي السني، يشير إلى الشيعة، أو العلويين، أو الدروز، والعروبي يهاجم الكرد، والموالون لنظام الأسد، يلقون باللائمة على تركيا، وقطر، والسعودية، وهؤلاء، على اختلاف توجهاتهم، يضيفون عدوًا آخر، هو إسرائيل، والأفضل أن تقول: الصهيونية.

القطبة المخفية، أو المنطقة المجهولة، ضمن هذا "المعميكة"، هي أن القسم الأكبر منا، يتوارثون قوائم الأعداء عن آبائهم، وأجدادهم، بل إن بعضهم يدعم كلامه ببعض الأمثال التي تبدو، هي الأخرى، غريبة، مثل: عدو جدك ما يودك.. وهناك من يتهمك بالجهل، ويضيف: يفعل الجاهل بنفسه أكثر مما يفعل العدو بعدوه!

المشكلة أن بلادنا، ومع الأسف الشديد، واقعة في منطقة نزاعات، وصراعات تاريخية، متتالية، ومتداخلة، وتسيطر على عقول أبنائها أيديولوجيات متضاربة، فالتباغض بين المسلمين واليهود، أساسه ديني، وأما أساس الاقتتال السني والشيعي، فمذهبي بحت، وبعض الرفاق الشيوعيون الذين كانوا يخاصمون الرأسمالية، والإمبريالية، والرجعية، رأيناهم يصفحون عما يسمونه الرجعية، بل ذهب الكثير منهم إلى تأييد أنظمة موغلة في الرجعية، كالنظام الإيراني، أو الالتحاق بسلطة الأمر الواقع في سوريا، مع أنهم يعرفون تركيبتها الدينية ذات الطبيعة الطائفية، وتاريخها، حق المعرفة.

لا تغيب عن بالي، لوحة مسرحية قصيرة، عرضت في "مسرح الشوك" الذي اشتهر في السبعينيات. يدخل رجل إلى المسرح، فيجد امرأة ورجلًا يبكيان، يسألهما عن السبب، فيذكران له اسم أحد أبنائهما، ويفهم من خلال محاولاته المتكررة، وبكائهما المتواصل، أن معلم الصف محتار في أمره، بشأن ابنهما، هل يضع له علامة أكثر مما يستحق؟ أم أقل مما يستحق؟ يقول لهما، الرجل، ببساطة: ليش ما بيحط للولد العلامة اللي بيستحقها بدون زيادة أو نقصان؟ فيتوقفان عن البكاء، وينتبهان إلى المسألة التي كانت غائبة عن تفكيرهما، وتفكير معلم الصف أيضًا.

من خلال القياس على هذه الحكاية، يمكننا أن نفهم جوهر القضية التي نتناولها في هذه الزاوية، وهي أن العلامة التي نستحقها، قد تغيب عن تفكير قسم كبير من الناس، ولكن، لنفرض أنهم عرفوها، هل يقبلون بتبنيها؟ أعتقد أنهم لا يقبلونها، بل ويرفضونها، بل ويحاربونها.. العلامة المقصودة، هي أن يتوافق الجميع على عقد اجتماعي، لدولة متحضرة، علمانية، ديمقراطية، تراعي حقوق الإنسان.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper